وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التهديدات الجديدة كمعضلة أمنية وتأثيرها على استقرار منطقة المغرب العربي

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالب(ة):

فاهم مالك

تحت إشراف الأستاذ(ة):

مجاهد حمزة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة) بوجحفة .....رئيسا

الأستاذ(ة) مجاهد حمزة.....مشرفا مقررا

الأستاذ(ة) بوغازي .....مناقشا

السنة الجامعية:2026/2025

نوقشت يوم:2026/06/03

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية

مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه , الطالب (ة) :

اللقب : عاهم الإسم : صالح

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119500A0 والصادرة بتاريخ: 2026-05-07

المسجل(ة) بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: السنة 02 ماستر تعاون دولي

والمكلف(ة) بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

التوسيدات الحديدة كوسيلة أصيلة وتأثيرها على إستقرار منطقة المغرب العربي

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 04 جوان 2026

إمضاء المعني

نظر و مصدق على الامضاء
السيد(ة) عاهم صالح
بطاقة التعريف الوطنية رقم 119500A0
ليوم 04 جوان 2026
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بالتفويض
السيد: لعرجاني عبد

04 جوان 2026

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها.

Scanné avec CamScanner

شكر وتقدير

بإتمام هذا العمل المتواضع اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من مد لي يد العون

والمساعدة في اخراج هذا العمل واخص بالذكر الدكتور: مجاهد حمزة المشرف

على هذا البحث، والى كافة اساتذتي بقسم العلوم السياسية جامعة مستغانم.

فاهم مالك.

الاهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى عائلة "فاهم" كبيرهم وصغيرهم.

إلى الوالدين الكريمين اللذين كانا سندي خلال كل مراحل دراستي.

الى جميع اصدقاء الدراسة بقسم العلوم السياسية جامعة مستغانم.

فاهم مالك.

خطة الدراسة

مقدمة.

الإطار النظري للدراسة: مفهوم الأمن وتطوره في نظريات العلاقات الدولية

المبحث الأول: ماهية الأمن وعلاقته ببعض المصطلحات المشابهة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

أولا: التعريف اللغوي.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للأمن.

ثالثا: تحول مفهوم الأمن وتوسيع مجالاته.

المطلب الثاني: المصطلحات المشابهة للأمن.

أولا: الدفاع.

ثانيا: الرفاهية.

المبحث الثاني: خصائص الأمن وأبعاده.

المطلب الأول: خصائص الأمن.

أولا: النسبية.

ثانيا: الانعكاسية.

ثالثا: الديناميكية.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن.

أولا: البعد العسكري.

ثانيا: البعد السياسي.

ثالثا: البعد الثقافي.

رابعا: البعد الاقتصادي.

خامسا: البعد النفسي.

سادسا: البعد البيئي.

المبحث الثالث: مستويات الأمن.

المطلب الأول: المستوى الوطني.

المطلب الثاني: المستوى الإقليمي.

المطلب الثالث: المستوى الدولي.

المطلب الرابع: المستوى الفردي.

المبحث الرابع: آليات الأمن.

المطلب الأول: الآليات العسكرية.

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية.

المطلب الثالث: الآليات السوسيو– سياسية.

المطلب الرابع: المستوى الفردي.

المبحث الخامس: مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية.

المطلب الأول: النظريات التقليدية الكلاسيكية.

أولا: المدرسة الواقعية.

ثانيا: المدرسة الليبرالية.

المطلب الثاني: النظريات التكوينية/النقدية.

أولا: النظرية البنائية.

ثانيا: المنظور النقدي للأمن.

الفصل الثاني: مصادر المعضلات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي.

المبحث الأول: الموقع الجغرافي للمغرب العربي وأهميته الإستراتيجية.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول مصادر التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي..

المطلب الأول: المشاكل الاجتماعية.

المطلب الثاني: قضايا البيئة.

المطلب الثالث: الأمن الغذائي كمصدر لتهديد أمن الدول والأفراد في المغرب العربي.

المطلب الرابع: الهجرة وتأثيرها على أمن واستقرار في المغرب العربي.

المطلب الخامس: انعكاسات العولمة السلبية على واقع الأمن في المغرب العربي.

المبحث الثالث: الجماعات الإرهابية وتأثيرها على استقرار وأمن الدول المغاربية.

المطلب الأول: التأصيل المفاهيمي والمقاربات المفسرة لظاهرة "الإرهاب".

أولا: ماهية الإرهاب (خصائصه مظاهره، دوافعه)..

ثانيا: المقاربات النظرية المفسرة للإرهاب عبر الوطني.

المطلب الثاني: تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.

أولا: الحركات الإرهابية في الجزائر.

ثانيا: الحركات الإرهابية في المغرب.

ثالثا: الحركات الإرهابية في ليبيا.

رابعا: المرجعية الفكرية والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها فكر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.

المبحث الرابع: تحدي الحكم الراشد والتنمية المستدامة في المغرب العربي.

المطلب الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لـ "الحكم الراشد والتنمية المستدامة".

أولا: ماهية الحكم الراشد (تعريفه، أبعاده وآلياته).

ثانيا: ماهية التنمية المستدامة(تعريفها ومؤشراتها).

المطلب الثاني: واقع الحكم الراشد والتنمية المستدامة في دول المغرب العربي.

أولا: واقع الحكم الراشد والديمقراطية في المغرب العربي.

ثانيا: واقع التنمية المستدامة في المغرب العربي.

الفصل الثالث: تأثير المعضلات الأمنية الجديدة على منطقة المغرب العربي واستراتجية مواجهتها.

المبحث الأول: حجم تأثير التهديد وإستراتيجية المواجهة من خلال العمل المشترك في إطار اتحاد المغرب العربي.

المطلب الأول: نشأة الاتحاد المغاربي وأهدافه.

المطلب الثاني: دور اتحاد المغرب العربي في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة على ضوء الواقع السياسي والاقتصادي والإجتماعي للدول المغاربية.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتفعيل دور الاتحاد المغاربي والعمل المشترك في مواجهة التهديدات الأمنية.

المبحث الثاني: إستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية من خلال الشراكة مع الطرف الأوربي.

المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الثاني: الاتحاد من اجل المتوسط.

المطلب الثالث: مبادرة 5+5.

المبحث الثالث: استراتيجية مواجهة التهديدات عبر الشراكة مع الو.م.أ.

المطلب الأول: تفعيل العلاقات الاقتصادية المغاربية–الأمريكية "مبادرة ايزنسات".

المطلب الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير والعلاقات المغاربية–الأمريكية.

المطلب الثالث: الشراكة الأمنية المغاربية مع الحلف الأطلسي

خاتمة.

مقدمة

مقدمـة:

إن نهاية الحرب الباردة لم تكن فقط مجرد الإعلان عن نهاية مرحلة تاريخية مرت مقاسة زمنيا ولكنها مثلت حدثا تاريخيا فريدا، إذ أحدثت تطورا جذريا أثر على العلاقات الدولية بصفة عامة وهيكلة النظام الدولي بصفة خاصة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أحدثت انقلابا لمجمل الأفكار والتصورات التي كانت سائدة في تلك الفترة، إذ عرفت الدراسات في حقل العلاقات الدولية تحولات وتطورات أدت إلى بروز أفكار جديدة حاولت تقديم تفسيرات موضوعية لاستيعاب مميزات وخصائص الظاهرة الدولية واستكشاف عناصر واليات تطوراته. فكانت النقاشات في الأوساط الأكاديمية تتمحور حول إيجاد تفسيرات قادرة على استبصار التحول في المفاهيم القائمة التي غيرت من لغة العلاقات الدولية مثل العولمة، نهاية التاريخ، الأبعاد الجديدة للأمن...وما يهمنا في درايتنا هو الأمن، الذي لم يكن بمعزل عن هذه التطورات، إذ يعتبر من أكثر المواضيع المثيرة للنقاش لأنه قيمة إنسانية ملازمة للإنسان منذ القدم فهو يمثل دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات بغية توفير السلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف، الشيء الذي أدى إلى اختلاف وجهات النظر ومستويات التحليل الخاصة به كمفهوم من حيث تحديده في ضوء عدة مستويات كالفرد والدولة، الإقليم والنظام الدولي، وعدة أبعاد مؤثرة اقتصادية، سياسية أو بيئية.

كما اعتبرت تلك الفترة منعرجا حاسما أدى إلى بروز تهديدات جديدة لم تكن معروفة بالحدة التي هي عليها اليوم تمس الدولة من جهة والفرد من جهة أخرى مثل الجريمة المنظمة، الإرهاب، المخدرات...الخ. هذه التهديدات تبرز فيها صفة العالمية بشكل واضح إذ مست كل الوحدات المشكلة للنظام الدولي ولكن بدرجات متفاوتة. والمغرب العربي باعتباره عنصر مكون لهذا النظام الدولي، فقد عرف هذه التهديدات الداخلية والخارجية بشكل متزايد مما أدى إلى اعتباره أنه مصدر للعديد من التهديدات الموجودة، القديمة منها والجديدة، وهذه الظواهر ساعدت على الانتقال من المنظور التقليدي للأمن، المبني على قدرة الدولة على حماية أراضيها وحدودها في مواجهة أي غزو خارجي. هذا المفهوم الذي أصبح غير قادر على احتواء المخاطر وتفسيرها وتوفير الوسائل والإمكانيات لمواجهتها لأن القضايا الأمنية الراهنة تمتاز أساسا بالتعقيد والتشابك بالإضافة إلى التنوع والتعدد، فأصبح للأمن عدة أبعاد مما جعلنا ننتقل إلى مفهوم الأمن الإنساني القائم على فكرة أن تحقيق أمن الدولة لا يعني بالضرورة تحقيق أمن الأفراد، وبالتالي تحقيق الأمن في جميع مستوياته، وبالتأكيد لا يكون ذلك إلا بوضع استراتيجيات على مستوى وطني وإقليمي وعالمي، لمواجهة التهديدات وتحقيق الغاية المنشودة من ذلك.

إشكالية الدراسة:

إقليم المغرب العربي هو أحد الأقاليم التي تشهد العديد من التهديدات على كافة المستويات الأمر الذي أدى إلى ضرورة وضع العديد من الخطط والبرامج والاستراتيجيات لمواجهتها خاصة التي برزت بعد الحرب الباردة والتي استدعت إعادة النظر في التصورات النظرية حول الأمن حيث وصف ***ستيفن وولت*** هذه المرحلة ***بالنهضة للدراسات الأمنية***، وبالتالي تستدعي طبيعة الموضوع والجوانب المرتبطة به إلى صياغة الإشكالية التالي:

فيما تمثلت المعضلات الأمنية الجديدة للمغرب العربي، وإلى أي مدى استطاعت الدول المغاربية وضع استراتيجيات فعالة قادرة على مواجهتها في ظل التحولات التي عرفها مفهوم الأمن؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية المركزية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

1- ما المقصود بمفهوم الأمن؟ وما هي أهم التحولات التي عرفها هذا المفهوم بعد نهاية الحرب الباردة؟

2- فيما تتمثل التهديدات الأمنية الجديدة للمغرب العربي؟

3- هل الاستراتيجيات التي وضعتها الدول المغاربية والدول الغربية استطاعت الحد من هذه التهديدات ؟

فرضيات الدراسة:

1/ إن الاختلاف في تحديد مفهوم الأمن هو ناتج عن تعدد الفواعل وطبيعة التهديدات.

2/ إن التهديدات الأمنية في المغرب العربي هي نتاج عوامل إقليمية محيطة به.

3/ بما أن الدول المغاربية تشهد ظروفا اجتماعية وسياسية واقتصادية متدنية، فإن ذلك ساعد على ظهور الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة.

4/ بما أن الدول المغاربية التجأت إلى الدول الغربية لمواجهة هذه التهديدات فإن ذلك يدل على فشل استراتيجيات تلك الدول كما يدل على عالمية هذه التهديدات.

أهمية الموضوع:

يعتبر الأمن من المواضيع المثيرة للنقاش في العلاقات الدولية نظرا لأهميته، فهو الغاية المنشودة سواء الأمن القومي أو الإنساني يتعامل معه الأفراد والدول بنفس القدر لأنه محور التنظيم، فهو

يمكن أن نقول أنه نقطة أو مركز يمتد إلى عدة أبعاد. كما أن قضايا الأمن متجددة وهي صفة في العلوم الاجتماعية بصفة عامة التي تمتاز بالحركية والتجدد، وبالتالي هنا سقط على الجزء ما هو موجود في الكل، فمتطلباته غير ثابتة تزداد مع تزايد طلبات الأفراد، ففي كل مرحلة تظهر تطورات جديدة تدخل ضمن الأمن ما يستدعي دراسته ودراسة ما يهدده.

أسباب اختيار الموضوع:

- ***الأسباب الموضوعية:*** يعد موضوع الأمن من أهم المواضيع المطروحة حاليا للنقاش باعتباره هدفا يسعى إليه الأفراد والدول. كما أننا طلبة في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، وهذا يدعونا لدراسة بعض المتغيرات التي تؤثر في الدول وسياستها الخارجية والداخلية بصفة خاصة والعلاقات الدولية بصفة عامة.

كما أن هناك هدف أكاديمي للبحث يتمثل في إلقاء الضوء على بعض المفاهيم التي عرفت تحولا بعد الحرب الباردة. كذلك تبيان التهديدات والقضايا الأمنية الجديدة وكيف أثرت على المغرب العربي خاصة ظاهرة الإرهاب التي عانى منها بكثرة وغيرها من التهديدات.

- ***الأسباب الذاتية:*** من خلال ما قدم لنا كطلبة على مدار السنة الدراسية النظرية ترسخت في ذهني قناعة البحث في ميدان الأمن والتحولات التي عرفها بعد الحرب الباردة فأردت البحث في هذا الموضوع لكي نتعرف عليه كمفهوم وعلى ما يهدده وعلى الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيقه. وأخذت المغرب العربي كنموذج للدراسة حتى يكون هناك إطار تطبيقي للتوضيح والفهم وحتى نرى أين هو موقع الدول المغاربية من المفهوم الجديد، بمعنى هل الشعوب استوعبت هذا التحول وكذلك القادة، أم أن الدول المتخلفة بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة لا تصله مثل هذه التحولات.

المقاربة المنهجية:

اتبعنا في دراستنا مقاربة منهجية مركبة تستند على مجموعة من المناهج تتمثل في:

1/ المنهج التاريخي: الذي يفيد الموضوع من خلال تتبع تطور العملية التنظيرية في الدراسات الأمنية في محاولة لتحليل مختلف السياقات التي تشكل من خلالها مفهوم الأمن وتطور كذلك تتبع الإطار التاريخي التي ظهرت فيه مختلف التهديدات.

2/ المنهج الوصفي: وتبدو الحاجة إليه لمعرفة جوانب العلاقة التفاعلية بين التحولات الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة والتحولات التي عرفها الأمن بمعنى التهديدات الجديدة التي غيرت في مضمون الأمن.

3/ منهج دراسة الحالة: وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، نموذج الدراسة هو المغرب العربي.

خطة الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على خطة عمل تتكون من ثلاثة فصول تتمثل في:

الفصل الأول: سيكون هذا الفصل بمثابة إطار ومدخل نظري لدراستنا، نتطرق فيه إلى تعريف الأمن وبعض المصطلحات المشابهة له، مع ذكر مجالاته وخصائصه ومستوياته وكذلك آلياته. وإذا كان يقتصر على بعد واحد أم أن له عدة أبعاد. ثم نتطرق إلى أهم المقاربات والنظريات التي تناولت هذا الموضوع مع التركيز على النقاش والجدل الذي دار بينها، لنتعرف على حجم التحول في مضامين الأمن لفترة ما قبل وما بعد الحرب الباردة التي أدت في لنهاية إلى بروز مفهوم جديد للأمن، وهو الأمن الإنساني، بعد أن كان الأمن مرتبط بالدولة "الأمن القومي". وعلى إثر هذه التحولات أصبح الفرد هو الوحدة الأساسية في التحليل، انطلاقا من أن امن الدول رغم أهميته لم يعد ضامنا أو كفيلا بتحقيق أمن الأفراد وهذا يعني إدماج البعد الفردي ضمن دراسات الأمن.

الفصل الثاني: سنقوم في هذا الفصل أولا بإعطاء لمحة عن منطقة المغرب العربي وتبيان الأهمية الجيوبوليتيكية للإقليم، ثم نقوم بذكر التهديدات التي يعاني منها، التقليدية والجديدة، مع التركيز على هذه الأخيرة، حيث أخذنا بالدراسة ***الإرهاب***، لما له من تأثير بالغ على الفرد وكيان الدولة.

وبعدها نتطرق إلى واقع مفهوم الأمن الإنساني في المغرب العربي، بمعنى ندرس هل هناك امن إنساني في المنطقة؟ وهل استطاعت الدول المغاربية استيعاب هذا المفهوم الجديد؟ ثم نتطرق إلى مصادر تهديد هذا الأخير على سبيل المثال: الدولة إذا كان نظامها شمولي متسلط فهذا لا يحقق الأمن للأفراد، وإشكالية الحكم الراشد والتنمية المستدامة، وغيرها من التهديدات التي تمس الإنسان بصفة خاصة. و سنركز في هذا المستوى على: الحكم الراشد والتنمية المستدامة ودورهما في توفير الأمن الإنساني، لأن غيابهما يعني غياب أمن الأفراد.

الفصل الثالث: سنتناول فيه الاستراتيجيات التي وضعتها الدول المغاربية لمواجهة هذه التهديدات أو الحد منها على الأقل،و أي من هذه الاستراتيجيات الأنجح و الأنسب لخدمة مصالح الدول

المغاربية و مصالح شعوبها، و من بين هذه الاستراتيجيات نجد إستراتيجية المواجهة عبر العمل المشترك ضمن مؤسسات الاتحاد المغاربي، أي تكتل إقليمي لمواجهة التهديدات المشتركة. هذا الاتحاد الذي أسس من أجل مناقشة القضايا التي تهم هذه الدول والعمل على إيجاد الحلول لها. كما نجد استراتيجيات مع دول خارج الإقليم وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن هذه التهديدات تمتاز بالتوسع والانتشار، منها إستراتيجية المواجهة عبر الشراكة مع الدول الأوروبية(الشراكة الأورومتوسطية) والاتحاد من أجل المتوسط، أو مبادرة 5+5 وكذلك إستراتيجية المواجهة عبر الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع التركيز على تقييم هذه الاستراتيجيات بالاعتماد على النتائج الواقعية التي تم تحقيقها من وراء هذه الاستراتيجيات.

الفصل الأول

الاطار النظري للدراسة:

مفهوم الامن وتطوره في نظريات العلاقات الدولية

الفصل الأول:
الإطار النظري للدراسة: مفهوم الأمن وتطوره في نظريات العلاقات الدولية

المبحث الأول: ماهية الأمن وعلاقته ببعض المصطلحات المشابهة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

أولا: التعريف اللغوي.

يعرف الأمن في **اللغة العربية** على أنه **الاطمئنان من الخوف**، قال تعالى: ﴿ **وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا**﴾ (الآية: 125 ،سورة البقرة)، وطبقا لما جاء في الآية فإن الأمن يعني : (صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدوان الخارجي أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد).

و اشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من كلمة أخرى هي "**الإيمان**"، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وهذا ما ينجر عنه راحة النفس إذ نجد قوله تعالى ﴿ فاعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف﴾(الآية: 3-4 ،سورة قريش)، وقوله تعالى أيضا: ﴿ وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا﴾ (الآية: 55 ،سورة النور)، وقوله كذلك: ﴿ وإذا جاءهم أمر من الأمن والخوف أذاعوا به﴾ (الآية: 83 ،سورة النساء)،[1] وهذا تأكيد على أن الأمن هو ضد الخوف الذي ظهر عند الغرب في فترة حديثة وكان قد ذكر في القرآن الكريم وعرفه العرب منذ أزمنة طويلة.

و قال عنه البعض أنه بتضمن "عدم توقع مكروه في الزمن الآتي وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف"[2]، والخوف في معناه الحديث هو التهديد الشامل (global threat) و الذي يتضمن التهديد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الداخلي منه والخارجي[3].

وفي **اللغة الأجنبية** ترجع الكلمة الانجليزية security إلى أصلها اللاتيني securitas/securus المستنبطة من الكلمة المركبة cura، sine، حيث تعني sine: "بدون"

---

1)حمدوش رياض، **"تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"**. مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، جامعة منتوري– قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر، 2019، ص 271.

2) قاموس المحيط الالكتروني، على الموقع التالي: **www.moheet.com**

3) زكريا حسين، **"الأمن القومي"**:
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml

وتعني cura: التي أصلهاcurio "اضطراب"،ومنه تعنيcura، sine "بدون اضطراب ولا أمن".

– كما قد ورد المفهوم في القاموس الانجليزي **oxford** بمعنيين:

المعنى الأول: حيث الأمن هو شرط توفر بيئة آمنة للأفراد وله شروط:

– يجب أن يكون الأمن دائما.

– يجب أن يكون الأفراد محميين ضد التهديدات.

– يجب أن يتحرر الأفراد من شك وقوع تهديد ما.

المعنى الثاني: وهنا الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة آمنة، ولهذا المفهوم استعمالات عدة منها:

– هو وسيلة للحفاظ على القوة والمكانة.

– هو وسيلة للدفاع وتحقيق الحماية.

– هو ضمان و تأكيد على تحقيق الحماية.

– هو وسيلة لتامين الأفراد أو السلع أو أي شيء آخر[1].

ثانيا– التعريف الاصطلاحي للأمن.

لقد تعددت التصورات والطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها، وهذا الاختلاف نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل أيضا واختلاف وتجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول والفواعل الأخرى في الساحة الدولية، لذلك وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه ،إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد[2].

وفيما يلي نسوق العديد من التعريفات التي وضعها دارسو العلاقات الدولية، لنتعرف أكثر على دلالة هذا المصطلح، و طبيعة هذه الاختلافات بين هؤلاء المفكرين خلال محاولتهم وضع تعاريف لهذا المصطلح:

---

1) Michel Dillon, **politics of security**. Routledge London, 1996, p 121.in : **http://www. Routledge.com/books/search/12/1/2025**

2) حمدوش رياض، **"تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"**،مرجع سبق ذكره، ص 270.

كثيرا ما ارتبط الأمن لذا الدارسين بالرغم من اختلافهم حول مضمونه و مصادره بمتغير التهديد أو اللاأمن، لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن دون اللاأمن insecurity والعكس صحيح[1]، و في هذا الصدد يعرف "ميكائيل ديلون Michael DILLON " الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة لحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض بتضمن في الوقت ذاته الأمن و اللاأمن، ما عبر عنه "ديلون" بـ: (in)security [2]، وهنا نظر ديلون للأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد والتقليل من آثاره وذلك عبر وسائل هذه الوسائل موضوع للأمن، لذا عرف الأمن على أنه وسيلة instrument.

و يرى البعض من الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد (Threat)، لذا فان "كنيث وولتز Kenneth WALTZ " قد عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد، بينما عرفه "ريتشارد أولمن" على أنه:"الفعل أو الحدث الذي:

– يهدد بطريقة كارثية وفي مدة زمنية قصيرة، مستوى حياة سكان الدولة.

– يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما أو أمام مسيري التنظيمات والتكتلات الخاصة (شركات، تكتلات اقتصادية، منظمات دولية غير حكومية)" [3].

و يعرف "باري بوزان Burry BUZAN" (1998) الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، التهديدات و الانكشافات قد تبرز في أي منطقة من العالم، سواء أكانت عسكرية Military أو غير عسكرية non-military، لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة والتي من خلالها تم التفرقة بين التهديدات الأمنية والمشكلات المنعكسة عن مسار صنع السياسات العامة، والتي تعج انعكاسات طبيعية، ومنه فان التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فان التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة الأمنية للدولة بناء على نوع التهديد ومصدره وحدته.

وقد عرفه "هنري كسنجر" على أنه (تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه

) Michel Dillon , Op.Cit.p 121.1

2) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005. ص 14.

) Peter Hough, **understanding global security**. London routledge, 1ed, 2004, p 7.3

في البقاء). وعرفه (أرنولد وولفر) بأنه (غياب التهديد ضد القيم المكتسبة هذا من جانبه الموضوعي أم في جانبه الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم) [1].

عرف "والتر ليبمان Walter LIPPMAN" الأمن على أنه: حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا لصيانتها[2]، إذا يتبين أن العامل المحدد في تعريف "والتر ليبمان" للأمن على أنه الحفاظ على القيم الأساسية للقيم الأساسية للجماعة.

لكن ما يؤخذ على هذا التعريف هو عدم تحديد مضمون القيم الأساسية، هل هي بقاء الدولة؟ أم هي الرفاهية الاقتصادية؟ أو الهوية الثقافية؟..وقد حدد " والتر ليبمان " هذه القيمة الأساسية حين عرف الأمن القومي على أنه: "محاولة الحماية ضد الأحداث التي تهدد نوعية الحياة لسكان هذه الدولة، لعل أهم هذه التهديدات عدم القدرة على توفير الحاجات الإنسانية الأساسية، الكوارث الطبيعية وتردي الأوضاع البيئية".

بينما قدم "وايفر Waever" مفهوما متخصصا للأمن هو الأمن المجتمعي " societal security"، حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود…وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات[3]لأنها تنافس قيمها الأصلية على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية والتقدم، حتى أطلق على تبني هذه المظاهر مصطلح "تحديث modernization"، وحتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المتخلفة لاسيما وأن هذه القيم –من منظور الدول المستقبلة لهذه الجماعات– هي مصدر للعنف و اللاإستقرار لذا فإنه في سياق العولمة، والاعتمادية بين الدول صار المجتمع مرجعية الأمن لا الدولة (هذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت) .

إذا يمكن القول أن الأمن هو عكس الخوف وهو شعور الفرد بالاطمئنان وانعدام الإحساس بالخطر فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها سواء كانت مجتمعات متخلفة أو متقدمة. كما يثير الأمن في الأذهان معاني البقاء والتكامل داخل الدولة الواحدة وبينها وبين الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك التماسك الاجتماعي أي التماسك بين طبقات الشعب وحماية المصالح سواء كانت مصلحة الأفراد بمختلف أبعادها وجوانبها أو مصلحة المجتمع والدولة ككل، ثم حماية قيم المجتمع من التهديدات[4].

---

1) عادل زقاغ، **"إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي"**. نقلا عن موقع:
http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/links.html.

) John BAYLIS and Steve SMITH , **Globalization of World Politics**, second ed. oxford 2 university press, New york, 2001. p 255.

3)عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره.ص ص25-26.

4) أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية**. المكتب العربي للمعارف، القاهرة ، 2003. ص 3.

كما يمكن أن يعرف الأمن على انه مجموعة من التدابير الكفيلة بحفظ النظام وضبط العلاقة بين الأفراد وهو عكس التهديد في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء كانت داخلية أو خارجية[1]. و أن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى أي الحاجة إلى الإحساس بالأمن كقيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا للعيش بشكل محترم[2].

ثالثا– تحول مفهوم الأمن و توسيع مجالاته.

مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولية شهد تحولا في مضمونه، على إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار الفكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فرض التوزيع الجديد للقوى على باحثي العلاقات الدولية إعادة النظر في تصوراتهم و طروحاتهم حول مفهوم الأمن، فبعدما كان مفهوم الأمن قبل تفكك الاتحاد السوفياتي مرتكزا حول القطاع العسكري (المتمركز حول مفهوم الدولة– الأمن القومي–)، توسع بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى مجالات أخرى من جراء ظهور نوع جديد من المخاطر التي زادت وتيرة انتشارها بفعل مسار العولمة، حيث صار لزاما على الدولة مواجهة تحديات آتية من مجالات عدة: الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي....الخ، و ليس فقط مواجهة التهديد العسكري القادم من وراء الحدود[3]، لذلك أصبح البعض يؤكد بأن الأمن قضية مجتمعية سياسية واقتصادية وليس فقط عسكرية. حيث ظهرت عدة تيارات تبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب[4].

هذه الفترة الانتقالية في إعادة صياغة مفهوم الأمن أطلق عليها مرحلة **الثورة في الدراسات و الشؤون الأمنية.** خاصة مع تزايد أهمية ووتيرة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين مختلف فواعل النظام الدولي، فظهور مجموعة من المشاكل والقضايا العابرة للحدود جعل الدول عاجزة عن معالجة هذه الأخيرة وفق وسائل وآليات حكومية محلية، أو حتى عبر اتفاقات رسمية أو غير رسمية لاسيما وأن هذه المشاكل العابرة للحدود قد أضعفت من مستوى أداء الدولة لوظائفها، ومن مدى أدائها لحاجات المواطنين مما جعلهم يلجئون إلى فواعل أخرى ليحققوا حاجاتهم[5].

لقد جاء التعبير عن ضرورة توسيع مفهوم الأمن في تقرير صادر عن البرنامج الإنمائي

---

1) هيثم اللمع، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي-فرنسي-انجليزي**. المؤسسة الجـــامعية للدراسات و النشر والتوزيع، 2005، ص 77.

2) مارتن غريفيش وغيره، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج، دبي ، 2008. ص 78.

3) Annette JUNEMANN, Euro-Mediterranean relations after 11September. Frank Cass, London, 2023. from: **www.gigapedia.org**

4) زكريا حسين، مرجع سبق ذكره.

5) James N. ROSENAU , **The United Nations in a Turbulent World**, London: Lynne Rienner publishers, 1992. p 28.

للأمم المتحدة، حيث أكدت أن مفهوم الأمن يجب أن يتغير من تركيز حصري على الأمن القومي إلى تركيز اكبر على أمن البشر (الأمن الإنساني)، من أمن عبر الأسلحة إلى أمن غذائي بيئي وتامين مناصب الشغل[1]. لذلك نجد أن "فولك FALK" يعرف الأمن بناء على غياب التهديد حيث يقول:(عياب الأمن من وجهة نظر الأفراد. والجماعات)، أي غياب التهديدات التي تمس بأمن الأفراد حيث صار للأفراد الأولوية على أمن الدولة بل إن هناك من يعتبر الدولة أكبر خطر على أمن الأفراد وهذا ما أدى إلى بروز المستوى الفردي وهذا ما سنوضحه في مستويات الأمن.

حسب هذا الطرح لا بد أن يتحول مفهوم الأمن، حيث لا يجب أن ينحصر في الأمن القومي للدولة كمرجعية وحيدة ومطلقة للأمن، وحول الأسلحة كوسيلة حصرية لتحقيق الأمن، وحول الحدود أو الإقليم كالعنصر الوحيد الذي يجب أن يؤمن، وإنما هناك عناصر أخرى تزايدت أهميتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، **لذا يجب أن تطرح تصورات جديدة لمفهوم الأمن مع الأخذ بعين الاعتبار متغيرات عديدة أهمها:**

- حلول مفهوم التهديد محل مفهوم الخطر الذي ساد خلال مرحلة الحرب الباردة، ويكمن الفرق بين المفهومين كون الخطر معلوم المصدر وهناك إمكانية التنبؤ بتوقيت وقوعه (وإن كان ذلك بدرجة نسبية)، بينما يكون التهديد مجهول المصدر وتوقيت الوقوع، مما يعقد من إمكانية التصدي له، ومما يزيد من انكشافية أمن الدولة والأفراد في عالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.
- تزايد مراكز التأثير في النظام الدولي، وذلك بسبب تزايد الفواعل في العلاقات الدولية حيث لم تعد الدولة فاعلا وحيدا وموحدا في العلاقات الدولية مثلما افترضته المدرسة الواقعية التقليدية، بل صارت هناك فواعل متعددة، سواء أكانت ما دون مستوى الدولة أو ما فوق مستواها، وكنتيجة لذلك تزايدت مصادر التهديد (على المستوى الأكاديمي يعني ذلك تنوع وتعدد مستويات التحليل في الدراسات الأمنية)، وتزايدت معها مسببات التهديد وأنواعه حيث لم يعد التهديد بالضرورة عسكريا، بل صارت مصادره متنوعة: تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الفقر، التلوث البيئي، الإرهاب الدولي، انتشار الأوبئة والأمراض، لذا اقترح "ريتشارد أولمن Richard ULMAN "(1983) توسيع قائمة الفواعل التي لها علاقة مباشرة بقضايا الأمن إلى الفواعل من غير الدولة Non-state actors، فلأغلب هذه الفواعل هامش كبير من المبادرة، لا رد فعل فحسب.

1) Peter HOUGH, Op.Cit. p 13.

إن هذا التنوع في التهديدات الأمنية جعل الدراسات الأمنيـة متعـددة التخصصات Multidisciplinaire، وذلك على ضوء غياب منظور أمني شامل ومتخصص، ذلك أن مستجدات النظام الدولي لما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي كشفت عن عمق عجز التصورات التقليدية لمفهوم الأمن في تحليل حركيات هذه التهديدات الأمنية الجديدة، وهذا ما سيتم توضيحه في مستويات الدراسة اللاحقة.

لذا يطلق على المحاولات التنظيرية في هذا المجال (الدراسات الأمنية Security studies) ،و ذلك تبعا لاختلاف التصورات الناتج عن:

- اختلاف التهديدات الأمنية من دولة إلى أخرى، فالتهديدات الأمنية التي تواجه دولة متقدمة ليست نفسها التي تواجه دول العالم الثالث، لذا فان تصورهما لمفهوم الأمن سيكون مختلفا.
- اختلاف التهديدات الأمنية حسب التحولات التي تمس النظام الدولي، وتحول أشكال العنف، ففي سنوات السبعينات ساد الحديث عن الأمن الطاقويEnergetic security، لكن الفائض الإنتاجي للنفط خلال سنوات التسعينات أنقص من أهمية الحديث عن هذا المفهوم[1].
- زيادة وتيرة انتشار التهديدات الأمنية الجديدة بسبب تطور شبكة الاتصالات العالمية، حيث يقول "توماس فريدمان Thomas FRIEDMAN" :(الآن عليك أن تقلق وبصورة متزايدة بشأن التهديدات المقلقة من أولئك الذين أنت متصل بهم، بما في ذلك الاتصال عبر الانترنت والأسواق، ومن أولئك الأقوياء الذين يستطيعون المجيء إلى باب دارك)، فشبكات الاتصال التي أفرزتها العولمة في اغلب المجالات: الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، الثقافية... تزيد من ضعف الدولة أمام التهديدات التي تواجهه[2].

و من خلال ما سبق يتبين لنا أن مفهوم الأمن لم يعد يعني أن الدولة التي حققت أمنها حققت أمن أفرادها عن طريق مجابهة العدو الخارجي والاستعداد العسكري، بل أصبح يشمل جوانب عديدة ويشمل عدة مستويات. فعلى المستوى الوطني مثلا تتحرر الدول من كل خطر يهدد كيانها ومصالحها داخليا، وعلى المستوى الفردي يتحرر الفرد من كافة التهديدات التي تهدده مثل

1) Jean jaque ROCHE et Charles Philippe DAVID, **Theories de la Sécurité**. Montchrestien, Paris , 2002. p p 13-14 .

2) جوزيف ناي وجون د دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد الشريف الطرح، العبيكان، القاهرة ، 2002. ص 126.

الفقر، المرض، و حتى سلطة دولته···الخ، وبالتالي اتسع مفهوم الأمن ليشمل مستويات و مجالات أخرى تتعدى المعنى الضيق للأمن القومي الذي ساد الدراسات التقليدية حول الأمن.

المطلب الثاني: المصطلحات المشابهة للأمن.

نتيجة لعدم وجود تعريف شامل جامع مانع للأمن، أي غياب اتفاق حول مفهوم الأمن، وهذا راجع لعدة أسباب التي من بينها وجود عدة مستويات، وحسب كل مستوى يمكن إعطاء تعريف للأمن. وهذا أدى إلى حدوث خلط بينه وبين بعض المصطلحات أو المفردات التي قد تتصل به وعلى سبيل المثال نذكر منها ما يلي:

أولا- **الدفاع:** هو حماية المصالح الإستراتيجية للدولة من التهديدات بتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية وهذا يعني أن الأمن يقترن بالدفاع، أي من أجل توفير الأمن للدولة لا بد أن تكون في أتم الاستعداد للحرب ولها القدرة على الدفاع حتى تحقق الأمن على المستوى الوطني وتحقق الأمن لمواطنيها وبالتالي فإن قوام الأمن الدفاع[1].

ثانيا- الرفاهية: تعني قدرة الدولة على تحقيق أمنها الشامل مما يؤدي إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب ويؤدي هذا إلى رفع معنوياته وتوفير الحياة الميسورة له وإشباع حاجاته. فالرفاهية هدف وغاية في حد ذاتها تساعد على تحقيق الأمن الإنساني بتوفير كل ما يطلبه في مختلف المجالات مثل: **الأمن الغذائي، الاقتصادي، الصحي.** فالرفاهية آلية تساعد على تحقيق الأمن في كافة مستوياته خاصة على المستوى الفردي والوطني[2].

المبحث الثاني: خصائص الأمن وأبعاده.

المطلب الأول: خصائص الأمن.

إن كل موضوع تقريبا لديه مجموعة من الخصائص والمميزات التي يتميز بها، تكون صفات دائمة وملازمة له تساعد في معرفته وتوضيحه أكثر. والأمن يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

أولا- **النسبية:** إن سعي الدولة لتحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الوحدات السياسية (دول)، والوظيفية كالمنظمات الدولية. قد يكون أمن دولة معينة ذا طابع إقليمي وقد يكون دوليا، وعليه فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة

1) بوزغاية جمال، **"مفهوم الدفاع"**. في:**مجلة الجيش**، مديرية الإعلام والتوجيه، الجزائر، العدد 462، جانفي 2022. ص 8.
2) أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين ، مرجع سبق ذكره. ص 18.

الخارجية، ومن ثمة يصبح الأمن مسألة نسبية. فأمن دولة ليس هو أمن الدول الأخرى[1]، أي أن الدولة قد تحقق أمنها في مجال معين ولكنه نادرا ما تحقق أمنها في جميع المجالات وبمستوى عالٍ جدا، ما يجعل الأمن أمرا نسبيا.

ثانيا- **الانعكاسية:** وتعني أن الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة، لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي، بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها وأفرادها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة[2]. أي أن الدولة عندما توفر أمنها وأمن مواطنيها فهي بذلك تعكس استمرار قيمها ومبادئها ومصالحها، لأنه في حالة زوال الدولة فإنه تزول معها أفكارها وقيمها مثل الاتحاد السوفياتي، استمراره في الدفاع عن نفسه بمعنى بقاؤه وفي نفس الوقت استمرار فكره الشيوعي الاشتراكي، و بزواله زالت تقريبا أفكاره، وهذا ما تعنيه صفة أو خاصية الانعكاسية (أمن الدولة أمن قيمها ومصالحها).

ثالثا- **الديناميكية:** يتخذ الأمن مفهوما مرنا، باعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور تتسم بالتغير السريع والدائم، والذي يفترض تكيفا ايجابيا معها، فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة ما يبعده عن خاصية الركود والتوقف[3].

فالأمن ظاهرة تتغير وتتماشى والتطورات الدولية، فهو كان قديما مرتبط بالدولة عندما كانت الدول ترى أن مصدر تهديدها هو العدو الخارجي الواضح والمحدد، ولكن بعد الحرب الباردة ظهرت عدة تحولات أدت إلى تغير مفهوم الأمن ليصبح أمنا إنسانيا، الذي ساير التغيرات الدولية وتماشى ومتطلبات الفرد المتغيرة الذين يدعون إلى تحقيق أمنهم في مجالات متعددة. و يبقى الأمن مرتبط بهذه التحولات ما يجعله بعيدا تمام على الجمود، أي في حركية مستمرة .

المطلب الثاني: أبعاد الأمن.

إن الأمن المعاصر يتصف بالشمولية، فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق، إن كل هذه الأمور وغيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه

1) خير الدين العايب، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995) ،ص 27.
2) أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، مرجع سبق ذكره. ص 11.
3) المرجع نفسه. ص 14.

وعلاقاته المختلفة[1]، فالأمن توسع ليشمل قطاعات وأبعاد عديدة[2] ، نتيجة التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة ونستطيع تلخيص هذه الأبعاد فيما يلي:

أولا- **البعد العسكري:** هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة وفي نهاية التسعينات تقريبا، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجومات تقليدية، وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات، في حين احتلت المظاهر والأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة، مثل التهديدات التي توجهها الولايات المتحدة لباقي الوحدات، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب[3].

فالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدر القوة من حيث العدد **(القوة البشرية والأسلحة)**، ومن حيث النوع أو الفعالية **(رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة)** أي تحقيق الردع، كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل: الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة[4].

ثانيا- **البعد السياسي:** يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة والوحدة الإقليمية، في إطار هذا البعد يميل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل: **الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا.**

---

1) خالد معمري ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2009)، ص 24.

2) بلعيد منيرة، **"الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"**. مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم جامعة منتوري – قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، قسنطينة ، 2020. ص 101.

3) طارق رداف ، **الاتحاد الأوربي-من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2002)، ص ص14-15.

4) طارق رداف ، مرجع سبق ذكره. ص ص15-16.

أما على المستوى الخارجي يخضع الأمن الوطني إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي والخارجي بشكل عام، فعدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا كبيرا لحماية مصالحها وأمنها سواء بشكل فردي أو جماعي.

أما ما يتعلق بالسيادة فهي في المعنى العام حرية تصرف الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية دون تدخل أطراف خارجية، وعلى المستوى الخارجي يبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي[1] لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية، و الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وعليه ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى استعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافا سياسية كبرى **كحماية كيانها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية**[2].

ثالثا– **البعد الثقافي:** اكتسبت المتغيرات الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية، حيث تعرّف بوجه عام على أنها التوجهات القيمية التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين، سواء انحدرت إلينا من الماضي أو نتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته. وعليه فإن البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع، وربما يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حساسة نظرا لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الجديد الذي انتقل حسب صامويل هنتنغتون نحو الصدام الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة. يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصحيح لتفاعل بين مختلف أفراده، إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وفقا لهذا البعد التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل من جهة، وتلك الثقافات المعروفة باسم الثقافات الفرعية. فالتميز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي أو التثاقف[*]،والتي تأخذ أشكالا متعددة أهمها ***الحروب العرقية*** والتي تجمعها علاقة صفرية مع الأمن أي وجود احدهما ينفي بالضرورة وجود الآخر، بل يمكن أن تهدد الأمن الوطني في حده الأدنى وهو بقاء الدولة، عن طريق وصول الصراع إلى حد تقسيم إقليم لدولة أو انفصال أجزاء منها. ويبرز الأمن في بعده الثقافي من خلال "**العلاقات الثقافية الدولية**" التي قد تلتقي بعض الشيء مع ما ذهب إليه هنتغتون في أطروحته **صراع الحضارات** حين

1) المرجع نفسه. ص 16.
2) خالد معمري ، مرجع سبق ذكره. ص 25.
*) **التثاقف**: كثرة الثقافات داخل المجتمع واختلافها يؤدي إلى حدوث صراعات وعدم الانسجام، على عكس وجود فكر واحد سائد يساعد على التلاحم ويساهم في تحقيق الأمن.

يعتقد أن الثقافات تدخل في صراع على مستوى دولي يقود إلى نتائج ترتبط بالقوة الكامنة في كل حضارة أو ثقافة أو بالقوة التي تكتسبها من خلال دفاع الأفراد المنتمين إليها ضد الثقافات الأخرى.

غير أن ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع[1]. أو تهديد التجانس الاجتماعي والثقافي، ومنه نتيجة اتساع الأمن أصبح يشمل الجانب الثقافي وأصبح هناك بعد ثقافي للأمن يتمثل في تامين الفكر والعادات والثقافات.

رابعا- **البعد الاقتصادي:** يمكن القول بأن البعد الاقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنه[2].

فالدولة ترسم جملة من الأهداف تكون مستندة على ركائز تضمن نجاحها والتي من بينها القوة الاقتصادية. فالاتحاد السوفياتي وبعد إنهائه لمرحلة الانفراج سنة 1979 بغزوه لأفغانستان تعرض لضغوط أمريكية كبيرة لم تكن ذات طبيعة سياسية أو عسكرية بالدرجة الأولى بل كانت ذات طبيعة اقتصادية، فمن جهة أوقفت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، ومن جهة أخرى قام الأمريكيون بإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي سنة 1983 والتي لم تكن ذات أهداف إستراتيجية فقط بل كانت تهدف إلى إقحام الجانب السوفياتي في سباق تسلح جديد قد يقضي عليه اقتصاديا، وبالتالي ضرورة الاهتمام بالجانب الاقتصادي وهذا ما ذهب إليه جوزيف ناي الذي دعى أن تقوم الدول بتعظيم منافعها عن طريق الاقتصاد.

والبعد الاقتصادي للأمن يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في:

- القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية.
- وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية ورصد تطور وحجم تلك المدخلات.
- القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

وبتكامل هذه العناصر يصبح اللجوء إلى السلوك العنيف خيار غير عقلاني، ويتقاطع مع تحليل "جون برتون John BURTON"، الذي يعتقد أن اللجوء نحو السلوك العنيف ناتج عن

1)محمد الميلي، **الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي، في:** الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوربي ، باريس، 1996، ص 117.

2) أحمد ثابت، **"الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته"**. في: **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 402، جويلية 2023، ص 167.

انخفاض حجم العائدات الاقتصادية[1]، فالبعد الاقتصادي يكون بتوفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها[2].

ويهدد الأمن الاقتصادي مجموعة من التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزتها الهوة بين الفقراء والأغنياء بسبب ندرة الموارد، وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية والقضاء على الفقر والجوع والحرمان.

خامسا- **البعد النفسي**: هو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحررا من الخوف وانتفاء التهديد، أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، ولذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات، ولعل أول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات انفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية، ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات كل من "كوفمان KAUFMANN " ، التي ترى بأنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية، إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف، وأيضا كتابات " لينكولن LINCOLHIN" الذي يقول في هذا الصدد: (إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي)[3]. والتحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هي أولى الحاجيات التي يسعى الإنسان إليها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية، فإذا لم يحقق الإنسان حاجته إلى الأمن استحال العالم كله في نظره إلى عالم من الخوف والتهديد، ولن يستطيع حينها انجاز أي شيء ذا مستوى أكثر ارتفاع كحاجات تحقيق الذات أو المعرفة على حد تعبير "ماسلو MASLO " عند تصنيفه للحاجيات الإنسانية.

إذن فالأمن من خلال بعده النفسي هو اختصار للتحرر من شعورية الانعدام الأمني كبديل لاحتمالية التهديد الأمني[4].

سادسا- **البعد البيئي**: يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع، حيث يؤثر النظام الايكولوجي على العلاقات الأمنية. فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق

1) رداف طارق، مرجع سبق ذكره. ص 19.
2) حمدوش رياض،**"تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"**، مرجع سبق ذكره. ص 271.
3) خير الدين العايب، مرجع سبق ذكره، ص 8.
4) خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها نذرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي والجوي وانقراض بعض الأنواع من الحيوانات وتدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث حول البطالة، الهجرة...الخ تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته مما يبرز جليا علاقة المنظومة الايكولوجية/ البيئة بمفهوم الأمن البشري[1]. وبالتالي البيئة أصبح لها تأثير على الأمن، لهذا أصبحت بعدا من أبعاده، لتدخل بذلك في معادلة الأمن والسلم لتشكل لنا ثلاثية **(السلم، الأمن، البيئة)**[2]، حيث نشر تقرير لجنة BHUNDTLAND سنة 1987 بعنوان **(مستقبلنا المشترك)**، أدى إلى بروز عدة مفاهيم مثل **نظرية السياسة الخضراء**. فالمشاكل البيئية أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدول والمجتمعات والأفراد[3].

من خلال ما سبق، تبين أن للأمن أبعاد كثيرة ومتعددة، وهذا راجع لاختلاف تصورات الباحثين والعلماء، فهناك من ينظر للأمن من زاوية عسكرية وهناك من ينظر إليه من زاوية اقتصادية...الخ. كما أن اختلاف مستويات الأمن أدى إلى أن يكون لكل مستوى في حد ذاته أبعاد مثل: المستوى الفردي يتضمن أن يتمتع الفرد بنصيب من الثروة الاقتصادية وأن يتمتع بحقوقه السياسية أي بعد اقتصادي وسياسي...الخ. كذلك المستوى الوطني من أبعاده زيادة القوة العسكرية للدولة، أي بعد عسكري وزيادة القوة الاقتصادية وهو بعد اقتصادي. و بالتالي فنتيجة لتشعب الأمن، فإننا نجده يشمل و يحتوي كل زاوية من حياة الأفراد والمجتمعات وفي جوهر اهتمامات كل الدول.

المبحث الثالث: مستويات الأمن.

يعرف الأمن تشعبات عديدة بين الجوانب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية...الخ، لذلك فإن التفاعل مع هذه الجوانب لا يكون وفق نفس الطريقة، فهناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة، وهي المسائل التي عادة ما تتعلق بالسيادة والمجالات الحيوية، كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية، وفقا لذلك نجد مستويات الأمن متعددة بين الأمن الوطني أي المستوى الوطني والأمن على المستوى الإقليمي و كذلك المستوى الدولي.

---

1) بلعيد منيرة، مرجع سبق ذكره، ص 102.
2) مصطفى كمال طلبة، **"الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي"**.في: **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة، العدد 163، جانفي 2006، ص ص52-57.
3) عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، جوان 2002)، ص 70-73.

كما أن بروز تهديدات مست فواعل غير الدولة وكذلك فوق الوطنية، أضاف إلى أدبيات العلوم السياسية مفهوم الأمن الإنساني الذي أدى إلى بروز مستوى جديد من مستويات الأمن والمتمثل في المستوى الفردي. وبالتالي نقول أن هناك أربع مستويات للأمن: مستوى وطني، مستوى إقليمي ودولي، ومستوى فردي كآخر مستويات الأمن.

المطلب الأول: المستوى الوطني.

يتم اعتماد مصطلح وطني كمقابل لكلمة NATIONAL بالانجليزية أو الفرنسية. والأمن في هذا المستوى يعني: توفير الآليات والإمكانيات، كذلك الإرادة لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف أو المخل بجوهر وجود المجتمع أو الذي يتم بواسطة طرق غير مقبولة أو غير شرعية عن المتوافقة مع القيم السائدة في المجتمع والمقبولة من طرف الجميع[1]، ويقوم هذا المستوى على متغيرين أساسيين هما:

1- هو مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية، أي القدرة على ضمان استمرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي، أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه القواعد، غير أن هذا يمكن أن يكون مبررا في بعض الأحيان لظهور "**الدولة البوليسية**" التي يعرفها المفكر "H.LASSWEL " أنها التي يسيطر عليها المتخصصون في العنف أو رؤساء الأجهزة الأمنية.

2- يتمثل في العملية التي يتم فيها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة سواء كانت أفراد أم جماعات إلى بدائل أو قرارات، والتي يفترض أنها متلائمة مع حاجات الأغلبية أي خلق حالة من الرضا العام وتتعلق كذلك بالقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤيدة في حالة العكس.

فالأمن على المستوى الداخلي يعني: كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية، سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني مثل: التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية، أو تؤثر بصفة غير مباشرة لكن بشكل ملموس على أمن الدولة مثل: **قضايا الهجرة غير الشرعية، تلوث البيئة، الجريمة**

1- رداف طارق، مرجع سبق ذكره، ص ص22-23.

المنظمة...الخ[1] ، فهو حالة الثقة والطمأنينة نحو حماية كيان الدولة والعمل على الاستقرار دون خوف[2]، والتي تعتمد عادة على الإمكانيات و القدرات الذاتية للدولة وعلى قرارها السياسي.

المطلب الثاني: المستوى الإقليمي.

يرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي يعني: مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة. وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي، حيث ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة، لذلك يمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها، وهذا يدفع بالدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي، مثل ميثاق **(ريو دي جانيرو سنة 1947)**، الذي جاء في ديباجته أن الهدف من عقده هو كفالة السلام لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدات الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج.

ومن الملاحظ أن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية، حيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن، أي رده أية محاولة لاختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجالا للنفوذ، حيث أن الاختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الوطني، ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد التصورات الروسية للأمن الإقليمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق، حيث تعتبر روسيا أن الحدود السابقة للاتحاد هي حدود أمنية لها(الجوار القريب)، لذلك فهي تبدي بعض الحذر فيما يخص مسألة توسيع حلف شمال الأطلسي[3].

فكل دولة تهدف إلى تحقيق أمنها على المستوى الإقليمي مثل الحديث عن **الأمن العربي، أمن دول حوض النيل، الأمن الأوروبي**[4]، والأمن الإقليمي ظهر في المنظمات الإقليمية كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة[*] بصفة جلية[5].

1- رداف طارق، مرجع سبق ذكره، ص ص23-24.
2- أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، مرجع سبق ذكره. ص 6.
3) إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، ط1، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1979، ص ص217-223.
2) أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، مرجع سبق ذكره، ص 7.
*) الفصل الثامن في التنظيمات الإقليمية حيث تنص المادة 52 ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ما دامت هذه التنظيمات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. كما يبذل أعضاء الأمم المتحدة كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية، وبالتالي تجعل التكتل الإقليمي آلية لحل النزاعات وتوفير الأمن كما نصت على ذلك في المادة 53 و54.

المطلب الثالث: المستوى الدولي.

بالرغم من الاختلافات النظرية بين مفهومي الأمن الجماعي والأمن الدولي، إلا أن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي، حيث ظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال المركزية الأوروبية، وأهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية...الخ، وبذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية، وأصبح بذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر حتى وان كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها الإقليمي، و هذا ما حاول "جوزيف ناي" و "كيوهان" التعبير عنه بالاعتماد المتبادل، فهذه الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقط، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية، أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط الأمن القومي لدولة واحدة أو مجموعة من الدول بل أصبحت تهدد كل وحدات النظام الدولي، وهذا يعني أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزءا من سياسة أمنية عالمية لمواجهة التهديدات[1].

و حتى يتحقق الأمن الدولي أو الجماعي يستلزم إدراك الدول لمجموعة من المبادئ أو الأفكار في إطار علاقتها الدولية "العلاقات ما بين الدول Inter state relations " منها:

- التخلي عن استعمال القوة العسكرية واستبدالها بالسلمية مثل المفاوضات.
- لا بد من توسيع إدراكاتها للمصالح الدولية، أي الأخذ بعين لاعتبار مصالح الجماعات الدولية ككل. تبدو أهمية هذا المبدأ في حالة حركة غير مرغوبة تستلزم تحرك نظام المسؤوليات الدولية أوتوماتيكيا وبشكل جماعي، و تتم المواجهة عن طريق القوة العسكرية[2].

و الأمن الدولي ارتبط بالمنظمات الدولية واتصف بثلاث عناصر:

- وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس الأمن).

---

5) جهاد عودة، مرجع سبق ذكره. ص 113.

) John BURTON, **Global Conflicts**, wheat sheaf books, Brighton, 1984. p 87.1

2) لامية فريجة، راضية لعور، سميرة شرايطية، **تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية**. (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006-2007)، ص ص51-53.

- وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي).
- وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة) (*).

المطلب الرابع: المستوى الفردي.

جاء نتيجة التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت وجوب تحقيق أمن إنساني الذي جوهره الفرد إذ يعنى بالتخلص من كافة التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وهو الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار والسكينة والطمأنينة نتيجة لعد وجود ما يهدده أو يقلق سكينته[1].

وبالرغم من أن مستويات الأمن تبدو منفصلة إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة فحسب John Burton فإن حالات اللاإستقرار في المجتمع الدولي هي انتشار لحالات النزاع و اللاإستقرار في البيئة الداخلية وبالتالي فإن تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي أي الأمن في مستواه الوطني ومن جهة ثانية يرتبط كل من المستويين الوطني والإقليمي بالمستوى الدولي حيث يؤكد التحليل النظامي للعلاقات الدولية وجود ارتباط بين نمط التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي ونمط التفاعل الحاصل في إطار النظام الدولي الكلي ويبرز ذلك الارتباط بين مستويات الأمن من خلال أحداث الحرب الباردة أين مثلت الأنظمة الإقليمية امتدادا للصراع الثنائي فقد كانت رغبة كل طرف في تحقيق مكاسب سببا في حروب إقليمية أو بالوكالة تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بشكل غير مباشر وهذا ما يمس الأمن الإقليمي إضافة إلى تدعيم الانقلابات العسكرية من أجل تحويل ولاء الدول نحو أحد المعسكرين وهو تأثير مباشر على الأمن في مستواه الوطني ويتضرر الإنسان أو الفرد من كل هذا وهنا يبرز المستوى الفردي ومن هنا يتبين أن هناك ترابط بين مستويات الأمن، كل مستوى يؤثر في مستوى آخر[2].

المبحث الرابع: آليات الأمن

*) الفصل السابع المتخصص فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان مثل المادة **41** تنص على أنه لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ويجوز أن يكون بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية. كما نص في المادة **44** التي اقر فيها مجلس الأمن استخدام القوة المسلحة كما نص على مختلف التدابير الواجب إتباعها في المواد **45، 46، 47**.

1) أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، مرجع سبق ذكره، ص 6.

2) رداف طارق، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

هي مختلف الوسائل الواجب توفرها حتى يتم تطبيق الإجراءات التي تمس الجوانب الإستراتيجية العسكرية والسياسية والاقتصادية...الخ، حسب تصور كل دولة لأمنها في مستوياته المختلفة.

المطلب الأول: الآليات العسكرية:

يتفق مضمون الآليات العسكرية وعملها من الناحية العملية مع مفهوم الدفاع الوطني، حيث تستعمل هذه الآليات في إطار الإستراتيجية العامة للدفاع الوطني، و ذلك من أجل تحقيق السياسة الأمنية في شقها العسكري، وتتضمن هذه الآليات القدرات العسكرية للدولة بمختلف أجزائها، حيث تتشكل من قسمين أساسيين:

– **الأول:** هو **التصور الفكري أو الإيديولوجي أو العقيدة الإستراتيجية** التي تقوم عليها مختلف العمليات العسكرية: تخطيط، دفاع، هجوم...الخ، فدور هذا الشق هو توجيه استعمال مختلف الوسائل العسكرية الأخرى **أسلحة ومعدات** كما يهدف كذلك إلى عقلنة rationalisation، هذا الاستعمال من خلال دراسة هذه الجزئيات يمكن التعرف على المدرسة التي تنتمي إليها كل دولة، فالصين تبنت عقيدة **حرب العصابات** انطلاقا من الفكر الثوري الذي هيمن على الصين إلى غاية امتلاكها للأسلحة النووية 1964. و وفقا لهذا الشق يتم تحديد الأولويات الواجب تلبيتها، إضافة إلى مصادر الخطر القائمة فعلا أو محتملة الحدوث، حيث يمكن أن يكون مصدر الخطر غير محدد مثل ما هو عليه الحال بالنسبة لظاهرة **الإرهاب** من أجل تبرير سلوكات معينة.

– أما القسم **الثاني:** فهو ذو طبيعة مادية تقنية إذ يتكون من المعدات الحربية والأسلحة سواء كانت تقليدية **أسلحة خفيفة، مقاتلات،** أو إستراتيجية مثل **صواريخ بعيدة المدى وقنابل نووية**...الخ. بالإضافة إلى كل ما يدخل في إطار الجوانب اللوجيستيكية (*) للقوات المسلحة[1]. و يتم التزود عموما بهذه المواد والمعدات من التصنيع الذاتي مثل صناعة عسكرية كالمركب الصناعي العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك من مختلف المصادر الخارجية.

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية.

تلعب الآليات الاقتصادية دورا تمويلي، أي ضمان الموارد الكافية لتجسيد الأمن من خلال تمويل أداء مختلف الأجهزة المعنية بالأمن الوطني سواء في شقه السياسي أو العسكري أو

*) تعني كلمة (**لوجستيك logistique**)تزويد القوات المسلحة بكل المواد الضرورية من أجل البقاء والقتال والتنقل وإجراء مختلف العليات الطبية الممكنة في أوقات الحرب كذلك أوقات السلم..

1) رداف طارق، مرجع سبق ذكره. ص ص27-28.

الاجتماعي، فبرامج التسلح تتوقف على قدرة الدولة على القيام بأعباء هذه البرامج من خلال رصد ميزانية هامة للدفاع، فالاتحاد السوفيتي قد انهار بشكل شبه كامل بعد أن تم إقحامه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في سباق جديد للتسلح بعد إطلاق برنامج حرب النجوم 1983، كما تعمل هذه الآليات على تحقيق حد مقبول من الرفاهية الاقتصادية. وتتمثل الآليات الاقتصادية المساهمة في تجسيد سياسة الأمن المسطرة في كل الهياكل الاقتصادية الموجودة في الدولة، وتؤدي مهام حيوية أهمها[1]:

- **عملية خلق الثروة والموارد الاقتصادية:** أي توفر مجموعة متعددة من المصادر المادية، والتي من شأنها تمويل النشاط العام للدولة ومنها الإستراتيجية العامة الهادفة لتحقيق أمنها.
- **التسيير العقلاني للموارد ومصادر الثروة:** فكيفية تسيير هذه الموارد مرتبط بالعقيدة الفكرية المتبناة من طرف صانعي القرار.
- **التفاعل الخارجي –الايجابي–:** أي علاقات الاعتماد المتبادل والمساومات باستعمال الوسائل الاقتصادية فحتى تكون الآليات الاقتصادية فعالة لا بد أن يتم استعمالها بطريقة عقلانية.

المطلب الثالث: الآليات السوسيوسياسية:

أي تفاعل الشؤون السياسية مع البيئة الاجتماعية بشكل يساعد على الاتفاق حول القضايا المحورية المواجهة للمجتمع. إذ نجد النشأة الاجتماعية التي تعني تكوين الفرد كجزء في مجتمع وكمواطن في الدولة عن طريق خلق الإحساس بعدم التعارض بين الأهداف الوطنية العامة والأهداف الفردية، أي محاولة تقليل التجاء الأفراد إلى السلوك العدواني وغيرها من الآليات التي تهدف إلى تحقيق التوازن والاستقرار.

فكل آلية من هذه الآليات السابقة الذكر سواء العسكرية أو الاقتصادية تكمل بعضها البعض، فالعلاقة بين هذه الآليات هي علاقة **اعتماد متبادل**[2].

و لكن نقول أن هذه الآليات أصبحت غير قادرة على تحقيق أمن الدول والأفراد وذلك لظهور تهديدات غير محدودة وواسعة النطاق مما جعل الدول تلجا إلى لبحث عن وسائل أخرى لتحقيق أمنها في كافة أبعاده ومستوياته.

2) عبد المنعم المشاط، **"نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي"**.في: **مجلة المستقبل العربي**.: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 54، أوت 1983، ص 9.
1) عبد المنعم المشاط، مرجع سبق ذكره. ص 16.

المبحث الخامس: مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية.

نتيجة لتعدد مستويات تحليل الدراسات الأمنية، انقسمت منظورات العلاقات الدولية سواء المنظورات التفسيرية أو النقدية وأعطت صياغات مختلفة للأمن من خلال اختلاف قراءاتهم للتحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التحولات الجديدة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وذلك بسبب احتدام الصراع بينها حول فرض تصور معين لمفهوم الأمن.

فالتقليديون (المنظورات التفسيرية: الواقعية، الليبرالية و كذلك الماركسية)، حاولوا الحفاظ على المفهوم الضيق والتقليدي الذي يتعلق بأمن الدولة، وفضلوا إدخال بعض التعديلات الشكلية والسطحية فقط على المفهوم في حين النظريات التكوينة(البنائية و النقدية الاجتماعية، لإضافة إلى النسوية) و على رأسها الدراسات النقدية للأمن الخاصة بمدرسة كوبنهاغن حاولت إعطاء مفهوم جديد لطبيعة الأمن، وذلك بإحداث قطيعة إبستيمولوجية للمفهوم التقليدي، ومنه إعادة صياغة جديدة ومن زاوية تحليل مغايرة للتحليل التقليدي الدولاتي ألا وهو و التحليل المجتمعي لمفهوم الأمن، وعليه سيتم إدراج مفهوم الأمن حسب كل منظور من المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية[1].

المطلب الأول: النظريات التقليدية الكلاسيكية

أولا– المدرسة الواقعية[*] (الواقعية الكلاسيكية و الواقعية الجديدة):

---

1) حمدوش رياض، **"تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"**، مرجع سبق ذكره. ص 272.

*) النظرية الواقعية برزت بعد عجز المثالية على تفسير الواقع عندما قامت الحرب العالمية الأولى، ومن أهم مسلماتها التي يرتكز عليها الواقعيون هي العدوانية و فوضى النظام الدولي، و أيضا السمة الصراعية بين الدول خلال تفاعلاتها، لذلك تعرف السياسة الدولية أنها صراع من أجل القوة، ولأجل ذلك يمكن أن نفهم كيف أن النظرية الواقعية لم تول أهمية كبيرة لصياغة الأطر المعرفية في العلوم الاجتماعية الأخرى وتطبيقها على الظاهرة الدولية، لأن الواقعيين يرفضون بالمطلق تحجيم هذه الظاهرة في قوالب فلسفية واجتماعية ضيقة. بالنسبة للبناء النظري للواقعية:

1-أنطولوجيا: لم تهتم الواقعية بالأفكار والقيم بقدر ما اهتمت بالبنى الضابطة للسلوكات الإنسانية، إما تنازعا أو تعاونا، ولذلك استندت إلى مقترب الدولاتية الذي تأسس على ضوء مسلمتين هما:

- الدولة هي الفاعل الوحيد والأساسي والعقلاني في العلاقات الدولية التي تتميز بالصراع الدائم بين الدول في الأساس.
- الدولة في محور العملية السياسية تنازليا باعتبارها الإطار والذي يتشكل وتتحرك ضمنه كل التنظيمات الداخلية، وتصاعديا كونها أساس التفاعلات الدولية السلمية والتنافسية فهي تفسير السلوكات من داخل وحدة الدولة لأنها الدافع والغاية في نفس الوقت.

2- ابستومولوجيا: يفسر إدوارد هاليت كار أهم من بحث في الأسس الإبستيمولوجية للنظرية الواقعية. ومن البداية لم تلجا الواقعية إلى التساؤل حول الوسائل الإبستيمولوجية والتي تستعملها بل سعت أساسا إلى كشف ودراسة تأثيرات القوانين الموضوعية الحاكمة لسلوك الأمم فيما بينها دون محاولة التأثير في هذا السلوك أو توجيهه أو تغير الوضع القائم الناتج عن هيمنة نمط سلوك دولي معين ويمكن تحديد المنطلقات الإبستيمولوجية للواقعية:

- شكلت الفلسفة الوضعية الخلفية المعرفية للواقعيين فالقانون الطبيعي يوفر قواد ثابتة تضمن التفسير الديناميكي لسلوكات الدول واستراتيجياتها.

إن مفهوم الأمن يعود إلى فترة قديمة جدا في الفكر الواقعي، فهو موجود في كل الاتجاهات التي تشكل هذا التيار وبنائه النظري، وعند كل المفكرين والمنظرين التابعين لهذا التيار من "**تيوسيديد**" إلى "**هانز مورغنتاو**" إلى "**كينيث وولتز**" و "**ريمون أرون**".

هذا الفكر يرجع إلى اليونان والصين، حيث ورد في جذور النظرية التي أسسها "تيوسيديد" حول الأمن و القوة التي استقاها من الحرب التي دارت بين أثينا واسبرطة حيث قال: "**إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تستندها وفي الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع فعله**".

فالواقعيون هم الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الإخطار والتهديدات الخارجية إذ لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية وإقامة تحالفات عسكرية دولية[1].

أما الواقعيون الجدد أضافوا فكرة تتعلق بأن الدول تسعى لكسب القوة ليس فقط من أجل القوة وإنما من أجل الدفاع عن أمنها لحفظ بقاءها، كذلك للتقليص مخاطر المأزق الأمني[*] إذ يقول كينيث وولتز "**في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مقل الهدوء، الربح، القوة**". وبالتالي الاتجاه الواقعي يقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ضد أي تهديد خارجي، و القوة هي المؤشر الأساسي لتحقيق الأمن حيث نجد في هذا الصدد كينيث وولتز يقول" **إن التنافس من أجل الرفاهية والأمن والتنافس أدى ويؤدي دوما**

- الاهتمام بعنصر التاريخ حتى وإن كان الواقعيون ينظرون إلى التاريخ بنظرة تشاؤمية، ويحاولون استخراج المتغيرات المؤثرة فيه لفهم الحاضر والمستقبل، والواقعية تستقي مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي وربما تكون الخلفية وراء الاهتمام في انطلاق الواقعيين من فكرة تضارب المصالح والقيم في العلاقات الدولية

3- منهجيا: ترتكز النظرية الواقعية على المقاربة التجريبية وأيضا الوضعية الكانطية مثل: المنهج العقلاني أساسا لفهم الواقع الدولي على صورته الحقيقية، أما المنهج التجريبي فيقوم على ملاحظة الواقع الدولي ثم وضع الفروض والتحقق من صحتها من خلال مطابقتها للواقع السياسي وعند ثبوت صحتها تعمم على الظواهر وتصبح منطلقا بتنبؤ تكرارها.

1- تاكايوكي ياماورا ، ترجمة:عادل زقاغ، **"مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"**، نقلا عن موقع:
http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/secpt.htlml.

*) **المأزق الأمني**: مفاده أن تحقيق الأمن للدولة "أ" يؤدي إلى حالة اللاأمن بالنسبة للدولة "ب" وذلك نتيجة تسلح الأولى والسباق نحو التسلح يؤدي إلى ضعف الدولة "ب" لعدم امتلاكها التكنولوجيا العسكرية الحديثة مما يؤدي إلى حالة انكشاف أمني أي تسلح "أ" هو بعث للخوف والتوتر لـ"ب".

إلى النزاع". و أن للقوة قابلية للاستعمال من أي وسيلة أخرى للحفاظ على الوضع القائم وليس لتغيره وهو الهدف الأدنى لأي قوة[1].

و خلاصة القول أن المنظور الواقعي يرى أن الأمن القومي المرتبط بالدولة هو **قدرة الدول في الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية**، أو قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على قيمها مع استمرار النمو والتقدم طبقا للأهداف المخططة بواسطة الحكومة[2]. فالدولة إذا هي الموضوع المرجعي للأمن لدى الواقعيين.

ثانيا- المدرسة الليبرالية (الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة):

إن الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي يعتبر من أهم التصورات الليبرالية للأمن، حيث يستبدلون مفهوم الأمن القومي وهو التصور الواقعي بمفهوم آخر الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول، إذن وجود فاعلين غير الدولة عكس المنظور الواقعي، ويقوم تصورهم على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر.

و لليبرالية مجموعة مبادئ[*] تعتمد على أفكار "إيمانويل كانط" عندما اقترح تكوين فدرالية وكذلك "وودرو ويلسون"[3]. في تصوره لعام يسوده السلام، وهو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم والأمن عندهم يكون يتحقق بالعوامل المؤسساتية الاقتصادية والديمقراطية[4]. هذه المؤسسات تخلق لنا تشابك وتعاظم بين الوحدات حيث أن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي[5]، ورغم أن الليبراليين قد أقحموا فاعلين غير الدول محاولة منهم لتوسع الأمن مفهوما وميدانا مثل الجماعات المسلحة والنزاعات الاثنية لكنهم أبقوا الدولة كموضوع مرجعي لأن

---

1) حمدوش رياض،**"تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"**،مرجع سبق ذكره. ص 27.
2) أحمد الرشيدي، محمد نعمان وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص ص4-5.

*) **أهم مبادئ الليبرالية تتمثل في:**

- يمكن تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق إتباع منطق جديد وهو منطق التعاون والتقارب بين الدول ومحاولة إيجاد قيم مشتركة فيما بينها.
- التعاون بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات.
- نشر الديمقراطية وتقليص الوازع العسكري لأن الديمقراطيات في اعتقادهم نادرا ما تدخل في صراعات ما تدخل في صراعات فيما بينها وغالبا ما تكون الصراعات بينها وبين دول غير ديمقراطية.
- شر التجارة والقيم الليبرالية الخاصة بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأسمال فوق القومي.

3) حمدوش رياض،**"تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"**، مرجع سبق ذكره. ص 275.
4) تاكايوكي ياماامورا ، ترجمة:عادل زقاغ، مرجع سبق ذكره.
5) حمدوش رياض، مرجع سبق ذكره. ص ص276، 277.

كل الفواعل تبقى مرتبطة بالدولة، و تسعى لتعظيم مصالحها المادية عبر مفهوم المكاسب المطلقة.

المطلب الثاني: النظريات التكوينية/النقدية: و سنركز هنا على النظرية البنائي والمنظور النقدي للأمن.

أولا- النظرية البنائية(**):

ظهر هذا المنظور أو النظرية مع كتابات "ألكسندر وندت Alexander WENDT" و "نيكولاس أونوف Nicolas ONUF " و إيمانويل أدلبير ADLER Emmanuel " ، في نهاية الثمانينات وبداية تسعينات القرن العشرين. لقد أشار "**الكسندر وندت**" سنة 1992 بأن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك، وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك، ويجعلون جوانب مادية حقيقية حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية، وبالتالي فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثيل وتصور عقلي، وبالتالي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات، و منه فإن غاية الأمن حسب "الكسندر وندت" هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية. فالبنائية تقوم على مسلمات وتبحث في مواضيع مختلفة كالهوية، الخطاب السياسي، القيم الثقافية والحقائق و إدراكات صناع القرار وكل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي(1)، ونستطيع أن نقول أن "الكسندر وندت" أعطى مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية التي صورها الواقعيون فهو يطرح مفهوم **الجماعة الأمنية** كبديل **لحالة الفوضى الدولية**(2)، هذه النظرية ترى أن الأمن هو نتاج **لبناء سياسي تذاتاني**(3)، فانتقلت من الأمن من مستوى الدولة إلى مستوى الفرد وأن سوء النية او الإدراك السيئ هو سبب النزاع، فبتغيير الإدراك يتحقق السلم والأمن، فهو مرتبط بالفرد و إدراكاته(4).

) تتمثل أطروحات المنظور البنائي حول الأمن في:
- بنى النظام الدولي هي بنى اجتماعية والفوضى الدولية والبحث عن القوة هي من تكوين صناع القرار وليس حقائق موضوعية فالدول هي التي تضع محيطها نتيجة إدراكاتها الفوضى بناء ذاتي.
- الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة كالعسكرية والاقتصادية وإنما هناك محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية.
- تحقيق الاستقرار والأمن يكون بتغيير طريقة التفكير بالنسبة للدول وبالتالي صناع القرار.

1) حمدوش رياض،**"تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"**، مرجع سبق ذكره. ص 279.
2) خالد معمري، مرجع سبق ذكره. ص 106.
3) حمدوش رياض،**"تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"**، مرجع سبق ذكره. ص 280.
4) خالد معمري، مرجع سبق ذكره. ص 106.

ثانيا– المنظور النقدي للأمن:

يحتوي على عدة تيارا من بينها تيار "باري بوزان"، "الماركسيون الجدد" وكذلك "المقاربة النسوية أو النظرية النسوية"، ومن أهم كتاب هذا المنظور "كين بوث Ken BOOTH"، "جيمس دير James DER "وغيرهم.

إن الأمن عند أصحاب هذا المنظور هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل على متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة كالعامل البيئي، حقوق الإنسان، الهويات، الهجرة، الأمراض...[1]،وهي تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي لها. حيث أن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن البشري، وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات النقدية[2]. ونجد "كين بوث" يقول: **(طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأنه مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، طالما أن هناك التزاما بالانعتاق).** وفي هذا الاتجاه فإن بوث يرى أن **<u>الأمن يعني الانعتاق</u>** والذي يعني: تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها ومن بين القيود الحرب، الفقر، الاضطهاد، نقص التعليم وغيرها.

فبرز لنا من خلال هذه النظرية **الأمن الإنساني** الذي يمكن تعريفه بأنه: **(** التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، و البحث عن سبيل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، و هو ما لا يمكن تحققه بمعزل عن أمن الدول**)**[3].

ويعتبر "باري بوزان" –مدير معهد بحوث السلام بكوبنهاغن– الوحيد الذي ذهب بعيدا في نظرته لإعادة الصياغة للاختبار والتفكير في الأمن، إذ أكد أنه إلى جانب القطاع العسكري للأمن فإن القطاع السياسي، القطاع الاقتصادي، القطاع الاجتماعي والقطاع البيئي، تبقى ميادين

1) حمدوش رياض،**"تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"**، مرجع سبق ذكره. ص 280.

2) منيرة بلعيد، مرجع سبق ذكره. ص101.

3) خديجة عرفة، **"مفهوم وقضايا الأمن الإنساني تحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين"**. نقلا عن موقع: **<u>http// :www.emax.com/content.asp ?contents=2630</u>**

أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فبالنسبة **لمقاربة باري بوزان** لم تعد الدولة الموضوع والمرجعي الوحيد لفهم أو تفسير الظواهر و السلوكات الأمنية على المستويين الإقليمي والعالمي[1]، وباري بوزان يقول: **(إن الأمن هو التحرر من كل تهديد)**، فهذا التعريف هو جامع لأنه يقصد كل تهديد أو خطر يؤثر في الإنسان، هذا ويرى بوزان أنه لتعريف الأمن والإحاطة بمختلف عناصره بطريقة دقيقة لا بد من تحديد موضوعه المرجعي Referent object للإجابة على السؤال "أمن ماذا؟" ويجيب بوزان: أن الدولة، لكن ليست الدولة الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، لأن هناك مواضيع مرجعية أخرى كامنة، قد تبرز بناء على بروز ما يهددها، لذا تبنى بوزان في تحليله للقضايا والمواضيع الأمنية ثلاث مستويات للتحليل: الأفراد، الدول والنظام الدولي، وعلى هذا الأساس يميز بوزان بين التهديدات الحقيقة والتهديدات الزائفة.

يعد بوزان من دعاة توسيع مفهوم الأمن إلى قضايا أخرى غير العسكرية كقضايا البيئة والاقتصاد والمجتمع والثقافة وغيرها، **لذلك عدد بوزان أبعاد الأمن كالآتي:**

- **الأمن العسكري:** ويتضمن شقين أساسين قدرات الهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذا تصورات الدول ونواياها تجاه بعضها.
- **الأمن السياسي:** ويعني الاستقرار التنظيمي للدولة ومؤسساتها ومحافظتها على شرعيتها ونظامها السياسي وإيديولوجيتها.
- **الأمن الاقتصادي:** ويتضمن الحصول على الموارد المالية، والثروات الطبيعية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي، وعلى قوة الدولة.
- **الأمن الاجتماعي:** ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها ورموز هذه الخصوصية كاللغة، الثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد وضمان شروط مقبولة ومساعدة على تطوير هذه الرموز ودرء التهديدات التي تؤثر سلبا على هوية وثقافة المجتمعات.

وبالتالي أصبح الأمن في إطار موسع "**أمن الدولة+ أمن المجتمع+ أمن الإنسان**"، أي الانتقال من الوحدة الترابية وسيادة الدولة ومصالحها الوطنية إلى حماية حقوق الإنسان وحرياتهم وترقيتهم بشكل يمكن ضمان كينونتهم وكرامتهم ومستقبل الأجيال القادمة.

1) عمار حجار، مرجع سبق ذكره.

فالتعريف الجدي **للأمن الإنساني هو**: أمن الإنسان من الخوف، القهر، العنف، التهميش والحاجة، الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي ونجد أن كل من Sadako OGATA و John CELS قالا أن الأمن الإنساني هو:(مجموعة عمليات حماية الحريات كالأساسية لبقاء الإنسان والتنمية أي حماية الإنسان من التهديدات سواء كانت طبيعية أو مجتمعية) [1].

كما برز هذا المفهوم الجديد للأمن في التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 1994، فقد عرف الأمن الإنساني كمنظور جديد للتنمية.و الأمن متمحور حول الإنسان وحاجاته و كذلك حماية الإنسان من المخاطر المستعصية chronic threats مثل المجاعة و المرض و القهر السياسي، و احتمالات الإنقطاع المفاجئ و الضار لحاجات الإنسان اليومية ..." فمن هنا حدد محرري التقرير، أبعاد للأمن الإنسان حسب فلسفة الحاجات الإنسانية[2]:

1. **الأمن الاقتصادي**: أي ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد .
2. **الأمن الغذائي**: أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد.
3. **الأمن الصحي**: أي ضمان الحد الأدنى من الحماية و الرعاية الصحية من الأمراض و الوقاية منها.
4. **الأمن البيئي**: و التي يقصد بها حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية و الحفاظ على البيئة من استدمار الإنسان.
5. **الأمن الفردي**: و الذي يعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة، الدول ، الفواعل عبر الدولية ...الخ.
6. **الأمن المجتمعي**: الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية و القيم من العنف العرقي و الطائفي.
7. **الأمن السياسي**: الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع تضمن و ترقي حقوق.

1) أمحند برقوق، **"الأمن الإنساني ومفارقات العولمة"**، نقلا عن موقع الأستاذ:
berkouk-mhand.yolasite.com/research.php

2) UNDP: "Human Development Report", New York: UNDP, 1994, pp.22-44

بالنظر لهذه الأبعاد الكلية يمكن القول أن الأمن الإنساني معرفيا و مضامنـيا و جينيالوجيا، هو تعبير فعلي عن رغبة عالمية لتدارك الأخطار و التهديدات التي رسمت لمستقبل نظام عالمي عماده الكوارث الإنسانية من: كوارث بيئية، كوارث صحية، مع تنامي الحروب الداخلية ذات الطبيعة العرقية أو الدينية (و الهوياتية عموما)، و في تنامـي الفقر و الجهل و العنف (المادي و غير المادي) .... و هذا ما من شأنـه تهـديد أمن و سلامة الدول و المجتمعات و العالم [1].

و بالتالي يمكن القول أن هذا المنظور النقدي الحديث، حاول أن يثبت بأن الحفاظ على مفهوم ضيق للأمن أصبح غير مبرر لطبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تميز البيئة الأمنية على المستويات العالمية الإقليمية والمحلية، وحاول تقديم إطار نظري و مفهوماتي قادر على تفسير وفهم الأحداث، الظواهر و السلوكات الدولية لما بعد الحرب الباردة [2]، و مختلف التهديدات التي تستدعي توسيع مفهوم الأمن.

ونستنتج أن هذه المنظورات قد أعطت تعاريف للأمن تغيرت بتغير الأحداث والظواهر الدولية بعد أن كانت مقتصرة على أمن الدول وأنها هي مصدر الأمن. برز تيار يعتبر أن تحقيق أمن الدولة لا يعني أمن الأفراد، هذه التفسيرات المختلفة راجعة لاختلاف مستويات الأمن، وراجعة إلى أن الأمن ليس له بعد واحد بل هو يشمل كل مجالات الحياة، لننتقل بذلك إلى الأمن الإنساني ومن هنا يظهر التفاعل الأكاديمي والعلمي في تطوير منظور حركي لأمن الإنسان في ظل عولمة الخوف والمخاطر، فالتطور على مستوى الظاهرة تهديدات جديدة تمس الفرد بصفة خاصة استدعت تطور على المستوى العلمي أي بروز نظريات تحاول أن تقدم تفسيرات تتماشى والظواهر الموجودة.

1) أمحند برقوق، **"الأمن الإنساني: مقاربة ايتمو-معرفية"**، نقلا عن موقع الأستاذ:
berkouk-mhand.yolasite.com/research.php
2) عمار حجار، مرجع سبق ذكره، ص 59.

الفصل الثاني

مصادر المعضلات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي

الفصل الثاني:
مصادر المعضلات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي

المبحث الأول: الموقع الجغرافي للمغرب العربي وأهميته الإستراتيجية.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي.



خريطة تبين الأهمية الاستراتيجية لموقع المغرب العربي
المصدر: Microsoft Encarta 2009

يطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي الكبير لتميزه عن دولة المغرب الأقصى، المغرب حاليا و المغرب الأوسط الجزائر و المغرب الأدنى، و تونس، حيث تشكل هذه الدول الثلاثة الإطار الضيق للمجموعة المغاربية طبقا لقربها وبعدها جغرافيا عن المشرق العربي.

إلا أنه في إطاره الواسع، فإن المغرب العربي الكبير يشمل بالإضافة إلى الدول الثلاث المغرب–الجزائر–تونس كل من ليبيا وموريتانيا[1] ، و توجد هناك تسميات أخرى للمغرب العربي مثل: شمال إفريقيا باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية[2]، و يطلق عليها بلاد البربر، باعتبار أن العنصر الغالب في المنطقة هو من أصل بربري[3]، كما

---

1) مصطفى الكثيري، **الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية**، منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية، الأردن ، 1986، ص 8.

2) André CHARLES JULIEU, **l'Afrique du Nord, en** marche , gollimard, paris, 1975, p 23.

3) عبد الله العروي، **"المغرب العربي: نظرة مستقبلية"**. في: **مجلة قضايا عربية**، مطبعة المتوسط، لبنان، العدد 10، أوت 1975، ص 5.

يطلق على المنطقة تسمية الدول العربية المشاطئة للمتوسط، و يقصد بها بالإضافة إلى شمال الإفريقي أيضا شرق المتوسط سوريا، لبنان، مصر، فلسطين، الأردن، العراق[1].

و لكن نستطيع أن نقول أن التسمية الشائعة التي تطلق على هذه المنطقة هي "المغرب العربي" والتي تشمل المنطقة الغربية من العالم العربي والإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط والصحراء و المحيط الأطلسي، و بالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي، فهي امتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا، حيث نكون أمام خمسة دول وهي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا إضافة إلى الصحراء الغربية[2]، و يحد المغرب العربي شمالا البحر الأبيض المتوسط، و غربا المحيط الأطلسي، و شرقا مصر و السودان، و جنوبا السنغال والنيجر و التشاد.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي.

يعد الموقع الجغرافي للمغرب العربي من المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية و الجيوسياسية، فهو يمثل همزة وصل بين ضفتي المتوسط، أي بين أوروبا وإفريقيا ما جعله ممر للتواصل الحضاري والديني، و مركز للتبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه على البحر الأبيض المتوسط. و هو يعتبر نقطة التقاء لثلاثة قارات آسيا، إفريقيا وأوروبا، ونظرا لإطلال بلدانه على البحر الأبيض المتوسط نجد المنطقة اعتبرت همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية، بحيث إذا نظرنا على سبيل المثال إلى مضيق جبل طارق فنجده يربط البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي ونصف الكرة الأرضية، وأما قناة السويس عبر البحر الأحمر فنجدها تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي والهادي، الشيء الذي يجعله ممررا للتجارة العالمية، إذ 50% من البترول المستهلك من أوربا الغربية يمر عبر المتوسط، حيث تعامد كل من إيطاليا واليونان وسويسرا والنمسا على نسبة 100% من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط، و أن أي توقف طويل للإمداد سوف يتسبب في انهيار اقتصادياتها.

كما تزخر منطقة المغرب العربي بالثروات الطبيعية الأخرى، أي هناك تنوع في ثرواته الاقتصادية المتفاوتة بين الدول المشكلة له. إذ يمكن استغلالها في مشاريع مشتركة لصالح شعوب المنطقة[3]، كما يقول الجنرال Buis: (يظهر المتوسط مع نهاية هذا القرن العشرين فضاء ذا أهمية حيوية)،

1) نزيه الأيوبي، **"جيران متباعدون: العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا"**.في: **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 124، أفريل 1996، ص 125.
2) سعد زغلول عبد الحميد، **تاريخ المغرب العربي**، دار المعارف، القاهرة ، 1965، ص 3.
3) ميلاد مفتاح الحراثي، "الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن 21"، في: **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 187، سبتمبر 1994، ص 48.

ويضيف: (نجد فيه المغرب حارسا على مضيق جبل طارق، بينما تهيمن الجزائر بسواحلها على الممرات البحرية نحو مضيق جبل صقلية أين تحرس تونس على ضمان أهميتها وموقعها الاستراتيجي طيلة قرون، بينما تحرس ليبيا في إطار مجالها الحيوي الاستراتيجي جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للمتوسط الممتدة من ايطاليا إلى اليونان) [1].

كما يشكل البحر الأبيض المتوسط أحد المجالات الجيواستراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية[(2)]، وعلى الرغم ما يحتويه المغرب العربي من ثروات، و ما يتمتع به من موقع استراتيجي مهم جدا وكذلك الثروة البشرية أي له " قدرات طبيعية وبشرية"، إلا أنه يعتبر من المناطق أو البلدان المتخلفة، بل وزيادة على ذلك يعاني من تهديدات ومخاطر كثيرة تهدد الدول والأفراد، رغم أن هذه التهديدات تتميز بالعالمية، بمعنى أنها تؤثر في جميع الوحدات السياسية إلا أن المغرب العربي يعرفها بحدة كبيرة، و البعض يعتبره هو مصدر هذه التهديدات، أي أن الدول المتخلفة هي سبب ظهور هذه التهديدات بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة، لأن هناك مشاكل نابعة من هذه المنطقة بالذات تؤثر فيها وفي الدول الأخرى، وهذه التهديدات هي التي سنتطرق لها في المباحث الموالية.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول مصادر التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي.

اختلفت مصادر التهديدات الأمنية التي يعرفها إقليم المغرب العربي الواقع شمال إفريقيا وجنوب المتوسط بسبب الجغرافيا السياسية لهذا الإقليم ودورها في ظهور مثل هذه التهديدات.

هذه الجغرافيا التي جعلت للعديد من الجماعات في بلاد المغرب العربي خصوصيتهم، فالجبال والصحارى الشاسعة خلقت لهم مجالا واسعا للحركة والمناورة والاختباء، والقرب الجغرافي من أوروبا جعل جماعات المغرب العربي المسلحة أكثر قدرة على التواصل مع جماعات أخرى متطرفة في أوروبا ينتمي إليها الكثير من ذوي الأصول المغاربية، بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية التي هددت جغرافيتها من وإلى هذه البلدان، و قد ساعد الإقليم أيضا في ظهور العديد من العمليات

---

1)عليلي مونة، **السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بد الحرب الباردة،** (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001-2002)، ص 43.

2) أمحند برقوق، **"الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط"**. نقلا عن موقع الأستاذ: **berkouk-mhand.yolasite.com/research.php**

كالتهريب والمخدرات وانتقال بعض الأوبئة ومشاكل التلوث التي أصبحت تهدد هذا الإقليم بعد نهاية الحرب الباردة[1].

و سنحاول فيما يلي التطرق بنظرة عامة إلى أهم مظاهر و المصادر المتنوعة للتهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة المغرب العربي، لنركز بعدها في عنصرين مستقلين و بشكل مفصل على تهديدين رئيسيين هما (الإرهاب، و مشكلة التنمية المستدامة و الحكم الراشد).

المطلب الأول: المشاكل الاجتماعية

اعتبرت المشاكل الاجتماعية أحد اكبر التهديدات الأمنية المواجهة للأمن الإنساني المغاربي، فالمخدرات مثلا هددت الأمن الإقليمي ولازالت تهدده، فقد ظهرت العديد من الشبكات المنظمة لهذه المشكلة الاجتماعية ،و كانت المغرب كدولة وأهم مكان لجماعة مافيا المخدرات، وبهذا الصدد أقفلت الحدود الجزائرية المغربية من قبل الجزائر التي رأت في أن المغرب مركز تهديد لأمنها الوطني والسياسي والمجتمعي. أما عن قضايا التهريب فظهرت العديد منها في ليبيا نحو الجزائر، كتهريب السلاح و تهريب الوقود إلى المغرب من الجزائر والتهريب من و إلى أوروبا من الدول المغاربية[2].

المطلب الثاني: قضايا البيئة

كما اعتبرت قضايا البيئة كبعد من أبعاد الأمن من أحدث وأبرز المشاكل المهددة له وفي المغرب العربي ظهرت العديد من هذه العوائق المتمثلة في التلوث، الكوارث الطبيعية، الأمراض المتنقلة...الخ.

ففي الجزائر ظهرت العديد من الكوارث الطبيعية المتمثلة في الفيضانات والزلازل فقد شهدت فيضانات باب الواد التي أحدثت كارثة بيئية كبير تسببت في وجود العديد من الأمراض المتنقلة كالسل وكذلك زلزال بومرداس الذي احدث كوارث إنسانية نتيجة تعفن الجثث الشيء الذي احدث مخلفات أخرى.

أما **التلوث** فقد ظهر وزاد نتيجة الانتشار الفظيع للقمامة والحفر التي تهدد حياة السكان وكذلك، التلوث الذي يهدد السواحل خاصة الشرقية في حالة شرب المواد النفطية التي تحملها

---

1) نصيب عتيقة، **"التهديدات الأمنية في المغرب العربي"**، بحث نظري مقدم في مقياس: تحليل سياسي، سنة أولى ماجستير ، دفعة: سياسة مقارنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2007-2008. ص 17.

2) ب.ج، **"مروحيات وكاميرات لمواجهة تهريب الوقود إلى المغرب"**، **الخبر اليومي**، 5236العدد، 5 فيفري 2023. ص 7.

الباخرة المالطية صوفيا مثلا[1] ، حيث تسببت ناقلات البترول العملاقة في تسرب 650000 طنا سنويا من البترول من خلق مشاكل بيئية خطيرة تؤثر على استمرارية الثروة السمكية وعلى النشاط السياحي كذلك تؤدي إلى ارتفاع كمية CO^2 التي تلوث الأجواء[2].

أما بالنسبة للأمراض المتنقلة، فظاهرة الإيدز أصبحت تهدد الأمن الجزائري من خلال دخول العديد من الأفارقة غير الشرعيين والأجانب كذلك. أما المغرب تهددها هي كذلك أزمة بيئية عارمة بسبب تفشي الظواهر الاجتماعية المزرية كالفقر، الشيء نفسه في تونس ولكن بصفة اقل خطورة فتونس لم تعاني من مشاكل كبيرة لصغر مساحتها واعتمادها على السياحة كمورد اقتصادي هام إلا بخلاف مرض الايدز الذي تزايد فيها بنسبة كبيرة بسبب الأجانب والسياح القادمين منها واليها، كذلك ليبيا وموريتانيا يعاني إقليمهما من عدة توترات بيئية[3].

و نستطيع أن نقول أن من أسباب حدوث هذا التلوث وما نجم عنه من مشاكل وتهديدات للأفراد و أمنهم ،الذي برز بصفة جلية في التسعينات وخاصة مع ظاهرة العولمة التي أنجبت لنا عولمة المخاطر، و التي ساعدت على انتشار التهديدات أكثر فأكثر، نقول أن: الحروب و سباق التسلح من أهم أسباب التلوث، حيث لعبت الحروب وما صاحبها من إجراء تجارب نووية سواء كانت في اليابسة كما كان الشأن بالنسبة للجزائر، أو في البحر، دورا خطيرا في تلويث البيئة في المتوسط، و تعتبر التلوثات النووية اخطر الملوثات على الإطلاق، فهي قد تؤدي كما وصفها عالم الذرة الألماني "يورن" إلى تحطيم الكرة الأرضية والوجود الإنساني في دقائق، كذلك زيادة عدد السكان فالاختلال بين عدد السكان والعناصر الطبيعية من مرافق ومبان ومساكن وخدمات تؤدي إلى تلويث الجو...الخ، و الطاقة أيضا قد تصبح مصدر للتلويث، حيث يصف الأستاذ "ابن أشنهو" الطاقة **بالخير الشرير**، فهي تقدم و الرفاهية المعيشية ولكنها تؤثر بالسلب على البيئة مثل البترول الذي له أخطار جسيمة فيما يتعلق بإنتاجه ونقله في حالة التصدير.

كذلك نقص التنمية والتخلف إذ أن نقص التنمية في دول المتوسط ساعد ويساعد كثيرا في تدهور البيئة فقام البنك العالمي بتقييم الاحتياجات المالية لأجل الحفاظ على البيئة في المتوسط

1) ف.ع، **"الباخرة صوفيا تهدد السواحل الشرقية بكارثة بيئية"**، **الخبر اليومي**، العدد 5274، 20 مارس 2023. ص 24.
2) بلعيد منيرة، مرجع سبق ذكره. ص ص105-106.
3) ف.ع، مرجع سبق ذكره. ص 24.

وقد قدر ذلك بـ 18 مليار دولار، نظرا لضعف غالبية دول المتوسط وفقرها، فعدم القدرة على تحسين الظروف المعيشية يؤثر على البيئة[1].

المطلب الثالث: الأمن الغذائي كمصدر لتهديد الأمن في المغرب العربي.

منذ بداية التسعينات ومشكلة الأمن الغذائي محط اهتمام العالم اجمع لما اكتسبه من أبعاد اقتصادية واجتماعية وأمنية، و يعرف الأمن الغذائي على أنه: توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والحيوية و بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتمادا على النشاط المحلي[2].

و يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي المطلق والنسبي، فالأمن الغذائي المطلق (الذاتي) يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، و هذا المستوى المرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة، إضافة إلى أنه غير واقعي كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، فهو لأي عني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات تامين الغذاء بالتعاون مع الآخرين[3].

ودول المغرب العربي تعيش حالة عجز غذائي تزداد يوما بعد يوم، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكها وهو ما استدعى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز وهذا بدوره يشكل خطرا كبيرا على اقتصادية هذه البلدان حيث يعمل على إضعاف أرصدتها من الملة الصعبة ويعزز مديونيتها ومن ثم تبعيتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية، والاعتماد على الاستيراد من أجل تلبية الحاجيات الأساسية للمستهلكين من شأنه أن ينمي لدى المواطن العربي نمطا استهلاكيا غريبا يجعله أكثر ولاء وثقة في السلع الأجنبية منه في السلع الوطنية وهو ما قد يمتد ليصل درجة التبني والدفاع عن الثقافة الغربية[4].

1) معلم يوسف، **"تأثير البيئة على الأمن في المتوسط"**. مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم:جامعة منتوري – قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008، ص ص162-163.

2) جريدة البيان، **"الأمن الغذائي والبيئي والعمل العربي المشترك"**. نقلا عن موقع: **www.albayan.com/image/am.arabwork.doc**

3) محمد ولد عبد الدايم، **"مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي"**، نقلا عن موقع: **http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9C5C4F51-74D4-40B9-A119-AD6F4EB44AAB.htm**

4) المرجع نفسه.

كما أنها تصنف من الدول المتخلفة، و بطبيعة الحال يجعلها هذا في حالة تبعية، و بالتالي فإن هذه الدول التي تعاني فجوة غذائية مهددة في وجودها متى تم قطع الإمدادات لها، فسوف تتعرض للمجاعة، و هذا يعني الزوال التدريجي لأنها غير قادرة على إعانة نفسها. فالغذاء المستورد ذو مخاطر سياسية تهدد الأمن و السيادة الوطنية فمثلا: تخضعه الدول المستوردة للقمح لشروط ومساومات سياسية وغيرها، ويصف الخبير الأمريكي John BLACK القمح بأنه السلاح الأنجع لضمان السلام، و يقصد السلام وفقا الإستراتيجية الأمريكية كما جاء في التقرير الاقتصادي الأمريكي ليستر برلون بقوله: (قد يحل الأمن الغذائي محل الأمن العسكري القومي كانشغال رئيسي لكثير من الحكومات)، فأدركت أمريكا وزن القمح كسلاح "**السلاح الأخضر**" للضغط وتغيير سياسات الدول، وهذا يجعل الدول المغاربية في يد الدول المتقدمة التي تمد الغذاء لها لتحيا. وهذا تهديد كبير جدا.

إن من العوامل المؤثرة في أزمة الغذاء في المغرب العربي هي العوامل الديمغرافية، إذ يعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفه المغرب العربي في العقود الماضية من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة، فمعدل نمو السكان يفوق معدل نمو الإنتاج الزراعي مما أدى إلى اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء. وتعتبر البلدان المغاربية من الناحية الديمغرافية الكمية من أهم البلدان الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط حيث بلغ سكان هذه البلدان أكثر من 84 مليون نسمة حسب تقديرات عام 2000 موزعين على الأقطار الخمسة: موريتانيا 3 مليون، المغرب 32 مليون، الجزائر 33 مليون، تونس 10 مليون، ليبيا 6 مليون نسمة. فضلا عن أن الزيادة الديمغرافية لهذه البلدان تعتبر عالية، كما يتضح في الجدول التالي:

جدول يبين حجم المساحة والكثافة السكانية وتطور السكان في الأقطار المغاربية في الفترة ما بين 1981-2000

المساحة والسكان / البلدان المغاربية	المساحة بالكم2	الكثافة بالكم2 2000	1981 مليون نسمة	1990 مليون نسمة	1998 مليون نسمة	2000 مليون نسمة	معدل الزيادة السنوية	سنة الأساس
موريتانيا	1030700	02.9	1.7	1.971	2.971	03.00	2.94	1990
المغرب	710850	45.0	21.8	24.177	27.873	32.00	2.06	1994
الجزائر	2381741	13.9	19.3	25.334	30.679	33.00	2.50	1991
تونس	155566	64.3	06.6	08.099	09.351	10.00	1.44	1994
ليبيا	1755500	03.5	03.1	03.821	04.963	06.00	2.80	1995
المجموع	6034357	13.9	52.5	63.342	75.163	84.6	2.36	

المصدر: الموارد البشرية ودورها في بناء اتحاد المغرب العربي، ج 1. جمعية الأطلس، جامعة القاضي، مراكش، المغرب. ص 54.

و يلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك زيادة سكانية سريعة للسكان في هذه المنطقة حيث انتقل عدهم الإجمالي من 52.5 مليون عام 1981 إلى 63.342 مليون عام 1990 ثم إلى 75.163 مليون نسمة عام 1998 ثم إلى 84 مليون نسمة عام 2000.

والدول المغاربية تتميز بأنها دول فتية، فنسبة الشباب فيها مرتفعة ما جعل هذا الدول استهلاكية أكثر منها عاملة[1] ، حيث يوضح الجدول التالي ما يلي:

التوزيع الهرمي لسكان المغاربة بين عامي 1970 و1990

التوزيع الهرمي لسكان المغاربة بين عامي 1970 و1990

1) مختار بن هيبة، **استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية -حالة البلدان المغاربية-**. اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، قسنطينة، 2007-2008. ص 234.

الفئة العمرية	0-14 سنة		15-64 سنة	
الفترة الزمنية	1970	1990	1970	1990
المغرب العربي	%42	%44	%51	%53

المصدر: الموارد البشرية ودورها في بناء اتحاد المغرب العربي، ج 1. جمعية الأطلس، جامعة القاضي، مراكش، المغرب، ص 235.

فنلاحظ أن نسبة الإعالة هي كبيرة تتراوح بين 42% و44% مقارنة مع الدول المتقدمة التي لا تتعدى 20%. وفيما يتعلق بالفئة العمرية 0-14 سنة فإن ذلك يشكل عبئا على الاقتصاد الوطني وبالتالي صعوبة في تلبية حاجيات كل الأفراد ويؤدي إلى الاستيراد مما يعني عدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي(1).

كما أن هذا التزايد الكمي للسكان، رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد وبين الدول المغاربية إلى تزايد كبير لسكان المدن، وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق.

كذلك نجد العوامل الطبيعية، فرغم الإمكانيات الطبيعية الزراعية التي يحظى بها الدول المغاربية إلا أنها لم تفلح في إشباع حاجيات مواطنيها، وذلك راجع لانخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة، كذلك الاعتماد على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب، ضف إلى ذلك ندرة المياه وسوء استغلالها، وغيرها من العوامل التي تجعل الدول المغاربية دولا عاجزة على تأمين نفسها، وهو تهديد بالغ الأهمية فغياب الغذاء يؤثر سلبا على جميع الجوانب والمجالات، فلا نستطيع أن نتخيل علماء ومبدعين عند غياب أهم شيء أو عنصر لاستمرار حياتهم(2)، كذلك غياب الغذاء يعني توقف عجلة الاقتصاد الذي لم يوفر لهم شيء، كما يؤدي إلى غضب المجتمع وحدوث عمال تخريبية عنيفة، ويؤدي كذلك إلى انتشار الآفات الاجتماعية خاصة السرقة لأن كل شخص يريد البقاء حيا.

---

1) المرجع نفسه. ص 235.
2) المركز الوطني للمعلومات ، " **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**"،جمهورية اليمن، أفريل 2020، ص ص 32-34 ،نقلا عن: **http://www.yemen-nic.info/contents/Agric/studies/4.pdf**

فالأمن الغذائي يعني تطورها واستمرارها وبقاءها، فمتى استطاعت دولة تأمين نفسها قد وصلت إلى مرحلة عالية من الأمن. خصوصا لما أعلن "بويدر أور" مدير عام لمنظمة العمل الدولية، بأن نصف البشرية سيعاني من نقص الغذاء إذا لم يتدارك العالم هذه المشكلة. و قد صرح أكثر من مسئول أمريكي بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد لا تكون مضطرة لتهديد العالم بالقنبلة الذرية كما كانت تفعل بل ستهدد العالم بحبة قمح. وقد قال جيمي كارتر "إذا قطعتم يا عرب النفط ستقطع عنكم إمدادت الغذاء".

بالرغم من توافر مقومات الأمن الغذائي المغاربي كالمساحة الوافرة، الموارد المائية، الأيدي العاملة ورؤوس الأموال، إلا أن هذه الدول لم تعرف الأمن فيه بل هو مصدر تهديد لها. وهكذا فإن فجوة الغذاء لم تعد قضية اقتصادية بحتة بل أصبحت قضية اجتماعية وسياسية تهدد الأمن المغاربي واستقرار الدول المحتاجة، لاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم بالفائض الغذائي العالمي وبالأخص القمح، حيث تضع يدها عليه إنتاجا وتسويقا، و لهذا كلما ازدادت حاجة الدول الفقيرة إلى الغذاء ازدادت قدرة الإدارة الأمريكية على فرض شروطها السياسية دون أن تكون مضطرة لاستخدام القوة، فكيف تتطور دولة وهي محكومة وخاضعة لدولة أخرى تفرض عليها ما تشاء حتى تستمر وتبقى فالأمن الغذائي مهم جدا، فإذا حققت الدول المغاربية أمنها الغذائي تستطيع أن تتحرر في عدة مجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية...الخ[1].

و فيما يلي يوضح هذا الجدول توزيع أهم الموارد الطبيعية في البلدان المغاربية:

الموارد	الموارد الزراعية	الموارد الاستخراجية

1) جمعية الأطلس، **الموارد البشرية ودورها في بناء اتحاد المغرب العربي**، ج 1. جمعية الأطلس، جامعة القاضي، مراكش، المغرب، ص 244.

البلدان	أراضي زراعية 000 هـ	أراضي مروية	غابات	مياه (مليار مكعب)	بحار (طول الشواطئ بالكم)	احتياطي النفط (برميل)	احتياطي الغاز (م3)	الفوسفات (000 طن)	الحديد
موريتانيا	195	12	1500	–	600	–	–	–	6000
المغرب	8408	786	5200	30	3446	–	–	21178	1150
الجزائر	7511	338	4384	17	1800	8.8	3033	1200	1819
تونس	4923	241	557	03	1298	1.8	119	5800	155
ليبيا	2127	234	600	21	1820	21.3	606	–	–
المجموع المغاربي	23160	1611	12291	50	8364	31.9	3758	28178	8095
المتوسط المغاربي	4632	392	2458	16	1672.8	6.4	751.6	5635.6	1619

المصدر: الموارد البشرية ودورها في بناء اتحاد المغرب العربي، ج 1. جمعية الأطلس، جامعة القاضي، مراكش، المغرب، ص 244.

و يتضح من خلال الجدول أن البلدان المغاربية تتوفر في مجموعها على موارد طبيعية هامة من الناحيتين النوعية والكمية فهي تحتوي على أراضي زراعية معتبرة تفوق 23.160 مليون

هكتار وإن كانت تتفاوت في حجمها من بلد إلى آخر. وتتوفر على الغابات والموارد الطاقوية إلا أن هذا لم يؤهلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي. ويمكن أن نعتبر أن من أسباب عدم القدرة على استغلال هذه الموارد هو ضعف الكفاءات وزيادة نسبة الأمية التي تجعل الأفراد عاجزين عن الاستغلال العقلاني للموارد وتصنيعها داخل الدولة لتحقيق على الأقل من نسبة الاستيراد وتوجيهه إلى استغلالها في زيادة الإنتاج المحلي[1].

المطلب الرابع: الهجرة و تأثيرها على أمن و استقرار في المغرب العربي

كما يعاني المغرب العربي من الهجرة التي تعددت التعاريف المعطاة لها وهذا راجع إلى تعدد جوانب الظاهرة فإذا اعتمدنا على المعيار الجغرافي تعرفها "**الموسوعة الحرة Wikipedia**" بأنها: (أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة أطول من كونها زيارة أو سفر)[2].

أما في "**موسوعة السياسية**" فهي:(كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة)[3]. و نجد أن الكاتب جورج الطي عرف المهاجر على أنه الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها[4]، و من حيث المعيار القانوني نجد أن المهاجر يعني الشخص الذي يقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية الدولة التي يقيم بها. و يمكن تعريف الهجرة من خلال ما سبق بأنها عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة وقد تكون هجرة عمالية ذات دوافع اقتصادية أو هجرة سياسية ذات دوافع سياسية وأمنية أو هجرة سكانية ذات الدوافع الديمغرافية[5].

و تتعد أوجه الهجرة ما بين شرعية و غير شرعية (سرية)، و تعتبر الثانية أكثر خطورة على أمن الدول، نستطيع القول أن من أسباب الهجرة غير الشرعية هي **أسباب اقتصادية**، إذ يظهر جليا مستوى التباين الاقتصادي بين دول الجنوب الطاردة ودول الشمال الجاذبة نظرا لتذبذب وتيرة التنمية في دول جنوب المتوسط، كذلك فشل السياسات الحكومية في احتواء ظاهرة البطالة

---

1) جمعية الأطلس، مرجع سبق ذكره، ص 244.
2) الموسوعة الحرة و يكيبيديا، **"الهجرة"**, نقلا عن موقع:**http://ar.wikipedia.org/wiki/%/d8%a7%d9**
3) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة سياسية**، ج 7. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص 67.
4) عياد محمد سمير، **"الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل و السايسات"**، مداخلة ضمن:الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم:جامعة منتوري – قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008، ص 221.
5) غالية بن زيوش، **الهجرة والتعاون الأورومتوسطي منذ التسعينات**. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005)، ص 14.

التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في البحر وكذلك البحث عن الاستقرار الدائم وتحقيق حياة أفضل. و كذلك **الأسباب الاجتماعية** هي دافع لهجرة مثل الفقر، المجاعة، الأمراض، كذلك صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى سيارة، هدايا...الخ وغيرها من الأسباب التي تدفع بسكان المغرب العربي خاصة إلى الهجرة(1).

تعتبر الهجرة حسب الدارسين مصدر لتهديد أمن للدول المتقدمة(المستقبلة)،في هويتها، و لكن هذه الظاهرة لها انعكاسات سلبية كذلك على تهدد الدول المغاربية، إذ يؤدي تزايد عدد المهاجرين إلى نقص اليد العاملة وهجرة الأدمغة، مما يؤدي إلى استمرار التخلف والتقهقر وغياب الوعي وانعدام نخبة قادرة على التغيير والتطور وإحداث الرقي داخل هذه المجتمعات.

– كما يعاني المغرب العربي ما يطلق عليه **بالفقر الإنساني** وهو عبارة عن مصطلح متعدد الأبعاد يرتكز على فكرة مفادها أن الفقر يترافق مع غياب الفرص والاختيارات الضرورية للتنمية البشرية وعلى هذا الأساس نجد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد طور في عام 1990 لأول مرة ما يسمى "مؤشر التنمية البشرية"(*)(2).

المطلب الخامس: انعكاسات العولمة السلبية على الأمن في المغرب العربي.

تعرف العولمة على أنها : مجموعة من الحركيات المتشابكة والمعقدة التي تخلق توافقات نفعية أو غير نفعية بين الدول والبشر، و يعتبر الكثير من الدارسين بأن العولمة قد وفرت المناخ و الوسائل المنتسبة التي جعلت منها آلية فاعلة في نشر هذه التهديدات بمختلف أشكلها، فالحركيات عبر الوطنية والعابرة للحدود في أحيان كثيرة تتعدى إرادة وحسابات الدول لتكون فواعلها غير دولاتية مثل المنظمات، الشركات،الأفراد الفاعلين من أمثال: BILL وحتى بن لادن ،و جماعات الإرهاب الجريمة المنظمة، التي تستفيد بشكل كبير من التقنيات المتطورة و تكنولوجيات

1) ناجي عبد النور، **"الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"**، مداخلة ضمن :الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم:جامعة منتوري – قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008، ص 120.

*) **هذا المؤشر يرتكز على ثلاثة معايير أساسية للتنمية البشرية و هي:**

- مدى الحياة التي تقاس بمعدل العمر.
- التعليم الذي يقاس بدرجة الالتحاق بالمدارس في المستوى الابتدائي والثانوي.
- مستوى المعيشة الذي يقاس عن طريق الناتج المحلي الإجمالي بحسب كل ساكن

2) زايري بلقاسم، **"منطقة التبادل الحر-الأورومتوسطية و الفقر في الدول المتوسطية"**.في: **مجلة المستقبل العربي،** مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، العدد 286، ديسمبر 2002. ص 80.

الاتصال في عصر العولمة[1]. و في هذا السياق يقول جوزيف ناي،س:(حيث أن تطور التكنولوجيا والتدفق المعلوماتي الكبير "ثورة المعلومات"، "صوت وصورة ومحتوى رقمي" سمح لجماعات كان نشاطها ذات يوم منحصرا في نطاق سلطة الشرطة المحلية أو الوطنية بالخروج من هذا النطاق الضيق إلى العالمية واستخدام أسلحة أكثر تطورا أو ضررا[2].

وإذا تصورنا أن جماعة منحرفة في مجتمع ما قد تمكنت من وضع يدها على مواد بيولوجية أو نووية فسوف يصبح بوسع الإرهابيين أن يحصدوا أرواح الملايين، في القرن العشرين كان قتل هذه الأعداد الهائلة من البشر يتطلب من أفراد مثل "**هتلر**" و"**ستالين**" أن يؤسسوا حكومات دكتاتورية، أما الآن فمن خلال العولمة فقد أصبح من السهل أن نتصور جماعات إرهابية أو حتى أراد يقتلون الملايين بدون مساعدات من الحكومات[3].

فالعولمة كما ذهب إليها الكاتب الكندي شوسودوفسكي هي عولمة الفقر وكما ذهبت "Susan STRANGE" إلى ما أسمته عولمة اللايقين فيما يخص البيئة أو الحركيات المتسارعة لعولمة التهديدات. كما ذهب العديد من الباحثين إلى عولمة الرشوة والفساد، وكذلك ما ذهب إليه الكاتب الألماني "Ulrich BECK" حول عولمة المخاطر[4].

فالكل تكلم على أن العولمة هي التي أدت إلى انتشار التهديدات بصورة كبيرة جدا، لم تعد تقتصر فقط على التهديد العسكري والذي يكون على الدولة بل تهديدات تؤثر على الدول والأفراد، و بالتالي ظهور أبعاد أخرى للأمن وليس فقط البعد السكري وظهور الفرد كمرجع أساسي للأمن وليس فقط الدولة، وبالتالي العولمة هي التي أدت إلى ظهور ما يسمى بالأمن الإنساني لأن التهديدات تتميز بأنها متحركة وذات طبيعة لا تماثلية وغير دولاتية وهذا ما جعل عددا من دارسي الأمن يدعون إلى أنسنة العولمة لضمان حد أدنى من حقوق الحياة باستمرار.

فالعولمة رغم ايجابياتها مثل تدويل الاقتصاد، وعولمة الإنتاج إلا أنها أثرت بالسلب خاصة على الدول المتخلفة التي لم تستطع الاستفادة منها كالدول المتقدمة ولو جزئيا. ولكن تبقى التحديات التي تواجه الوحدات السياسية هي ناجمة عن العولمة وأضراها خاصة التهديدات النابعة من دول المغرب العربي، فعن طريق العولمة وصلت هذه التهديدات إلى مناطق أخرى ولم تبق في

---

1) امحند برقوق، **"العولمة وإشكالية الأمن الإنساني"**. نقلا عن موقع الأستاذ:
berkouk-mhand.yolasite.com/research.php
2) جوزيف ناي، **"مكافحة الإرهاب الجديد"**. نقلا عن موقع:
http://www.project-syndicte.org/commentarirs/commentary-text.prp?id=1624.lang=m=series
3) جوزيف ناي، مرجع سبق ذكره.
4) امحند برقوق ، **"العولمة وإشكالية الأمن الإنساني"**. مرجع سبق ذكره.

الوطن الأم، وكذلك عن طريق العولمة وصلت تهديدات من دول أخرى إلى دول المغرب العربي وبالتالي تبقى العولمة بمختلف حركياتها هي همزة الوصل بين مختلف الفواعل الدولية.

المبحث الثالث: الجماعات الإرهابية و تأثيرها على استقرار و أمن الدول المغاربية.

المطلب الأول:التأصيل المفاهيمي و المقاربات المفسرة لظاهرة "الإرهاب".

أولا: ماهية الإرهاب (خصائصه مظاهره ، دوافعه).

أ- تعريف الإرهاب:

- **التعريف اللغوي:** كلمة إرهاب في **اللغة العربية:** نجد أن المعاجم العربية القديمة لم تذكر كلمة الإرهاب والإرهابي، ويرجع البعض ذلك إلى كلمات حديثة الاستعمال ولم تكن معروفة في الأزمنة القديمة، وقد وردت كلمة "**الرهبة**" في القرآن الكريم بمعان عديدة منها "**الخشية**" و"**تقوى الله**" سبحانه وتعالى، مثل قوله تعالى: ﴿ يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون ﴾(سورة البقرة.آية 405)، و قوله تعالى: ﴿ إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا ﴾(سورة الأنبياء.آية 60)، وقد وردت بمعنى "**الرعب** و **الخوف**" مثل قوله تعالى: ﴿ واضمم إليك جناحك من الرهب ﴾(سورة القصص.آية 32)، وقد اقر المجمع اللغوي أن كلمة الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية وأساسها "رهب" أي خاف وكلمة "إرهاب هي مصدر الفعل" ارهب وأرهب بمعنى خوف ويقولون أن الإرهابيين الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم.

أما المعنى اللغوي للإرهاب في قواميس ومعاجم **اللغة اللاتينية** فنجد أن القاموس الفرنسي "لاروس" يعرف الإرهاب بأنه:(مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة). أما في **اللغة الانجليزية** فمصدر كلمة الإرهاب Terrorism هو الفعل اللاشيء Ters الذي استقت منه كلمة Terror والتي تعني الرعب أو "الخوف الشديد"[1].

- **التعريف الاصطلاحي (الفقهي):**

حتى الآن لم يوضع تعريف عام وشامل لجميع أنواع الإرهاب، لكن على الرغم من ذلك نجد تعاريف بعض الأكاديميين:

- فقد عرف الفقيه ليمكين Lemkin الإرهاب عامة بأنه (يقوم على تخويف الناس بمساهمة

[1]) عبد الناصر جريز، **الإرهاب السياسي**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1996، ص 23.

أعمال العنف)[1].

- ويرى الدكتور نبيل حلمي أن الإرهاب (هو الاستخدام غير المشروع للعنف بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعبا يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها اتجاه موضوع ما)[2].

- وقد عرف الإرهاب من قبل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب: (أنه فعل من أفعال العنف أو التهديد أي كان بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذ المشروع إجرامي فردي أو جماعي، و يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم وأمنهم إلى الخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو أحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة واحتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر[*])[3].

- وعرفه "شريف بسيوني"، الذي أخذت به لجنة الخبراء الإقليميين التي نظمت اجتماعاتها في الأمم المتحدة في مركز فيينا 14-18 مارس 1998 قال هو:(إستراتيجية عنف محرم دوليتا تحفزها بواعث عقائدية وتتوخى أحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة أو القيام بدعاية لمطلب أو مظلمة بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم ونيابة عنها أو نيابة عن دولة من الدول)[4].

---

1) بوادي حسنين المحمدي، **حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب**، ، دار الفكر الجامعي، شركة جلال للطباعة العامرية ، الإسكندرية، 2004. ص ص54-57.

2) نبيل حلمي، **الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام**، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 21.

*) تلجأ المجموعات الإرهابية لتحقيق أهدافها وغاياتها إلى جملة من الأساليب والتي تختلف باختلاف الإمكانيات وأغراض الاستعمال ويمكن ذكر أكثرها استعمالا فيما يلي:

- **خطف الطائرات**: تعرض للخطر سلامة الطائرة وسلامة الأشخاص والممتلكات الموجودة فيها. هي جريمة محظورة بمقتضى اتفاقيات متعاقبة تكمل بعضها بعضا وهي: اتفاقية طوكيو التي وقعت في 14 سبتمبر 1963، اتفاقية بشأن قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات اتفاقية لاهاي التي وقعت في ديسمبر 1970،
- **القرصنة البحرية**: تعتبر جريمة إرهابية بمقتض مجموعة من الاتفاقيات و الإعلانات كإعلان باريس 1956 واتفاقية جنيف سنة 1958.
- **احتجاز الرهائن:** تشكل هذه العملية قوة نفسية وسياسية في يد الإرهابيين فالرهينة أداة يحاول المختطف من خلالها ابتزاز طرف آخر والغاية من ذلك هي المساومة عليها بمعنى توظيف الخطر المحدق بحياتها من أجل تدعيم الموقع التفاوضي للخاطف مباشرة أو لقوى التي تقف وراءه.
- **الاغتيالات**.
- **تحطيم المنشآت وزرع المتفجرات**: وتشكل هذه الأعمال حسب الملاحظين أكثر العمليات الإرهابية تقريبا، وذلك لجملة من الأسباب أهمها: سهولة القيام بالتفجيرات التي لا تحتاج لانجازها سوى عمليات تدريبية قصيرة وذخيرة قليلة ورخيصة، سهولة الحصول على متفجرات والتي يمكن صناعتها تقليديا، درجة الأمان التي يوفرها هذا الأسلوب عالية جدا عكس الأساليب الأخرى حيث أن فرصة الهروب من مسرح العمليات واسعة جدا،تحقق عملية إلقاء القنابل وزرع المتفجرات الهدف المرجو سواء بإلحاق قدر معين من الخسائر البشرية والمادية أو ما يحدثه من ردود أفعال شديدة بسبب الأثر النفسي والعصبي والجسمي الذي تتركه في وسط القطاعات المستهدفة أو المتضررة.

3) يونس زكور، **"الإرهاب والإجرام أية علاقة"**، نقلا عن موقع: **http://.ahewar.org**

4) محمد بن عبد الله بن حجر الغامدي، **"الإرهاب جدلية التعريف"**،نقلا عن موقع: **http://www.shura.gov.sal/arabicsite/majalah64/roaya.htm**

- تعريف إجرائي للإرهاب: تأسيسا على ما سبق يمكن تحديد هذا التعريف الإجرائي للإرهاب كما يلي:(الإرهاب هو استخدام العنف غير الشرعي أو التهديد باستخدامه من طرف فرد أو جماعة أو دولة أخرى، معتمدا في ذلك على أساليب متنوعة كخطف الطائرات أو احتجاز الرهائن زاو التفجيرات أو الاغتيالات... ساعيا إلى بث رسالة تحمل أهدافا إلى جهة معينة)[1].

ب- علاقة الإرهاب ببعض المفاهيم المشابهة له:

- **الإرهاب والجريمة السياسية:** إذا كان الإرهاب هو عنف منظم متصل لتحقيق أهداف، فإن الجريمة السياسية لا تشترط دائما أن تكون عنفا، وحتى ولو كانت عنفا فإنه ليس متصلا أو منظما[2].
- **الإرهاب وحرب العصابات:** لا يميز الإرهاب في هجوماته بين الأهداف المدنية والعسكرية وبين المقاتلين وغير المقاتلين، في حين تستهدف حرب العصابات المباني الحكومية والقوات كالنظامية والعسكرية، كما أن حرب العصابات من جهة أخرى تسعى إلى تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في السعي إلى الاستقلال والتحرر، وهو هدف تكتيكي يتمثل في إلحاق ضرر مادي ومعنوي في صفوف العدو، في حين تستهدف العمليات الإرهابية الدعاية وإثارة الانتباه إلى قضيتهم[3].

ج- خصائص الإرهاب[4]:

- **خاصية العنف أو التهديد بالعنف:** فلا يمكن أن نتصور الإرهاب بغير فكرة استخدام العنف الذي يمثل جرائم القتل أو الخطف أو التدمير.
- **خاصية التنظيم المتصل بالعنف:** العنف في النشاط الإرهابي لا يمكن أن يحدث أثره إلا إذا كان منظما من خلال حملة إرهاب مستمرة، أي نشاط منسق ومتصل لعمليات إرهابية تؤدي إلى خلق حالة من الرعب.
- **خاصية الهدف السياسي للإرهاب:** إن هدف العمليات هو القرار السياسي أي إرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار أو تعديله أو تحريره ما كانت تتخذه أو تمنع

---

1) غريب محمد، **"الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر إستراتيجية"**، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم:جامعة منتوري – قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008، ص 255.
2) عبد الناصر جريز، مرجع سبق ذكره، ص ص84-89.
3) لواء أحمد بلال عز الدين، **تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**، مركز الدراسات العربية، القاهرة ، ص 288.
4) المرجع نفسه، ص ص286-287.

عنه أو تعدله لولا الإرهاب.

– **خاصية أن الإرهاب بديل للاستخدام العادي للقوة العسكرية في الصراع:** وهذا يعطي الإرهاب أهميته الحالية في الصراع السياسي، وقد يكون الإرهاب سلاحا للطرف الضعيف الذي لا يملك عناصر القوة التقليدية، أو يكون سلاحا تستخدمه دولة أو قوة إقليمية أو عالمية لتحقيق أغراض سياسية بالنسبة لدولة أو قوة عالمية حين لا تستطيع أو لا ترغب في استخدام القوة العسكرية التقليدية.

د– **دوافع الإرهاب:**

– **الدوافع السياسية:** هي عدم وصول السلطة و الجماعات المعارضة لها إلى حل المسائل ذات الخلاف الحاد، أو محاولة الأقليات الاستقلال عن الدولة الأم. كما يعد خروج الحكام عن حدود صلاحياتهم الدستورية المخولة لهم واستبدادهم وطغيانهم دافعا محوريا للعديد من الحركات الإرهابية[1]، التي تجد مبررا لأعمالها التخريبية بسبب غياب ميكانيزمات الديمقراطية، مما يخلق إحباطات جماعية تفرز مثل هذه الظاهرة[2].

– **الدوافع الاقتصادية:** إن الفقر والحرمان وعدم المساواة في توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية يمثل دافعا قويا من دوافع الإرهاب، فالاتجاه السائد على المستوى النظري يؤكد أن التفاوت الاقتصادي يولد العنف[3]،و انتهى ماركس إلى أن الاستغلال الذي تمارسه الطبقة المسيطرة على أدوات الإنتاج على الطبقات التي لا تملك سوى قوة العمل، هو سبب الثورة متى وعى هؤلاء حقيقة مستغليهم ، وعلى المستوى الدولي تتمثل الأسباب الاقتصادية في عدم توازن النظام الاقتصادي العالمي واستغلال موارد الشعوب وخيراتها وهي تعني بصورة أو بأخرى حرمان هذه الشعوب أن يمتلكوا وتمكين شعوب أخرى من امتلاكها[4].

– **الدوافع الاجتماعية:** قد تعاني فئات من المجتمع الحرمان بدرجة أو بأخرى، مما قد يؤدي بها إلى نوع من العزلة والشعور بالاغتراب أو على العكس رفض الأوضاع والثورة عليها، فيلجأ بعض الأفراد إلى تشكيل مجموعات إرهابية تمارس نشاطاتها في سعي منها إلى تغيير تلك الأوضاع، وقد أكد من جهته "تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي" في مجلس الشورى

---

1) عبد الناصر جريز، مرجع سبق ذكره. ص 196.

2) محمد سعد أبو عامود، **"الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر"**، في: **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة ،العدد 113، 1993، ص 11.

3) نصيرة رداف، **المعالجة الصحفية لظاهرة الإرهاب السياسي محليا ودوليا**،(مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2002-2003)، ص 16.

4) امحند برقوق، **"الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط"**، مرجع سبق ذكره.

المصري على أن: (البطالة تمثل الدافع الأكثر قوة في الاتجاه نحو الإرهاب، حيث أنها تخلق وضعا عقليا ونفسيا لدى الشباب يؤدي بهم إلى حالة فراغ ذهني يجعل استقطابهم أمر يسير إلى حد كبير). وقد توصلت دراسة" Hoselitz " إلى أن انتشار التعليم يترتب عليه بروز أنماط جديدة من الوعي السياسي والحراك الاجتماعي يؤدي إلى احتمال زيادة العنف وقد أكد هذا "أومليل" في دراسته حول أسباب العنف[1].

- **الدوافع الإعلامية:** وفي هذا إشارة إلى ما تقوم به وسائل الإعلام من تعبئة اجتماعية يتم على إثرها تهديم بعض قيم المجتمع وبناء قيم جديدة وما ينتج عن هذا من تغييرات و ربما توترات، فوسائل الاتصال تساهم فيما يعرف بـ"**الحراك**" الذي قد يتضمن قدرا من العنف. فوسائل الإعلام تساهم في زيادة تطلعات المواطنين وطموحاتهم وخلق مطالب وحاجيات جديدة تزيد من إحساسهم بالحرمان عندما تعجز الدولة عن الاستجابة لها فترتفع احتمالات ردود أفعال العنيفة. ويرى تقرير لجنة الشؤون العربية :(إن من يعتنق فكرا متطرفا أو يتخذ سلوكا إرهابيا إنما يفعل ذلك بتأثير ما حصل عليه من أفكار ومعلومات ن خلال وسائل الاتصال والإعلام) [2].

ثانيا: <u>المقاربات النظرية المفسرة للإرهاب عبر الوطني</u>.

إن حداثة ظاهرة الإرهاب عبر الوطني وتعقد المفاهيم المقدمة لها، انعكس على الأطر والمداخل النظرية في هذا الصدد، حيث نجد أن محاولات التطوير النظري في مجال الإرهاب عبر الوطني تدخل ضمن نطاق الدراسات الأمنية وعلوم الإجرام، ولذا فسنحاول تقديم أهم المداخل النظرية المفسرة لهذه الظاهرة، ويمكن تقسيمها إلى:

أ- <u>المقاربات الأمنية</u>:

و تركز هذه المقاربات على تحول مفهوم الأمن وتحول طبيعة التهديدات، حيث ارتبط الأمن ضمن المفهوم التقليدي بالجانب العسكري وكيفية استعمال الدولة لقوتها للحفاظ على وحدتها الترابية واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى، في حين ركزت الدراسات ما بعد الحداثية على التحديات الجديدة كالفقر المتفشي في دول الجنوب، في مقابل هشاشة البنى السياسية القائمة وهو ما أدى إلى تصادم المجموعات الإثنية في إطار صراعها على الموارد. وفي هذا الإطار ظهر الاتجاه ما بعد البنيوي Post-Structural ، حيث يدعو إلى إعادة النظر في

1) نصيرة رداف، مرجع سبق ذكره. ص ص16-17.
2) سامي إبراهيم، **"هل للسلفية الجهادية جذور فكرية"**، في: **<u>مجلة المغرب الموحد</u>**، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05 ، 17 فيفري 2010، ص 15.

مفهوم الأمن – ليس في وسائل التهديد التُي تعددت– و لم تقتصر على الجانب العسكري لتشمل الوسائل الاقتصادية،الإعلامية....وكذا مصادر التهديد التي لم تعد تشمل الدول فقط بل اتسعت لتشمل المنظمات الإرهابية، و وفقا للمنظور ما بعد الحداثي فإن الأمن يجب ألا يقتصر على حماية الدولة وتعزيز رفاهها، بل يفترض أن يتم الاهتمام بحماية الفرد والمجموعات وتعزيز رفاههم(1).

وقد شهد عالم ما بعد الحداثة، و خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، ظاهرة الدول العاجزة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية، والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية، وفي ظل هذه البيئة يتم انحسار دور الدولة في التحكم في إقليمها وتنتفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر مما يسمح بانتشار الظواهر الإجرامية المختلفة.

وبناء على ذلك فإن الخاصية المميزة لحروب ما بعد الحرب الباردة تتمثل في اعتماد أسلوب الإرهاب بين المجموعات أو الأطراف المتصارعة وذلك عن طريق استهداف المدنيين،

الإبادة الجماعية، والاغتصاب، لا تراعى فيها القوانين والأعراف الدولية الخاصة بالحرب.

و يمكن اعتبار الحروب التي تخوضها الدول في مكافحة العمليات الإرهابية ضمن ما يسمى بالحروب غير المتناظرة، وتكون فيها الدولة في مواجهة مجموعات إرهابية، أفراد.

ب– **مداخل تحليل السلوك الإرهابي:**

فقد بينت الدراسات في علم الجريمة إلى أن هناك اتجاهين في تفسير السلوك الإرهابي:

– الاتجاه السببي: وهو الذي يعتمد على سبب في تفسير السلوك الإرهابي.

– اتجاه تعدد العوامل: وهو يركز على أن سبب الانحراف لا يمكن أن يعزى لسبب واحد ،وإنما مجموعة متكاملة من العوامل تؤدي إلى السلوك المنحرف.

و في هذا الإطار ظهرت عدة مداخل لتفسير السلوك الإرهابي وهي:

– **مدخل تعدد العوامل:** وينطلق هذا المدخل من كون السلوك الإرهابي هو نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل: النفسية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية....و انطلاقا من كون الإرهاب ظاهرة متعددة الأسباب، فإن دراسته يجب أن تكون شاملة لمختلف العوامل المؤدية له. وأسباب الثورات والعنف السياسي على المستوى الدولي هي نفسها أسباب الإرهاب، والتي تشمل الصراع العرقي

1) عادل زقاغ، **"إعادة صياغة مفهوم الأمن –برنامج البحث عن الأمن المجتمعي"**، مرجع سبق ذكره.

والديني والإيديولوجي والفقر وضعف الحكومات...وجميع هذه العوامل تنطلق من تعدد السبب في حدوث الظاهرة الإرهابية[1].

– **المدخل السياسي:** و ينطلق هذا المدخل من كون الإرهاب هو نتيجة لإرهاصات دولية وعوامل محلية، ويرى أن الإرهاب هو نتيجة لفكر منحرف تتبناه قيادات فكرية وتحرك المشاعر نحو السلوك الإرهابي.

– **المدخل التنظيمي:** ينطلق من رؤية الإرهاب باعتباره سلوكاً عقلانياً تتخذه الجماعة بشكل جماعي وليس سلوكاً فردياً. و يضيف أن الإرهاب هو سلوك عقلاني مخطط من قبل الجماعة. و من خلال تحليلها للسلوك الإرهابي فإنها تصل إلى نتيجة معينة وهي أن الإرهاب لا يمارس من قبل الأشخاص، و إنما يمارس من خلال سلوك جماعي منطلق من قناعة مشتركة من أفراد المجموعة الإرهابية[2].

المطلب الثاني: تنظيم القاعدة[*] في المغرب الإسلامي.

طوال عقود مضت ظل المغرب العربي ساحة لعمل و نشاط ما عرف بالإسلام السياسي[**] ،المتمثل في نشاط بعض الأحزاب والحركات التي تعمل من خلال الاعتماد على منطلقات دينية والمتوجهة بتأثير منها. و لم تكن نسبة مشاركتها في الحياة السياسية متماثلة بين دول المغرب العربي و لا كان تأثيرها في المجتمعات متساويا، وعلى كل حال لم تخرج أي دولة من دول المغرب العربي عن كونها حاوية لنشاط تحركه.

ولم يغب عن أحد أنه بعد انتشار نشاط الأحزاب والحركات الإسلامية السياسية شهدت الساحة المغاربية تطورا نوعيا في توجه بعض الجماعات الإسلامية، حيث إنتقل عملها ونشاطها

---

1) عبد الله عبد العزيز اليوسف، **الأنساق الاجتماعية ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف**،جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض،2006.

2) المرجع نفسه.

[*]) **قاعدة الجهاد أو القاعدة**: حركة جهادية إسلامية يتزعمها أسامة بن لادن وهي تنظيم يتبنى فكرة الجهاد ضد "الحكومات الكافرة" وتحرير بلاد المسلمين من الوجود الأجنبي أيا كان. وتصنفها الولايات المتحدة الأميركية وأغلب الدول الغربية أبرز تنظيم إرهابي عالمي.

نشأ تنظيم القاعدة عام 1987 على يد عبد الله يوسف عزام على أنقاض "المجاهدين" الذين حاربوا الوجود السوفياتي في ثمانينيات القرن الماضي في أفغانستان، وتشير بعض المصادر إلى أن عدة جهات كانت تدعم هذا التنظيم أبرزها وكالة الاستخبارات الأميركية (سي آي أي) بهدف مواجهة مد الاحتلال السوفياتي.

وقد تدرب الآلاف من الجهاديين في معسكرات التدريب التابعة للتنظيم ليقوموا إثر ذلك بعمليات في عدد من المناطق التي تشهد صراعات إقليمية أو حروب أهلية على غرار الجزائر ومصر والعراق واليمن والصومال والشيشان والفليبين وإندونيسيا والبلقان.

[**]) **الإسلام السياسي**: إن هذا المصطلح جاء وليدا لبيئة غير إسلامية حيث ولد غريبا ودخل الساحة العربية عن طريق الترجمة فقد ورد أن أول من استعمله هو هتلر عندما قال " إنني لا أخشى من اليهود ولا من الشيوعية بل إنني أخشى الإسلام السياسي " ومحمد عمارة قال أنه استعمله رشيد رضا كذلك للتعبير عن الحكومات الإسلامية فصار يقصد به الحركات الإسلامية التي تستقل بالسياسة أو الأحزاب والحركات ذات المنطلقات والأهداف الإسلامية.

من الساحة السياسية النظرية إلى الساحة العملية المسلحة، هذه الحركات التي عرفت انتشارا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة ولا سيما بعد بدء التصادم بين أمريكا وتنظيم القاعدة بعد أحداث 11 سبتمبر، هذه التطورات ألقت بآثارها على الساحة المغاربية مكونة نوعا جديدا من أنواع التهديد الأمني فنشأت البدائل الضيقة بدلا من السليمة التي سميت بالإسلام العسكري(***)، هذه الجماعات عملت على التوسع والانتشار والقيام بأعمال التخريب وغيرها وهذا ما اصطلح على تسميته بالإرهاب مهددة بذلك الأمن المغاربي(****). بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة [1] ، و هذا ما سنتطرق للحديث عنه بشيء من التفصيل عبر عناصر هذا المبحث.

عرف إقليم المغرب العربي ظاهرة الإرهاب بشكل كبير، لوجود عدة عوامل أو دوافع أدت لظهور مثل هده التشكيلات، منها الاستبداد المحلي [2] ، و الطغيان الأجنبي، و ما ينجر عنهما من توتر و شعور بالظلم و المهانة، ضف إلى ذلك روح التمرد التي تتسم بها قطاعات من الشباب و المراهقين، بل تحول تمردها إلى ممارسة أشكال تقليدية من الجنوح و الانحراف لتشرع في الانتقام من المجتمع عبر الانخراط في لعبة الإرهاب، لأنها ترى نفسها مهمشة ، فكان الإرهاب هو الوسيلة للتعبير عن أفكارها كذلك الاقتناع الفكري بوجوب العمل على التغيير بمنهج عنفي، و تعرض الكثير منهم إلى ظروف و أحوال اجتماعية خانقة عكرت صفو حياتهم، حيث حرموا حق العمل الشريف في بلدهم فظلوا عاطلين عن العمل فاقدين لمصدر رزق شريف في ظل حراك اجتماعي لا يرحم، فما وجدوا أمامهم انسب من الانضمام إلى حركة مسلحة للتعبير عن مكنوناتهم وغيرها من الدوافع التي سبق أن ذكرناها في العناصر السابقة، و التي يمكن أن تكون سبب في ظهور هذا التهديد [3].

ويحتضن المغرب العربي العديد من الجماعات المتشددة:

أولا: الحركات الإرهابية في الجزائر

***)**الإسلام العسكري** : هذا التعبير يدل على مجموع الحركات والجماعات التي تنتهج سبيل الصدام العسكري وتفضل الخيار القتالي في الوصول إلى مراميها وتجسيد أيديولوجيتها في ساحة الواقع الذي لا ترتضيه و لا تطيقه بمن فيه.

****) **الأمن المغاربي** : أي حالة الإستقرار على مستوى الدولة والمجتمعات القارة فيها إي الأمن في جميع دول المغرب العربي : ليبيا، تونس ، الجزائر، المغرب، موريتانيا .

1) خالد إبراهيم المحجوبي، **"الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي والإسلام العسكري"**، نقلا عن موقع : **http://www. Ahewon.org / debst / show.art. asp raise= 200651**

2) محمد فهيم درويش، **الجريمة في عصر العولمة**، ط2، النشر الذهبي للطباعة ، القاهرة،2000، ص 53.

3) مرصد الارهاب، **"من الإرهاب الأعمى إلى العنف العدمي"** ،مرصد الإرهاب نقلا عن: **http://www.alerhab.net.2008**

ففي الجزائر هناك حركتان أساسيتان "**الجماعة المسلحة** " و "**الجماعة السلفية للدعوة والقتال**"، فالأولى ذات بعد محلي "أهداف محلية"، والثانية ذات بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة [1]،والتي نشأت سنة 1998، وكان أول من ترأسها "عبد المجيد ديشو" الذي قتل فخلفه "نبيل صحراوي"، وبعد موته هو كذلك خلفه "عبد الملك دروغدال" المعروف بـ"ابو مصعب عبد الودود[2]،و هو الرئيس الحالي لهده الجماعة.

ولقد اختلفت الآراء حول بداية العنف في هده المنطقة، فهناك من يرى أنها وليدة الاستقلال عندما قام الجيش بقيادة "هواري بومدين " بالاستيلاء على السلطة وما كان سائدا في فترته[3].وتواصلت الصراعات بعد ذلك داخل السلطة وقادتنا إلى ظهور الحركات الانتفاضية في 05 أكتوبر 1988[4]، واتجاه آخر يرى أن العنف ارتبط بمسار ديمقراطي سنة1991 بعد فوز الحزب المعارض لسلطة الجبهة الإسلامية لانقاد (FIS).

وهناك من يرى أن الإرهاب في الجزائر ظهر نتيجة الصراع الدائر في نطاق السلطة الجزائرية منذ وفاة " هواري بومدين" وظاهرة الفساد السياسي، وما ترتب عليها من نتائج أدت إلى دخول النظام الجزائري إلى دائرة الأزمة، الذي نتج عنه إهتزاز شرعية النظام، وهو ما عبر عنه بعض السياسيين الجزائريين بصعق هيبة الدولة.

كذلك تفاقم و تأزم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي خلف ظروفا معيشية صعبة بالنسبة للمواطن الجزائري، ضف إلى ذلك العوامل الخارجية وتشمل تصاعد نمو تيار الإسلام السياسي في المنطقة العربية و الإسلامية، هذا بالإضافة إلى التحولات التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة وتبع ذلك ظهور بعض الأفكار الغربية الخاصة بفرض النموذج الحضاري الغربي على العالم، والبدء في البحث عن عدو جديد للغرب، وقد وجد بعض مفكري الغرب في الإسلام هذا العدو، الأمر الذي كانت له ردود أفعال في المجمعات الإسلامية، وهذا ما دفع وساعد على تكوين هذه الجماعات في الجزائر وغيرها من دول المغرب العربي[5].

نتيجة كل هذا عرفت الجزائر ظهور هذه الجماعات التي انخرطت في أعمال مسلحة قادت إلى حرب أهلية و عشرية من العنف المسلح [6]، وتعتبر "**الجماعة السلفية للدعوة والقتال**"

1) محمد مقدم، **الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ملفات تحقيقات الإرهابية**، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002، ص 78.
2) شبكة النبأ المعلوماتية، "**تنظيم القاعدة في المغرب العربي حاضنات ثرية ووجوه متعددة**"، أفريل 2007، نقلا عن موقع:**http://www.annabaa.org/nbanews/62/25.htm**
3) محمد فهيم درويش، مرجع سبق ذكره، ص 60.
4) المرجع نفسه، ص 60.
5) محمد سعيد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-114.
6) الوقت - ميدل إيست أون لاين، "**القاعدة في المغرب العربي – عدو مجهول صحة الفراغ السياسي–** "، نقلا عن: **http://www.alwaqt.com/art.php?aid=45130**

الجزائرية اخطر من "**الجماعة المسلحة**"، حيث أعلنت عن تغيير اسمها من" **السلفية للدعوة والقتال** " إلى " **تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي**"، وقالت أن التغيير تم بناء على استشارة من زعيم القاعدة" أسامة بن لادن"،الذي زكى المبادرة وأصدر بيان من بين ما جاء فيه:**(**بعد أن أنعم الله على المجاهدين خاصة وعلى المسلمين عامة بانضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر إلى تنظيم قاعدة الجهاد ومبايعة أسامة بن لادن كان لابد أن تختفي التسمية القديمة لتحل محلها تسمية جديدة تكون علامة على صحة الوحدة وقوة الائتلاف وصدق الارتباط بين المجاهدين في الجزائر وسائر إخوانهم في تنظيم القاعدة**)**[1]، لتصبح بعد هذا التغيير "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" ممثلا للقاعدة لها في شمال أفريقيا. لتجد متنفسا لها في الخارج وتضفي الشرعية على أعمالها بانضمامها إلى القاعدة [*]، ولكي تستقطب المجاهدين من المغرب العربي وشمال إفريقيا والساحل الإفريقي لمحاربة المصالح الغربية في المنطقة والأنظمة المحلية التي تحاربهم [2].

وللجماعة السلفية للدعوة والقتال أعمال تخريبية إرهابية داخلية وخارجية[**]، فقد قامت بمذابح خطيرة في فترة الحرب الأهلية الجزائرية[3] ، كذلك قامت بعدة تفجيرات هزت وسط العاصمة استهدفت فيها مكتب رئيس الوزراء ، بالإضافة إلى إعتداءات دامية في منطقة القبائل بشرق الجزائر ، والقيام بعمليات التهريب في الصحراء الجزائرية و عمليات الاختطاف للأجانب[4]، كذلك اعتمدت على أسلوب السيارات المفخخة.كما أنها تعتبر المسؤولة على الهجمات بالقنابل المحشوة بالمسامير على مترو الأنفاق في باريس عام 1995 [5].

كما دعت هذه الجماعة في 2007/1/8 ، إلى مقاتلة الفرنسيين وأبنائهم حيث قال أمير الجماعة: (ها هي فرنسا تخرج البارحة من الباب وتخرج اليوم من النافذة بل وها هي أمريكا أيضا تدخل من الباب لتشارك فرنسا نهب الثروات والتحكم في رقابنا بعد أن تواطأ معها لص الدار

---

1)عمار جفال، " **القاعدة في بلاد المغرب العربي: الإسلام السياسي الثالث، من تنظيم محلي إلى الإرتباط بالقاعدة"**، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05 ، 17 فيفري 2010، ص 13.

*) كان هذا الانضمام بصفة رسمية في 24/ 1/ 2007 بعد بدأ المجاولات في 2003.

2) دنيا الوطن، **"الجماعة السلفية الجزائرية تغير إسمها إلى قاعدة الجهاد في بلاد المغرب**، نقلا عن: **http://www.alwatanvoice.com**

) فيما يلي كذلك بعض الأعمال الإرهابية للجماعات المسلحة بالجزائر حسب **التقرير السنوي 1994-1995 ، الذي يعده -المرصد الوطني لحقوق الإنسان-، ص 45-47:

سنة 1996 تم إغتيال 85 إماما وأكثر من 6000 قتيل و84 مفتي وإمام وأكثر من 10 من الرهبان، كما أدت قنبلة نفذت في مقبرة سيدي علي بمستغانم بمناسبة إحياء ذكرى أول نوفمبر إلى مقتل 5 أطفال وجرح 17 آخرين من الحركة الكشفية الإسلامية. بخس حق الأشخاص في الحياة وإنتهاك الإحترام المستحق للأموات إلى درجة قطع رؤوس الضحايا بعد إغتالهم، كما تم تنظيم المؤسسات التعليمية وقد أعلنت هذه الجماعات في 1994 عن حضر الدخول المدرسي وتطبيق عقوبات صارمة على من يخالف الأمر.

3) مرصد الإرهاب، **"الإرهاب هل يحول شمال إفريقيا إلى أفغانستان جديدة"** .نقلا عن: **http://www.alerhab.net**

4) المرجع نفسه.

5) المرجع نفسه.

)[1]، وقال أن التنظيم لن يتردد في ضرب و.م.أ كلما وأينما استطاعت ذلك وفي أي مكان من العالم.

كما تساءل عبد الملك سنة قائلا: (إذا كانت الإدارة الأمريكية تعتبر حربها ضد المسلمين شرعية فلماذا لا نعتبر نحن حربنا على أراضيها شرعية أيضا)، و قال أن تنظيمه يخطط لشن هجمات على مصالح أمريكية تسعى للسيطرة على ثروات الطاقة في المنطقة، و قال أنه ما زاد غضبنا هو أننا وجدنا أنفسنا على لائحة الولايات المتحدة الأمريكية السوداء متهمين بالإرهاب، فلذلك قامت هده الجماعة بهجمات ضد سياح غربيين و عدة تفجيرات في بلدان مختلفة، أما الجماعة المسلحة فنشاطها محليا تهدف للقضاء على أنظمة الحكم الداخلية لإقامة دولة إسلامية[2].

وهذا ما جعل الدول الغربية تعمل على تقديم إستراتيجيات لمواجهة و احتواء هذا الخطر لأنه أصبح مصدر لتهديد مصالحها في الدول الإسلامية و أمنها القومي، وهذا ما ستوضحه في الفصل الثالث .

كما تعرف باقي دول المغرب العربي نشاط معتبر للجماعات الإرهابية:

ثانيا: الحركات الإرهابية في المغرب.

نجد فيه جماعتين هما "**السلفية للجهاد**" أو " السلفية الجهادية"، و "**الجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية**"، من أهم الشخصيات البارزة في المغرب نجد "محمد الفزازي"[*] الملقب بأبي مريم قائد للجماعة السلفية الجهادية، و من بين أعضاءها "حسن الكناني" و"محمد عبد الوهاب"، ونجد "عبد العزيز أبو البراء" قائد للجماعة المقاتلة الإسلامية، وهم على صلة وثيقة بتنظيم القاعدة، ويعتبر "عزيز الشكاني" و"عبد العالي الشاري" هما صلة الوصل بين القاعدة والخلايا الموجودة بالمغرب[3].

و يعود ظهور التيار المتطرف من السلفية و المسمى الجهادي بالمغرب إلى بداية عقد التسعينيات، بعد حرب الخليج عام 1991 حين ظهر في السعودية و بلدان أخرى عدة رموز خرج بعضهم عن التيار السلفي الوهابي ليعلنوا الجهاد ضد الأمريكان، "الذين استباحوا في نظرهم أرض

1) عمار بن عزيز، مرصد الإرهاب، " **أي علاقة تربط بين الجماعات المغربية المتشددة وأوروبا**" نقلا عن:
http // www. Alerhab . net

2) مرصد الإرهاب،" **قاعدة دول المغرب العربي يهاجم قيادات بلدان المغرب**"، نقلا عن :
http://www.alerhab.net

*) محمد الفزازي يبلغ من العمر 54 عاما حاصل على شهادة الدكتوراه في شعبة الفلسفة وسبق أن كان خطيبا في مساجد فاس و طنجة وبرز كقائد للسلفية في المغرب ومنظر السلفية الجهادية.

3) ريما صالحة، "**صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي**"، لبرنامج على قناة العربية، 8 أفريل 2007 المتحصل عليه من: **www.alarabiya.net**

الإسلام"، و حينها ظهر خلاف بين العلماء حول جواز الاستعانة بالكافر و دخول الجيوش الغربية إلى الأراضي العربية[1].

و في هذا الإطار يندرج إنشاء الجبهة العالمية لقتال اليهود و النصارى عام 1998، و امتد ذلك التيار إلى العديد من الدول من بينها المغرب، **حيث أعلن بعض الدعاة نصرتهم للقاعدة و بن لادن، و هكذا حرم أحدهم و هو " الحدوشي عمر" في فتوى له تعاون المغرب مع أمريكا في حربها ضد طالبان بأفغانستان، مثلما اعتبر مناصرة بن لادن واجبا لأنه في نظره " مجدد الجهاد في هذا العصر"**.

و تنامى ذلك التيار في المغرب في سنوات قليلة، حيث تبنى أسلوبا تنظيميا بعيدا عن الضبط و المراقبة، و أصبح العديد من الشيوخ المنظرين لمنهجه كـ" الفزازي ، الحدوشي، الشاذلي" الذين أدينوا بثلاثين سنة سجنا بعد تورطهم في أحداث 16 ماي 2003 بالدار البيضاء، و تعتبر السلفية الجهادية في المغرب كما يقدمها بذلك رموزها " تيارا منهجيا عقديا أصوليا و ليس تنظيما على غرار التنظيمات الأخرى"[2].

ثالثا: الحركات الإرهابية في ليبيا.

نجد "الجماعة الإسلامية المقاتلة"، التي تم الإعلان عن انضمامها و مناصرتها للقاعدة في المغرب العربي عام 2007 ، فقد أعلن "أيمن الظواهري" عن انضمام الجماعة الإسلامية إلى تنظيم القاعدة العالمي. وأكد الشيخ أبو الليث الليبي أحد قادة الجماعة هذا الأمر.

و يعتبر بعض قادة الجماعة، أمثال الشيخين "أبو يحيى الليبي" ومواطنه "أبو الليث الليبي" من أبرز الشخصيات المألوفة لعموم التيار السلفي الجهادي ، بل يعتقد البعض أنهم تحولا فعلا، إلى قادة في صلب تنظيم القاعدة العالمي. و أن "**الجماعة الإسلامية المقاتلة**" قد اندمجت و ذابت بصورة تامة في تنظيم القاعدة بحيث يمكن بسهولة ملاحظة جزء من قياداتها في التنظيم العالمي تحت قيادة "أبو اليزيد"، فيما يرى البعض الآخر أن الجماعة ستعمل في نطاق ما يسمى بقاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة أبو مصعب الجزائري باعتبار ليبيا جزء من الوحدة الديمغرافية والجغرافية لمنطقة المغرب، وبالتالي فمن المستبعد كلية أن تستقل الجماعة بتسمية جديدة تحمل، مثلا، اسم قاعدة الجهاد في ليبيا. لذا علينا أن ننظر، بحرص، إلى الجماعة باعتبارها: نخبة مؤثرة في تنظيم القاعدة ومساره واستراتيجياته خاصة وأن ما ظهر منها من قيادات

---

1)عبد الحكيم أبو اللوز، " **السلفية الجهادية في المغرب: الولادة و المسار**"، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05 ، 17 فيفري 2010، ص 21.

2) المرجع نفسه، ص 21.

غلب عليهم الخبرة العريقة في المواجهات المسلحة، و السعة في العلم الشرعي، و صلابة مواقفهم تجاه تعميم تيار الجهاد العالمي والحفاظ على نقاوة قيادته و التميز في الأطروحة التنظيمية. ولأن تنظيم القاعدة يدرك حقيقة بأس هذه النخبة، ذات العقلية المتقدمة عن الكثير من الجماعات، فلم يتوانى الظواهري عن تقديمها بوصفها: "**كوكبة من أهل السبق والفضل والجهاد والرباط وأعلام الدعوة والجهاد وقدوة الصبر والثبات من أفاضل الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا**"(1).

و بانضمام هذه الجماعة إلى صفوف القاعدة ستكسب هذه الأخيرة دفعا قويا نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافها في محاربة الأنظمة السياسية القائمة في المغرب الإسلامي، و كذلك تهديد المصالح الغربية في المنطقة؟

لكن هذا الدعم لم يستمر طويلا من طرف هذه الجماعة للقاعدة، فقد أعلنت الجماعة الإسلامية المقاتلة جناح القاعدة في ليبيا خروجها عن بن لادن عام 2009، وتقديم مبادرة لنبذ العنف للحكومة والشعب الليبي، بعدما أجرى قادتها مراجعات تصحيحية لنهج عمل الجماعة، وقالت صحيفة "الجارديان" البريطانية إن هذه الخطوة تضعف إلى حد كبير تنظيم القاعدة، حيث تقوض نظرية الجهاد ضد أنظمة الحكم الإسلامي وقتل المدنيين الأبرياء، ففي سجن "أبو سليم " ، القريب من طرابلس، كتب قادة "الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا" وثيقة يراجعون فيها أفكارهم ، أطلق عليها " **دراسات تصحيحية في فهم الجهاد و الحسبة و الحكم على الناس** " ، بعد أن وافق عليها مجموعة من كبار العلماء المسلمين على رأسهم الشيخ يوسف القرضاوي(2).

و قد وصفت هذه المراجعات بأنها تحول من الراديكالية السياسية في فهم الإسلام إلى اللاراديكالية في العمل الإسلامي المعاصر، و تفصل هذه الوثيقة/ الكتاب ، جوهر هذا التحول من فقه المواجهة إلى فقه المراجعة،بحيث أكد شيوخ الجماعة من خلال هذا الكتاب أن تبنيهم لفقه المواجهة في بداية عملهم لم يكن طلبا للجاه أو السلطان أو للمال أو خدمة لأعداء الوطن، بل كان حسب تقديرهم أن دينهم قد أوجب عليهم و أن ربهم قد أمرهم بمواجهة الطغيان ، ما أسفر عن ضرورة اللجوء إلى العمل المسلح لتغيير المنكر و الفساد، و يشير شيوخ الجماعة :(إن الظروف الموضوعية التي سادت في فترة تكوين الجماعة و كذلك غياب العلماء، و أيضا عدم وجود مجال للدعوة السلمية بالحكمة و الموعظة الحسنة، و هذه كلها عوامل ساهمت في تضييق دائرة الاختيار للعمل الإسلامي و دفعه نحو العمل المسلح) – دراسات تصحيحية ص 10–(3).

1)أكرم حجازي، **"القاعدة تكسب الجماعة الإسلامية المقاتلة"**، نقلا عن : **http://www.tawhed.ws**
2)أيمن حسن ، "**الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج على القاعدة وتقدم وثيقة لنبذ العنف**"، نقلا عن : **http://www.muslm.net**
3) نعمان بن عثمان، " **هذه مراجعات الجماعة المقاتلة**"، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05 ، 17 فيفري 2010، ص ص 18-19.

و عن مبررات التي دفعتهم للتراجع عن العمل المسلح –و بالتالي الخروج عن طوع القاعدة–، يؤكد شيوخ الجماعة بأن كتابة المراجعات في حقهم لم يكن مجرد موقف سياسي و إنما واجب ديني يوجب عليه الرجوع إلى الصواب و طريق الحق بعدما بدا لهم خطأ تجربتهم المسلحة التي خاضتها الجماعة في مواجهة السلطات الليبية، يقول شيوخ الجماعة (نشعر بالأسى العميق عندما نتذكر المواجهات التي حصلت في بلادنا و ذهب ضحيتها أبناء هذا البلد........).

– كما عرفت الجماعات الإرهابية نشاطا أقل حدة و فعالية في **موريتانيا** حيث نجد "**الحركة الإسلامية**". **و كذلك الأمر في تونس:** حيث نجد حركة تدعى "الاتجاه الإسلامي" الذي يريد السيطرة على السلطة بواسطة انقلاب.

مجمل القول أن هذه الجماعات تندرج تحت ما يسمى بـ" **تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي**" الذي يتشكل أساسا من ثلاث جماعات : "**الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة**" و "**الجماعة السلفية للدعوى والقتال الجزائرية**" و "**الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة**" / "**السلفية الجهادية**"، وهناك من يضيف "**الجماعة الإسلامية التونسية**"، فهذه الجماعات هي البارزة في التنظيم والتي تعلن ولائها للقاعدة ومبايعتها لأسامة بن لادن.

فالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هي التسمية الجديدة للجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC التي تعد بدورها الفصيل المنشق سنة 1998 عن الجماعة الإسلامية المسلحة و التي عرفت بوحشية نادرة في تاريخ الحركات المتطرفة، وقد كانت هذه الوحشية حسب المتتبعين سببا مباشرا في الانشقاقات المتتالية في صفوفها، تميز نشاط التنظيم الجديد منذ بدايته بتوسيع نشاطه نحو الصحراء، و بتركيز عمليات ضد قوات الأمن بالدرجة الأولى و استهداف المصالح الأجنبية في الجزائر، و القيام بعمليات تفجيرية في أوروبا. ويفسر البعض بداية ارتباطه بالقاعدة بـ 2002 – 2003 بهذا التحول الكبير في نوعية عملياته، بتاريخ 24 جانفي 2007 . أعلن تنظيم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال رسميا انتمائه للقاعدة التي كانت تطمح إلى الإشراف على مجموع الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي والتنسيق بينها وهي "الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال بالجزائر GSPC" و "الجماعة الإسلامية للقتال الليبية GICL" و" الجماعة الإسلامية للقتال المغربية GICM" و"الجماعة الإسلامية للقتال التونسية GICT" (1).

1) عمار جمال ، مرجع سبق ذكره، ص 13.

إن انضمام الجماعات المتطرفة الموجودة في المغرب العربي إلى تنظيم القاعدة وراءه أهداف تسعى لتحقيقها، كما للقاعدة أهداف بقبول هذه الجماعات كفرع تابع لها، إذ **نجد أن القاعدة تهدف إلى :**

– محاولة تجمع الحركات الجهادية العاملة في دول المنطقة.

– توسع ميدان المواجهة لكل منطقة لشمال إفريقيا والساحل.

– الاستفادة من احتياطي المنطقة من الشباب لتجنيد المرشحين للعمل في ميادين أخرى وخاصة العراق.

– الوصول إلى أوروبا بواسطة إقامة تنظيم في منطقة قريبة.

و بالمقابل يمكن تلخيص أهداف الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال في النقط التالية:

– التعويض عن التقهقر العسكري للتنظيم.

– الرغبة في الحصول على نوع من الشرعية: فالقاعدة توحي لدى عامة الناس بالمواجهة مع القوة الأمريكية في العراق وأفغانستان وفلسطين وتحسن السمعة لدى الرأي العام الجزائري و الإسلامي الذي ارتبط اسم الجماعة الإسلامية المسلحة لديه بالمجازر الرهيبة.

– الاستفادة من قدرات القاعدة كشبكة واسعة عابرة للحدود.

– الاستفادة من التغيرات المتراكمة لدى أوساط القاعدة فيما يتعلق بأنواع محددة من العمليات الميدانية[1].

و ما نلاحظه بالنسبة لنطاق عمل هذه الجماعات، أنه تم استبدال تسمية المنطقة من "المغرب العربي" إلى "المغرب الإسلامي"، حتى لا يكون هناك فروق بين من هو عربي وغير العربي، و اعتبار الإسلام هو الرابط المشترك بينهم، أو أنه الستار على أعمالهم، و هذا –حرفياً– نص بيان من بيانات حركة(القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي)، يؤكد هذه النظرة للمنطقة المغاربية المسلمة، و يكشف عن مبادئها في العمل السياسي و العسكري:

((بسم الله الرحمن الرحيم

تنظيمُ القَاعِدَةِ ببلادِ المَغْرِبِ الإسْلامِي

تكذيب خبر استبدال إمارة التنظيم

الحمد لله ربِّ العالمين و العاقبة للمتقين، و لا عدوان إلاّ على الظالمين،و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و على آله و صحبه الأخيار الطاهرين،ثم أمّا بعد:

1) عمار جمال ، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ففي الوقت الذي تتواصل فيه غزوات المجاهدين في هذا الشهر الكريم مشعلة النار من تحت أقدام المرتدين، تتواصل الحرب النفسية لكلاب الاستخبارات لتروّج الكذب على أمتنا المسلمة و تخدع الرأي العام بافتراءات مختلقة.و من آخر ما تفتقت عنه وساوس أحفاد مسيلمة ما ذكرته جريدة الخبر نقلا عن مصادر أمنية أفادت بخلع الشيخ أبي مصعب عبد الودود حفظه الله عن إمارة التنظيم و استبداله بشخص مجهول آخر.و لولا أن هذه السخافة التي لا تستحق الرد قد تنطلي على بعض عوام أمتنا لما تجشمنا عناء تكذيبها ، و عليه :فإننا نطمئن أمتنا المسلمة و نؤكد لها أن هذا الخبر لا أساس له من الصحة ، و أنّ ما يذكره المرتدون في واد ... و اهتمامات المجاهدين في واد آخر ... واد التسابق إلى الفردوس و الجنان، و دك حصون باعة فلسطين من عبيد أمريكا و أبناء فرنسا.

فلتواصلوا أيها المرتدون كذبكم على الناس ، فستكتشف الدنيا بأسرها بعد حين تهافت افتراءاتكم الساقطة ، و ستُذهب ضربات المجاهدين القادمة وساوسكم بإذن الله ...

اللهمّ عليك باليهود و النصارى و عملائهم المرتدّين..اللهمّ أنصر المجاهدين في كلّ مكان و أيّدهم بمدد من عندك..و الله أكبر الله أكبر الله أكبر و لله العزّة و لرسوله و للمجاهدين

اللّجنة الإعلاميّة لتنظيمِ القَاعِدَةِ ببلادِ المَغْرِبِ الإسْلامِي. السبت، 24 رمضان، 1428 2007/10/06)).

نلاحظ أن هذا النص يركز فقط على العامل الديني كصلة تربط كل المجاهدين وفي كل مكان من العالم وهذا ما نلمسه في: (أمتنا المسلمة الحمد لله رب العالمين) وغيرها.

كما نلاحظ بجلاء أن لغة النص هي قاسية وعدوانية مثل: مشعلة النار ، المرتدين ، العدوان على الظالمين[1] ،وهذا ما يوضح لنا أن الوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف هذا التنظيم هي عنيفة و مسلحة. ما يجعلها تشكل مصدر تهديد لدول المغرب العربي والدول الغربية كذلك.

رابعا: المرجعية الفكرية و المبادئ الأساسية التي يقوم عليها فكر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.

يدور جدل حاد الآن في أوساط المثقفين والسياسيين في العالم العربي حول تنظيم القاعدة، في هذا السياق يبرز تساؤل رئيس حول أيدلوجيا التنظيم ومن هم قريبون منه : فيما إذا كان

1) خالد إبراهيمي المحجوبي، مرجع سبق ذكره.

تفكيرهم السياسي هو إفراز طبيعي للمنهج السلفي الذي يدرس ويرعى من المملكة العربية السعودية ؟ أم أنه نتاج عملية تحول أو تفاعل بين الفكر السلفي و فكر آخر أو معطيات مختلفة؟[1]

بخصوص الأطر و الخلفية الفكرية لهذه الجماعات المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة، فهي تشترك نفس الأطر و المرجعيات الفكرية مع القاعدة، و يمكن الاعتماد على آراء و المواقف الفكرية و العقدية لقادة و زعماء هذه الجماعة للتعرف على أهم المبادئ و الأسس التي تشكل و توجه نشاطات و أعمال القاعدة في المغرب العربي وفق منهج متكامل ، و يتبين أن فكر القاعدة تكون من لقاء ابن لادن والظواهري، فبعد أن استقر الظواهري في أفغانستان ، وهناك كان اللقاء الأول مع ابن لادن، وفي هذه اللحظة بدأت فكرة القاعدة بالنمو حتى تشكلت في صورتها النهائية عام 1998 بإعلان الجبهة ثم اختزلت في القاعدة [2]، و من أهم المرتكزات و المبادئ التي يقوم عليها فكر القاعدة:

1- **الحاكمية:** يفهم من الحاكمية في الخطاب السلفي للجهاد وجوب أن يعم الإسلام عقيدة وطقوسا وعبادات وشرعية وسلوكا وأخلاقا جميع أنحاء المعمورة . و الحاكمية في المنظومة السلفية هي الحكم بما أنزل الله ويقصد بالحكم المطابقة إلى حد التمثل الفعلي أي المطابقة بين المقصود الإلهي للنص والتمثل البشري له[3]، و هي تعبر حسب العلماء كامتداد لفكر الخوارج الذي جاء بقاعدة "لا حكم إلا حكم الله"، و يؤكد في هذا السياق أبو عبيدة عبد الكريم الشاذلي – أحد أبرز المنظرين للسلفية الجهادية بالمغرب–: التحاكم إلى الدساتير شرك، و مادامت آلهة معبودة يكفر واضعها و كل من تحاكم إليها، لأنها من الثمار الخبيثة للعلمانية التي هي الجاهلية المعاصرة، و حتى البرلمان و نوابه هم أوثان منصوبة) ، و أن (الديمقراطية ليست هي الطريق الصحيح الذي يؤدي إلى نصرة الإسلام، و خوض غمارها هو ضرب من العبث و تضييع للجهود و الطاقات و إلقاء بالنفس إلى التهلكة) [4].

2- **التكفير:** أي عقيدة تكفير الحكام الذين لا يحكمون بما أنزل الله بل يلجئون –كما سلف الذكر– إلى الديمقراطية و العلمانية كبديل للشرع الإلهي،و يجد هذا الفكر التكفيري جذوره الأولى عند " الخوارج"، الذين ظهروا في زمن علي و معاوية –رضي الله عنهما– و

---

1) أسامة شحادة،**"جذور فكر القاعدة"**، مجلة العصر، نقلا عن:
http://www.alasr.ws/includes/alasrmain.css
2) أسامة شحادة،**"جذور فكر القاعدة"**، مرج سبق ذكره.
3) سامي إبراهيم، **" هل للسلفية الجهادية جذور فكرية"**، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05 ، 17 فيفري 2010، ص 15.
4) عبد الحكيم أبو اللوز، مرجع سبق ذكره، ص 21.

رفضوا فكرة التحكيم بينهما، و قاموا بعدها بتكفير علي ومعاوية و تكفير من لا يقول بقولهم و لا يؤمن بفكرتهم.

<u>**وهذه أهم الصفات والخصائص التي تميز الفكر الخارجي قديماً والقاعدي حديثاً**</u>[1]:

- الغلو والتشدد في الدين والغلظة والجفاء في التعامل مع الآخرين.
- الجهل بالكتاب والسنة وسوء الفهم و انزال الآيات والأحاديث في غير مكانها ومنازلها الصحيحة الأمثلة على ذلك عديدة وكثيرة.
- التكفير و التفسيق واستحلال دماء المسلمين وأموالهم، ونتائج ذلك على الأفراد والجماعات والدول.
- شق عصا الطاعة ومفارقة الجماعة وتوسيع دائرة الشقة والفرقة بين المسلمين، حتى يصل الأمر إلى تفريق صفهم وانقسام جماعتهم والصراع والقتال فيما بينهم، وهذا مشاهد ومعلوم.
- الطعن والتضليل وإساءة الظن في الآخرين، والوحشة والتوحش من المخالفين، و الإساءة للدين وتشويه صورة المتدينين.
- كثرة العبادة من صلاة وصيام وقراءة القرآن، حتى إن الإنسان يحقر صلاته وصيامه وعبادته أمام صلاتهم وصيامهم وعبادتهم، ولكنهم يجهلون القرآن ولا يدركون حقيقة الإسلام.
- يعتبرون أنفسهم الأكثر علماً ودراية ومعرفة من الآخرين، فالخوارج اعتبروا أنفسهم أعلم من علي والصحابة، وخوارج اليوم يعتبرون أنفسهم، وأعلم من علماء الأمة وأكثر فهماً للكتاب والسنة، وهذا هو عين الجهل المركب والضلال المبين.
- الخروج على ولاة الأمر والحكام لأتفه الأسباب وقتالهم في كل الأحوال ورفض مبدأ السمع والطاعة بالمعروف. لذلك تستباح دماءهم و كذلك دماء الموالين لهم من جنود و أعوان أمن بل حتى الموطنين، لأنهم أقروا الحكم و لم ينخرطوا في صفوف المجاهدين ضد الحكام الكفرة، لذلك يخرج رموز السلفية الجهادية إلى أنهم إزاء دولة و حكم و مجتمع ينبغي الخروج عنهم جميعا بالعصيان. و يعتبرون أن شرع الله قد تم إقصاؤه بعيدا عن الحكم بين العباد، و أنه حلت محله القوانين الوضعية التي يعتبرونها " كافرة"، لأنها من صنع الكفار، و أن الحاكمين لبلاد المسلمين هم دعاة الإباحية و مسوغو " الفجور و العصيان" و لذلك يدعون للجهاد[2].

---

1) عبدالفتاح البتول ، **"تنظيم القاعدة وفكر الخوارج"** ، نقلا عن: <u>**http://www.nashwannews.com**</u>.
2) عبد الحكيم أبو اللوز، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- عدم معرفة فقه المقاصد و إسقاط الموازنة بين المصالح والمفاسد، وغياب العلم بالأدلة العامة والأدلة التفصيلية والقواعد الشرعية.

و يعتبر " أيمن الظواهري"، –الرجل الثاني في القاعدة–، من أبرز الداعين لفكر التكفيري و العمل الانقلابي و الثوري كوسيلة للتغيير ، حيث أنه تبنى تكفير الدولة والانقلاب العسكري عام 1966م وكان عمره ستة عشر عاماً وأسس تنظيماً لذلك. و كان متأثراً في ذلك بكتابات "سيد قطب" –رحمه الله– ثم بـ"صالح سرية"[1].فبقي الظواهري سلفياً في العقائد والفقه لكنه وهذا ما تكرر مع بن لادن فيما بعد .

3- **الجهاد السبيل الثوري للتغيير:**

حتى نفهم دلالات مصطلح الجهاد لدى هذه الجماعات، يجب التدقيق فيما تعنيه كلمة جهاد في المرجعية السلفية–الجهادية–، فعند هذه الجماعات لا يعبر الجهاد سوى عن عمل فردي، بمعنى أنه غير مؤطر بإيديولوجية محددة يصبح معها عملا جماعيا مؤسساتيا، فبالرغم مما يعطيه الجهاديون من أهمية و أولوية للجهاد فإنه يبقى واجبا شخصيا (فرض عين) على كل فرد و في كل وقت، في حين أن التقليد الجماعي ومنه التقليد السلفي التقليدي يعتبر واجبا جماعيا (فرض كفاية)، أي أنه ينحصر ضمن حدود جغرافية زمنية، و يتوجب على كل جماعة تتعرض لتهديد عدواني. و عليه فإن السلفية الجهادية تتصور العنف الذي يمارس باسم الإسلام عبادة فردية لا تعبر مطلقا عن إرادة جماعية.

ساعد على انتشار تنظيم القاعدة في المغرب العربي عدة عوامل جعلت نشاطاتها الإرهابية أكثر فعالية تتمثل في[2]:

- الاتصالات : تساعد شبكة الانترنت المنظمات الإرهابية المتفرقة على الاتصال ببعضها البعض والتنسيق فيما بينها وذلك نظرا لقلة تكاليف الاتصال باستخدام الانترنت مقارنة بالوسائل الأخرى كما أنها تمتاز بوفرة المعلومات المختصة التي يمكنها تبادلها.
- البحث عن المعلومات: أن شبكة الانترنت في حد ذاتها تعتبر مكتبة إلكترونية هائلة الحجم وتكتظ بالمعلومات الحساسة التي يسعى الإرهابية للحصول عليها مثل أماكن المنشآت النووية ، المطارات الدولية.

---

1) أسامة شحادة، مرجع سبق ذكره.

2) مرصد الإرهاب، قراءة في كتاب: جابريال ويمان، **"الإرهاب على الشبكة العالمية"**، الناشر بوتومك بوكس تاريخ النشر 2006 ، نقلا عن: **http://www.alerhab.net**

- إعطاء تعليمات والتلقين الإلكتروني : يمتلئ الإنترنت بكم هائل من المواقع التي تحتوي على كتيبات وإرشادات تشرح طرق وضع القنابل والأسلحة الكيماوية الفتاكة والتالي نلحظ أن المنظمات الإرهابية تعتمد على التكنولوجيا المتطورة للانترنت مما ساعد على اتساع مسرح عمليات تهم الإرهابية وبالتالي أصبح من الصعب اصطياد هذا الوحش الإلكتروني الجديد وطعنه في المقتل.
- التخطيط والتنسيق: تعتبر شبكة الانترنت وسيلة للاتصال بالغة الأهمية بالنسبية للمنظمات الإرهابية، حيث تتيح لهم حرية التنسيق الدقيق لشن هجمات إرهابية محددة، ويضيف ويمان أن أعضاء منظمة القاعدة البارزين اعتمدوا بشكل مكثف على الانترنت في التخطيط لهجمات 11 سبتمبر، ويستخدم الإرهابيون الرسائل الالكترونية العادية email وغرف الثرثرة chat rooms، لتدبير الهجمات الإرهابية وتنسيق الأعمال والمهام لكل عنصر إرهابي.
- الحصول على التمويل: يستعين الإرهابيون ببيانات إحصائية سكانية منتقاة من المعلومات الشخصية التي يدخلها المستخدمون على الشبكة من خلال الاستفسارات والاستطلاعات الموجودة على المواقع الإلكترونية، في التعرف على الأشخاص ذوي القلوب الرحيمة ومن ثم يتم استجداؤهم لدفع تبرعات مالية لأشخاص اعتباريين، يمثلون واجهة لهؤلاء الإرهابيين، ويتم ذلك بواسطة البريد الالكتروني بطريقة ماكرة لا يشك فيها المتبرع بأنه يساعد إحدى المنظمات الإرهابية. وتمول هذه الجماعات من المركز " القاعدة " ومن أموال الخاصة ومن المبالغ التي يطالبون بها عند الإختطاف كفدية.
- نجد كذلك ما يساعد على بقائها و استمرار نشاطها.الدعم الخارجي بتقديم المال وإيواء هذه الجماعات في أراضيها حيث تشكل هذه الأخيرة سندا أساسيا لها سواء إقامة المعسكرات من أجل التدريبات العسكرية أو للتستر عليها[1].

تسلسل أبرز الأحداث المرتبطة بالقاعدة في المغرب العربي :

نستعرض في ما يلي مجموعة الأحداث التي إرتكبتها مجموعات نسبت نفسها إلى هذا التنظيم، وذلك منذ 2002[2]:

- 11 أفريل 2002: الاعتداء الذي استهدف بيعة اليهود الواقعة بجريدة جربة بتونس.

1) محمد مقدم، مرجع سبق ذكره. ص ص 83-84.
2) إدارة التحرير في مجلة المغرب الموحد، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس ، العدد 5 ، 17 فيفري 2010، ص 27.

- 16 ماي 2003 :الهجوم الانتحاري التي تعرضت لها عدة قطارات بعاصمة إسبانيا مدريد، التي كشفت التحقيقات عن تورط عدد من الشبان من أصول مغاربية.
- 9 ديسمبر 2006: هجوم مسلح على شركة أمريكية بالقرب من العاصمة الجزائرية 23 ديسمبر 2006 الأمن التونسي يكشف خلية نائمة بضاحية حمام الأنف وحصول إشتباك مسلح مع عناصر منها.
- 3 جانفي 2007 :مواجهات مسلحة مع عناصر من نفس المجموعة بمدينة سليمان القريبة من العاصمة التونسية وقوات الأمن والجيش تتمكن منقتل عدد منهم.
- 24 جانفي 2007: الإعلان رسميا عن تبني تسمية القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.
- 13 فيفري 2007: سيارة ملغمة تتفجر بمنطقة القبائل الجزائرية.
- 11 مارس 2007: عملية إنتحارية بمقهى أنترنت بالدار البيضاء.
- 10 أفريل 2007: عملية إنتحارية بالدار البيضاء.
- 11 أفريل 2007: عمليات إنتحارية متتالية بالعاصمة الجزائرية تتبعها سلسلة من الهجمات بالمتفجرات في عدد من مدن الجزائر.
- 14 أفريل 2007: عمليات إنتحارية بالدار البيضاء.

<u>**أهم أسماء القيادات في المنطقة[1]:**</u>

- **جمال زيتوني:** تحمل مسؤولية قيادة الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية قبل أن يقتل.
- **عنتر زوابري:** انتقلت إليه القيادة بعد مقتل جمال زيتوني.
- **أبو مصعب عبد المجيد:** تم انتخابه أميرا على الجماعة الإسلامية المسلحة وقتل في 1 جوان 1999.
- **حسن حطاب شهر أبو حمزة:** مؤسس الجماعة السلفية للدعوة والقتال وهو من مواليد 14 جانفي 1967 استقال بتاريخ 18 جوان 2003 .
- **نبيل صحراوي (أبو إبراهيم مصطفى):** من مواليد 25 سبتمبر 1966 انتخب أميرا على الجماعة السلفية للدعوة والقتال في 2003 .
- **مالك دوركدال "أبو مصعب عبد الودود ":** قائد الجماعة السلفية للدعوة والقتال وحد الجماعات المسلحة الجزائرية 2004 وخلف دينامكية التقارب مع تنظيم القاعدة.
- **مختار بالمختار** :منفد أول عملية إرهابية داخل الأراضي الموريتانية 2005.

1) إدارة التحرير في مجلة المغرب الموحد، المرجع نفسه، ص 27.

- **أحمد زيرابيب (أبو البراء أحمد):** كان رئيسا للجنة الشرعية التابعة للجماعة السلفية للدعوة والقتال وهو من مواليد 1963 وقتل في 17 جانفي 2007.
- **سمير مصعب :** تعتبره المخابرات الجزائرية الرجل الثاني في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي قتل في أفريل 2007.
- **عبد الكريم المدجتي:** مؤسس تنظيم الجماعة الإسلامية المقاتلة في المغرب كان وراء عملية القطارات بمدريد 2004.
- **سعيد حسيني مصطفى صيطاوي:** القائد العسكري للجماعة الإسلامية المقاتلة في المغرب واعتقل في 2007
- **محمد عبد الوهاب رفيقي (أبو حمزة):** أحد قائدي الجماعة الدينية في المغرب المعروفة في المغرب تحت إسم أهل السنة والجماعة وهو معتقل.
- **محمد بن محمد الفزاري (أبو مريم):**قيادي تنظيم أهل السنة والجماعة معتقل.
- **نزار نوار:** 24 عاما المسؤول عن عملية بيعة الغربية بجزيرة جربة في أفريل 2002.
- **أبو عبد الله صديق :**كان أميرا للجماعة السلفية المقاتلة الليبية، قتل في 2004.

كنتيجة لما سبق، عرفنا أن هذه الجماعات تقوم بأعمال تخريبية و إعتداءات ضد العسكريين والمدنيين، أي تبني إستراتيجية عمل عنيفة داخل إقليم المغرب العربي وخارجه، وهذا ما أثر سلبا على أمن هذه الدول و نظامها الإقليمي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة **فمن بين آثار التحول من الإسلام السياسي إلى الإسلام العسكري ما يلي :**

1- تأثر البنية المجتمعية : إن ظهور أفراد على قدر كبير من التطرف والعنف هو من أخطر ما يمكن التعرض إليه في إطار بنية المجتمع فكثير من الأسر إنشقت وقبائل تخالفت بسبب أفراد تبنوا العنف سبيلا و انضموا لجماعات الإسلام العسكري ،وصاروا أدوات هدم وقتل بدلا من أن يصير أدوات بناء وحياة في مجتمعاتهم.
2- تقلص الأمان : حدث تقلص في مساحات الأمان وسط الدول المغاربية، وهو تقلص نسبي فيما بينها، بمعنى أن نسبة الاضطراب والوهن الأمني ليست نفسها في كل الدول المغاربية فمثلا ليبيا أكثر أمانا وكذا نسبة الأمان في تونس أكثر منها في الجزائر وهذه الأخيرة هي أكثر دول المغرب العربي تعرضا لتهديدات الإسلام العسكري وتضررا من نشاطاته.
3- تأثر الأوضاع الاقتصادية : حيث أن توفر الأمن هو من أهم مشجعات النمو الاقتصادي والاستثمارات بأنواعها، فلما قلت نسبة الأمان عزف الكثير من المستثمرين الأجانب و

المحليين عن استثمار أموالهم في البلاد المغاربية، وهذا يشكل خطرا على إقتصادات الدول لاسيما على الدول غير الثروات، أي التي لا تملك المواد الطاقوية المهمة وتعتمد على المساعدات الخارجية والسياحية مما هو الحال في المغرب وتونس [1]، وهذا يقودنا إلى اعتبار الإرهاب سببا في تأخير مسيرة التنمية في البلاد المغربية وسببا في تعطيل النشاط الاقتصادي وتشويه صورة الإسلام والمسلمين وتضيق عليهم خارج عالمهم الإسلامي.

وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي يعتبر إرهاب دوليا لا يقتصر تهديده فقط على الدول المغاربية، إذ يخشى مواطني الإتحاد الأوروبي مثلا من تسرب الإرهاب إلى مجتمعاتهم عبر أفكار راديكالية يعمل رجال الدين متشددون على نشرها بين الجاليات المسلمة في تلك البلدان، مستغلين حرية الرأي والتعبير، مما يخلق مناخا يساعد على بناء خلايا نائمة يستثمرها الإرهاب ساعة يشاء، فبريطانيا مثلا قامت بدراسات داخل مجتمعها كشفت لها زيادة التشدد بين الشباب المسلم الذي يعيش في هذا البلاد ما زاد من مخاوفها أكثر من الإرهاب[2].

ويتابع خبراء الأمن و مكافحة الإرهاب في أوربا بقلق شديد تنامي نشاط وتأثير الحركات الإسلامية المتطرفة في منطقة المغرب العربي المحادي جغرافيا للقارة الأوروبية، وسط مخاوف حقيقية من خطر عبور الإرهاب الإسلاماوي من شمال إفريقيا إلى القارة الأوروبيةK و هدا ما يؤكده الخبيران الألمانيان "جويدو ستانيرج" و "زالف نويهوفن" رئيس مؤسسة **أبحاث الارهاب و السياسة الأمنية** على أنه هناك تزايد كبير لحالة الخطر على أوروبا[3]، مما جعل أروبا تفكر في وضع إستراتيجيات مع الدول المجاورة جنوب المتوسط، لمواجهة هذا التهديد خاصة و غيره من التهديدات التي تؤثر سلبا على القارة الخضراء و هذا ما سنوضحه في مستويات الدراسة اللاحقة.

المبحث الرابع: تحدي الحكم الراشد و التنمية المستدامة في المغرب العربي.

من المعروف أن النظام العالمي خلال الحقبة التي عقبت تفكك الاتحاد السوفييتي عرف تحولات بالغة، شغلت المجتمع الدولي و وضعت المفكرين و السياسيين أمام ظواهر و مفاهيم جديدة منها الأمن الإنساني، فبعد تطرقنا لظاهرة الإرهاب و تأثيرها على استقرارا الدول المغاربية

1) خالد إبراهيم المحجوبي، مرجع سبق ذكره.
2) محمد الأشهب، **"المغرب العربي و الهاجس الأمني"**، نقلا عن: **525. htmhttp://www.aqlem.com/article**
3) موقع قناة DW الألمانية، **"الإرهاب يدق أبواب أوربا عبر نافذة المغرب العربي"**، ، نقلا عن: **http://www.dw-world.de/dw/article/0,,2374386,00.html**

و المنطقة في المتوسط، بدا لنا أن هذا التحدي قد يمس و يؤثر سلبا على كيان الدولة كوحدة رسمية في التحليل بالرغم من انعكاساته السلبية على الأفراد، بمعنى أنه ارتبط كتهديد لأمن الدولة القومي أكثر من أمن الأفراد، لذا سنحاول في هذا المبحث التطرق لمتغير أو تهديد يمس أمن الأفراد مباشرة باعتبار الفرد مستوى للتحليل، و يتمثل هذا التهديد في مدى توفر مؤشرات ما عرف بـ" الحكم الراشد و التنمية المستدامة" داخل النظم السياسية للدول المغاربية، فبعد الحرب الباردة و دخول العالم في عصر العولمة شاع داخل الأوساط الأكاديمية المهتمة بالشؤون الأمنية استخدام هذين المصطلحين ، و التعامل معهما كمطلبين ضروريين يجب توافرهما داخل الدول لتحقيق أمن و استقرار الأفراد بالدرجة الأولى، وكذلك أمن الدولة و تماسكها داخليا. تماشيا مع المستجدات و التحولات التي عرفها النظام الدولي في هذه المرحلة.

المطلب الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري لـ "الحكم الراشد و التنمية المستدامة".

أولا: <u>ماهية الحكم الراشد(*) (تعريفه، أبعاده و آلياته)</u>.

أ- تعريف الحكم الراشد:

إن مفهوم "الحكم" Governance ليس مفهوما جديدا، بل إنه قديم قدم الحضارة البشرية لأنه ببساطة يعنى: "**عملية صناعة القرار والعملية التى يجرى من خلالها تنفيذ (أو عدم تنفيذ) القرارات**". جاء مفهوم الحكم الجيد ليضفى على مفهوم الحكم بعدا عقلانيا يحقق المستهدف من هذا الحكم بحيث يوفر مناخا لتنمية إنسانية بالبشر ومن أجلهم[1].

و كان أول استخدام لهذا المصطلح في المؤسسات المالية، ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، و ذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول عصر العولمة و ظهور فواعل جديدة فوق الدول كالمنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في

---

*) **الحكم الراشد**: يعرف كذلك بـ(الرشادة/ الحاكمية /الحكم العقلاني / الحكم الصالح / الحكم الجيد) ، بالإنجليزية "Good Governance " ، بالنسبة لأصل الكلمة ، نجد أن هناك تباين في انتساب أصل مصطلح الحكم إلا أن هناك تقارب كبير في تعريفه و نورد هذه التعاريف فيما يلي:

- ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني (1978) ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن "تكاليف التسيير" (1679) (charge de gouvernance) و بناء على أساس هذا التعريف، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة.

- كلمة الحاكمية أصلها إنجليزي فهو مصطلح قديم، أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية و خاصة في معاجم تحاليل التنمية، و يمكن شرحه بأنه " طريقة تسيير سياسة، أعمال و شؤون الدولة".

كما أن هذا المصطلح فرض لتحديد مجموعة من الشوط السياسية التي من خلالها وضعت في حيز التنفيذ المخططات التي تكتسب شرعية للعمل السياسي وفي نفس الوقت العلاقات مع الإدارة و مع القطب المسير و بقية المجتمع.

1) يسرى مصطفى، **" حول مفهوم الحكم الجيد"**، نقلا عن: **<u>525. htmhttp://www.aqlem.com/article</u>**

الانتشار الواسع لهذا المصطلح، و قد جاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية و مفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات و الأطر على كافة المستويات[1].

هناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحاكمية الرشيدة، وأغلب التعريفات تذهب ببعدها السياسي أكثر من الاتجاهات الأخرى، علماً بأن مسألة تفصيل التعريف تدخل بكافة شؤون الحياة[2]. و يرجع هذا الاختلاف و التعدد في التعاريف حول الحكم الراشد بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.... [3]، و سنحاول فيما يلي رصد أهم التعاريف حول هذا المصطلح: يقصد بالحاكمية "gouvernance" أسلوب وطريقة الحكم و القيادة، تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة. فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة و الشفافية في القرار[4].

و يشار كذلك للحكم الراشد على أنه مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة و مساندة المسيرين، لالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم، و غير قابلة للانتقاد أحيانا، كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير[5].

فالحاكمية الرشيدة هي عبارة عن حكم يقصد فيه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون الدولة، وهي تشتمل على الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتعمل على تفعيل مفهوم المشاركة فيما بينها[6].

ويمكن القول بأنها عبارة عن منظومة أو شكل الحكم الذي يعزز ويدافع عن حقوق الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات الشعوب والتنوّع في خياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، و يجب أن يؤدّي إلى تحقيق مصلحة الشعوب.

- **تعريف البنك الدولي:**

---

1) عبد الحميد الزيات، **التنمية السياسية**، ج 2، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص 158.

2) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، **سيادة القانون في الأردن- قراءات في متناول الشباب**، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردن، جوان 2007، ص 16.

3) عمراني كربوسة،**"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"**، نقلا عن موقع: **http://www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf**

4) الأخضر عزي و غالم بلطي، **" التنمية البشرية للحكم الراشد"**، نقلا عن: **http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-200605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm**

5) الأخضر عزي و جلطي غالم ، **"قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005، نقلا عن موقع المجلة: **http://www.uluminsania.com**

6) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 16.

يـعـرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

- عملية اختيار القائمين على السلطة و رصدهم واستبدالهم.
- قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها".

- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فان مفهوم الحاكمية الرشيدة: "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

- تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية:

وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) فان الحكم الراشد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"[1].

أما كلا من " ماركو رانيجيو" و " تيبولت" فيعرفان الحكم الراشد بأنه (هو تلك الأشكال الجديدة و الفعالة بين القطاعات الحكومية و التجمعات الخاصة بالمواطنين، أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل الحكومة) [2].

الملاحظ إذا من خلال هذا العرض لعدد من التعاريف للحكم الراشد، أنه بالرغم من اختلافها غير أنها تتفق ضمنيا أن الهدف النهائي و الرئيسي لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق رفاهية و استقرار و أمن الأفراد و الموطنين، لذلك يمكن أن نستخلص بأن الحكم الراشد تحديدا في سياقه السايسي هو : (هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم) [3].

1) المرجع نفسه، ص 16.
2) الأخضر عزي و غالم بلطي، **" التنمية البشرية للحكم الراشد"**، مرجع سبق ذكره.
3) حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004، ص97 .

و يتم تطوير أفراد المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطا وثيقا لإنتاج الحكم الراشد.

ب- أبعاد الحكم الراشد:

- البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها[1]، و يكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة و نزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، و هيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن[2].

- البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها[3].و تعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية و الوظيف العمومي، و هو ما يقتض أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية و المالية، و يكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، و يكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة.

- البعد الاقتصادي والاجتماعي: و الذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة و العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج و السلع و الخدمات على أفراد المجتمع[4]، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة [5].

ولعل مكمن التفاعل بين هذه الإبعاد الثلاثة يتضح لنا أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي

---

1) المرجع نفسه، ص97 .

2) James ROSENAU, **Globalization and governance**. governance. Blesk for suslsbution , in site: **http://www.fes.sle/apg/online.2003/ ARTRO.senau.PDF**

3) حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص97 .

4) درغوم أسماء، **البعد البيئي في الأمن الإنساني -مقاربة معرفية-**،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة ..... ، جوان 2008- 2009)، ص97 .

5) حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص97.

يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية (آليات الحكم الراشد)[1].و بناءا على توفر أو عدم توفر مجموعة من المؤشرات[*] التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة متكاملة فيما بينها يمكن قياس مدى صلاح و عقلانية الحكم داخل الدولة، و مدى مساهمة السلطة السياسية في توفير الأرضية المناسبة لتمتع الموطنين بمختلف حقوقهم و ضمانة حرياتهم.

كما أن الحكم الرشيد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنّما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة [2].

ج- عناصر الحكم الراشد:

تتحدد عناصر الحكم الراشد من خلال:

- **<u>الديمقراطية</u>:** تتجسد من خلال تعزيز ممارسة الديمقراطية المُصلِحَة والمبنية على أرض الواقع، بمعنى تجسيد نصوص القانون وترجمته بحياة ديمقراطية أساسها المشاركة وتمثيل الشعب والمحاسبة والمراقبة لأداء الحكومة، ومن خلال توفير الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد.
- **<u>حقوق الإنسان</u>:** من خلال تعزيز مفاهيم حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتتجّه خصائصها من خلال إشاعة مبادئ الاحترام وتعزيز الكرامة وعدم التمييز بين الأفراد والمساواة.
- **<u>سيادة القانون</u>:** بمعنى احترام المبادئ القانونية وحكمها والتي تساعد على إرساء قواعد العدالة وتفعيل آليات حلّ النزاعات بالطرق القانونية، و إلى المساواة أمام القانون، وحق التقاضي وأن تنظر القضايا محكمة مستقلّة وأن يكون القضاة والمحامون مستقلّون لا يخضعون لأي سلطان غير سلطان الحق والعدل، و يتم ذلك من خلال العمل على استقلالية الجهاز القضائي والرقابة على الانجاز.

1) عمراني كربوسة،**"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"**، مرجع سبق ذكره.

*) هذه المؤشرات تعتبر بمثابة معايير لقياس الحكم الراشد داخل الدولة، و قد وضع البنك الدولي 22 مؤشرا لاختيار و تحقيق الحكم الراشد، 12 منها يخص المساءلة و 10 يخص جودة الإدارة، و يتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 173 رتبة، بحسب عدد الدول، و بحسب معدل صلاح الحكم الراشد، و تتراوح علامة الدولة من الصفر إلى 100 حسب درجة صلاح الحكم.

- **<u>مؤشر المساءلة</u>** يخص أربع مجالات: (درجة انفتاح المؤسسات السياسية، درجة المشاركة السياسية و نوعيتها، درجة الشفافية و مدى تمتع الحكومة بالشرعية، درجة المساءلة السياسية و التي تضم الحقوق السياسية و حريات الأفراد)، أما بالنسبة **<u>لمؤشر جودة الإدارة</u>**: فيشمل (درجة الفساد، نوعية الإدارة، حقوق الملكية، احترام و تطبيق القانون، الإدارة المالية)، لاطلاع على المزيد أنظر: بشير مصطفى، الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح و الإدارة الراشدة

2) عمراني كربوسة،**"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"**، مرجع سبق ذكره.

– **مؤسسات المجتمع المدني:** إذ تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم عناصر الحاكمية الرشيدة، وعلى الدول أن تعمل على تشجيع إنشائها وتفعيل دورها في الشؤون العامة، وأن تعطيها الشرعية القانونية من خلال سنّ التشريعات التي تساعد بأداء دورها الرقابي والعملي وتحقيق مفهوم المشاركة في التنمية.

– **الإدارة الحكومية:** ضرورة وجود الإدارة الحكومية، يعني أن تعمل على إدارة الأموال العامة واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية في خدمة المجتمع ويكون الشعب شركاء في هذه الثروات وأن تؤمن بمبدأ تكافؤ الفرص وتقلّد الوظائف العامة تحت معيار المساواة وعدم التحيّز.

– **الإدارة غير المركزية:** على الحكومات وسلطات الدولة أن تقوم بتفويض صلاحياتها وسلطاتها لإدارات غير مركزية (لحكومة داخلية محلية) وبمشاركة واسعة من قبل أفراد المجتمع.

وذلك من خلال تعزيز حقوق الإنسان وتوعيته، لأن الحاكمية الرشيدة تتطلع إلى احتياجات المجتمع ككل، وليس فقد للحكومات، وهي توسع دائرة الحرية من خلال بناء نظام معرفي يعزز بناء و عصرنة النظام السياسي وترتيب أولويته(1).

د– آليات الحكم الراشد:

الحكم الراشد حسب تصور مركز دراسات وبحوث الدول النامية في جوهره هو إدارة شؤون الدولة، و يتكون من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادى أو جماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم، و الوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم(2)، و تتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز عل ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانفتاح السياسي، و لكن عموما يمكن تحديد أبرز هذه الآليات كالآتي:

– **الشفافية:** وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفّر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها. إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها(3).

– **المشاركة:** بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية

1) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.
2) المرجع نفسه،ص20.
3) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص20.

المنتخبة، تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. و في إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم. و يمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية[1]. كما تضمن المشاركة دور فعال للمجتمع المدني. ويجب أن يكون لجميع الرجال والنساء رأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء، وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة[2].

- **حكم القانون(سيادة القانون):** بمعنى أن الجميع، حكّاماً و مسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، و تكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية. وستناقش هذه المادة العلمية مفهوم سيادة القانون كأحد خصائص الحاكمية الرشيدة بأسلوب علمي ومتخصص[3].
- **المساءلة:** بمعنى أن يكون جميع المسئولين والحكّام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء[4].
- **الإجماع:** بمعنى أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معيّنة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات[5].
- **المساواة:** يخضع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحاكمية الرشيدة، فهم متساوون بالحقوق والحريّات والكرامة[6].
- **الكفاءة:** الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدّم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية

1) بومدين طاشمة،" **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**"، نقلا عن: http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-t197.htm
2) ميلاط عبد الحفيظ ،" **الآليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر و العالم العربي**"، نقلا عن: **http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f4/topic-t1108.htm**
3) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص20.
4) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 21.
5) المرجع نفسه، ص 21.
6) المرجع نفسه، ص 21.

المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع[1].

- **العدل:** والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلّع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة و المهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.
- **الرؤية الإستراتيجية:** حسب مفهوم الحاكمية الرشيدة، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتّى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحاكمية الرشيدة، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول[2].
- **اللامركزية:** إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكّل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحاكمية الرشيدة، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى[3].

ويعتبر البعض بأن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض، وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصل إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم[4].

إذن السياسات التي ترسمها الحاكمية يجب أن تكون منهجية و تلبي مصالح المواطنين عامة، و بالتالي تحقق لهم التمتع بكافة الحقوق والحريات دونما أي تمييز وعلى قدم المساواة ، و بالتالي استيعاب مضامين المن الجديد بمفهومه الموسع و الذي يركز في جوهره على ضمان امن الأفراد داخل دولهم أو تحقيق الأمن الإنساني للمواطنين، وذلك يتم من خلال توفير آليات مناسبة تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام، ويوجب الاحترام لسيادة القانون، وضمان الشفافية وحرية تداول المعلومات والوثائق

1) المرجع نفسه، ص 21.
2) المرجع نفسه، ص 21.
3) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص ص 21 -22.
4) المرجع نفسه، ص 22.

الحكومية ضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الرأي[1].

ثانيا: ماهية التنمية المستدامة(تعريفها و مؤشراتها).

تنطوي الحياة العالمية المعاصرة على أكثر من دلالة حقوقية وسياسية واجتماعية، تشكل في وجه من وجوهها، فلسفة قوامها أمن الإنسان الذي يتعين تحريره من الظلم والاستبداد والخوف، وهدفها ضمان الحرية والمساواة والتضامن والتنمية المستدامة، وأداتها إرساء دولة الحق والقانون.

و قد برز مفهوم أمن الإنسان في السنوات الأخيرة باعتباره جوهر مفهوم الأمن الوطني الذي يهتم بأمن الدول[2]، و ارتبط في أحد أهم أبعاده و مستوياته بما أصبح يعرف بـ" **التنمية المستدامة**".

أ- تعريف التنمية المستدامة(*):

مر مفهوم التنمية بأربع مراحل: في أولاها، جرى التركيز على النمو الاقتصادي. وفي ثانيتها، على التنمية البشرية. وفي ثالثتها، على التنمية البشرية المستدامة. وفي رابعتها، على التنمية الإنسانية بمعناها الشامل. ولعل مقولة التنمية أمست اليوم محوراً مشتركاً لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها،

1) المرجع نفسه، ص 22.
2) عبدالله تركماني، **"التنمية المستدامة وأمن الإنسان في البلدان العربية"**،خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، نقلا عن موقع المركز:**http://www.mokarabat.com/s7388.htm**

*) بين عام 1972 و عام 2002 استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة ،الأول عقد في ستوكهولم (السويد) عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، و الثاني عقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، و الثالث انعقد في جوهانسبورغ(جنوب إفريقيا) في سبتمبر 2002 تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة .في عام 1972 أصدر نادي رذوماذ تقريره الفريد (حدود النمو)، الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية ، و أنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل ، وفي عام 1980صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية للصون،نبهت هذه الوثيقة الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة و قدرة النظم البيئية على العطاء، ولما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة و التنمية عام 1992 ، برزت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني و العالمي .ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة (برنامج العمل في القرن الحادي و العشرين : أجندة تضمنت أربعين فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية (الزراعة ، الصناعة ، الموارد الطبيعية) و التنمية الاجتماعية (الصحة ، التعليم)، و في مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها. في 2002انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة ، ، ليراجع حصيلة إستجابة العالم لفكرة التنمية المتواصلة ،إذا فالتطور من فكرة بيئة الإنسان 1972 إلى فكرة البيئة و التنمية 1992 إلى فكرة التنمية المتواصلة 2002، ينطوي على تقدم ناضج .ذلك أن العلاقة بين الإنسان و البيئة لا تقتصر على أثار حالة البيئة على صحة الإنسان كما كان الظن 1972، إنما للعلاقة وجه آخر هو أن البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الإنسان بجهده و بما حصله من المعارف العلمية و الوسائل التقنية إلى ثروات ، تحويل الموارد إلى ثروات هو جوهر التنمية.

وقد عرّف إعلان " الحق في التنمية " الذي أقرته الأمم المتحدة في العام 1986 عملية التنمية بأنها " عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ". وحتى لا تظلم الأجيال القادمة، بسبب استنزاف الأجيال الحاضرة لجميع الموارد، ظهر ما يعرف بـ " التنمية المستدامة " والتي جاء تعريفها في مؤتمر الأمم المتحدة عام 1987 بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة "[1].

إنّ التنمية المستدامة تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي: نظام حيوي للموارد، و نظام اقتصادي، و نظام اجتماعي. ويعني النظام الأول القدرة على التكيّف مع المتغيّرات الإنتاجية البيولوجية للموارد لعملية التخليق والإنتاج، لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة وليس جائرة الاستخدام. أما النظام الاجتماعي فيعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع. وأخيراً النظام الاقتصادي، وهو يعني القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلى: التحسن المستمر في نوعية الحياة، والقضاء على الفقر المدقع داخل المجتمع، والمشاركة العادلة في تحقيق مكاسب للجميع، و تحسين إنتاجية الفقراء، وتبنّي أنماط إنتاجية واستهلاكية مستحدثة، والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع.

إذا فالتنمية المستدامة جاءت لتعبر على مفهوم موسع للتنمية التي اقتصرت في بداياتها على الشق الاقتصادي، فالتنمية المستدامة حسب هذا المنظور الجديد هي عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات في الهياكل الاجتماعية و السلوكية و الثقافية و النظم السياسية و الإدارية، فهي تعني النهوض الشامل للمجتمع بأسره بما في ذلك قدرات الإنسان العقلية و المادية، و فتح أكبر عدد ممكن من الخيارات أمامه بما يسمح بتحقيق طموحاته في

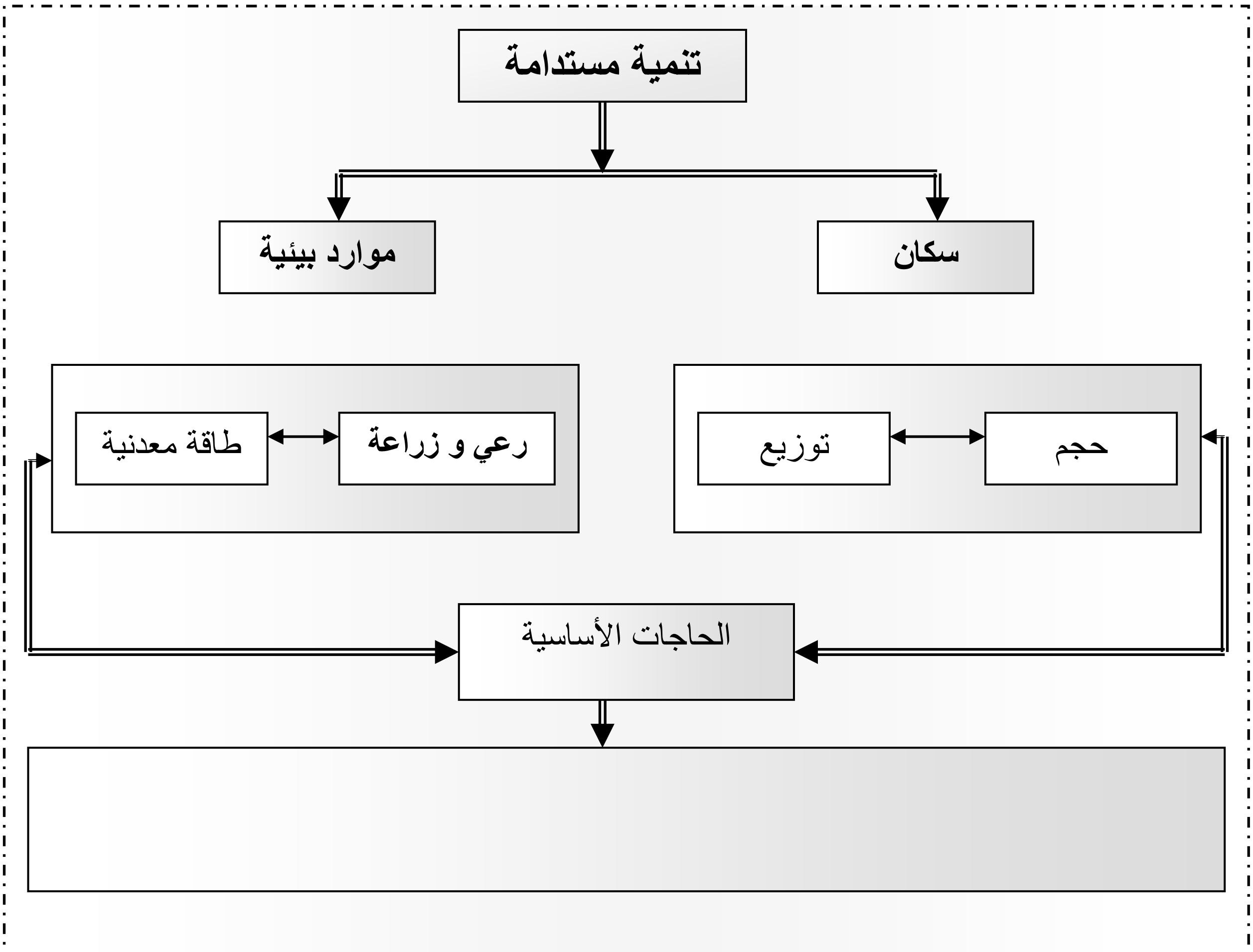
1) عبدالله تركماني ، مرجع سبق ذكره.

شتى المجالات[1]، مع التركيز طبعا على عنصر الاستمرارية التي تراعي حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من نتائج هذه العملية التنموية المستمرة.

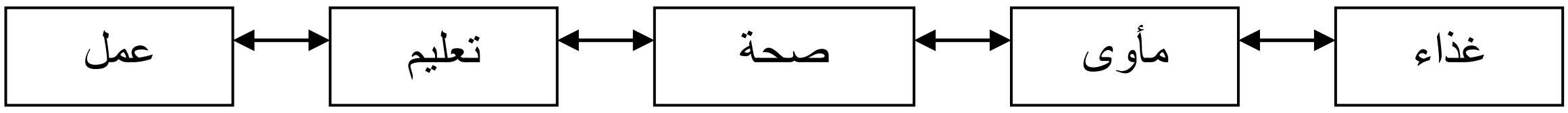
و هذه العملية التي تقوم بها الدولة الهدف منها الإقلال من الفقر و كفالة التعليم و توفير الخدمات الصحية و إشباع الحجات الأساسية للأفراد بشكل مستمر و متواصل، أي أن الأجيال المقبلة ستكون لها نفس القدرة على التطور كالجيل الماضي[2].

و الشكل التالي[3] يوضح دور التنمية في التوزيع و الإدارة المتوازنة للموارد و حسن تسييرها لتلبية حاجيات الأساسية للمواطنين:

دور التنمية المستدامة في تلبية الحاجيات و توزيعها



الاقتصادية، الرباط، ،العدد 22، 2000، ص 7.
3) جميل الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 67.



هـذا الشـكل يوضـح أن التنميـة المسـتدامة تعمـل علـى ضـبط التزايـد المفـرط و الغيـر مـنظم للسـكان، بسـبب العلاقـة العكسـية بـين السـكان و مسـتوى المعيشـة، فكلمـا زاد عـدد سـكان كلمـا فـتح ذلـك المجـال لاحتمـالات زيـادة الفقـر و التخلـف، بسـبب عـدم قـدرة الدولـة علـى تلبيـة حاجيـات السـكان المتزايـدة مقابـل النـذرة فـي المـوارد، كمـا تتضـمن عنصـر التوزيـع العـادل و المتـوازن لهـذه المـوارد بطريقـة عقلانية تسمح بتلبية حاجيات كل المواطنين.

تعتبـر التنميـة المسـتدامة ظاهـرة مركبـة تشـتمل علـى أبعـاد متعـددة، و قـد أصـدر تقريـر عـن معهـد المـوارد العالميـة يتضـمن 20 تعريفـا للتنميـة المسـتدامة، اشـتمل علـى مختلـف أبعادهـا، بحيـث قسـم هـذه التعـاريف إلـى أربعـة مجموعـات: اقتصادية و اجتماعية و بيئية و تكنولوجية(1):

- **فعلـى الصـعيد الاقتصـادي:** تعنـي التنميـة المسـتدامة بالنسـبة للـدول المتقدمـة إجـراء تخفـيض اسـتهلاك الطاقـة، أمـا بالنسـبة للـدول المتخلفـة فهـي تعنـي توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة و الحد من الفقر.
- **أمـا علـى الصـعيد الاجتمـاعي و الإنسـاني:** فإنهـا تعنـي السـعي مـن أجـل اسـتقرار النمـو السـكاني، و رفـع مسـتوى الخـدمات الصـحية و التعليميـة خاصة في المناطق الريفية.

1) محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة، و وسائل الحماية منها**، ط1، مكتبة و مطبعة الشعاع، الإسكندرية، 2002، ص 94.

- **أما على الصعيد البيئي:** فهي تعني حماية الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية و الموارد المائية.
- **و على الصعيد التكنولوجي:** فهي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، و تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة و الضارة بطبقة الأوزون، و يتم البحث عن مصادر الطاقة البديلة كاستخدام الطاقة الشمسية و كذا استبدال الوقود بالكهربا في عربات النقل.

بالرغم من اختلاف هذه التعاريف حول مضامين التنمية المستدامة، غير أن القاسم المشترك بينها يكمن في أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، و ألا تؤدي إلى دمار و استنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية و التكنولوجية السائدة [1].

إذا و بناءا على هذا يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي: **عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة و متكاملة في أبعادها الاقتصادية الاجتماعية، السياسية و الثقافية البيئية[2]، تستطيع الدولة من خلالها تحقيق متطلبات الأمن الإنساني الشامل.**

ب- مؤشرات التنمية المستدامة:

يمكننا تحديد العديد من المؤشرات أهمها[3]:

- **التمكين:** وذلك بتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم عن طريق تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات لحكم ، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية المجتمع المدني.

---

1) المرجع نفسه، ص 94.
2) محمد مصطفى الأسعد، **"التنمية و رسالة الجامعة في الألفية الثالثة"**، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2000، ص 22.
3) عمراني كربوسة،**"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"**، مرجع سبق ذكره.

- **التعـــاون:** وفيـــه تضـــمين لمفهـــوم الانتمـــاء والانـــدماج والتضـــمينية كمصـــدر أساســـي لإشـــباع الـــذاتي الفـــردي، حيـــث التعـــاون هـــو التفاعـــل الاجتمـــاعي الضروري.
- **العدالـــة فـــي التوزيـــع:** وتشـــمل الإمكانـــات والفـــرص ولـــيس فقـــط الـــدخل كحـــق الجميع في الحصول على التعليم.
- **الاســـتدامة:** وتتضـــمن القـــدرة علـــى تلبيـــة حاجـــات الجيـــل الحـــالي مـــن دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة، وحقها في العيش الكريم
- **الأمـــان الشخصـــي:** و يـــتضمن الحـــق فـــي الحيـــاة بعيـــدا عـــن أيـــة تهديـــدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير.

ثالثا: <u>طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية المستدامة.</u>

بعـــد تطرقنـــا بعـــرض مفهـــوم الحكـــم الراشـــد الـــذي يعتبـــر الطريقـــة المثلـــى فـــي إدارة شـــؤون الحكـــم، و كـــذلك التنميـــة المســـتدامة التـــي تشـــير إلـــى الاســـتغلال العقلانـــي و المتـــوازن للمـــوارد، نحـــاول مـــن خـــلال هـــذا العنصـــر التعـــرف علـــى طبيعـــة العلاقـــة بينهمـــا، فهـــل يمكـــن الحـــديث عـــن حكـــم راشـــد دون تنميـــة مســـتدامة؟ و هـــل تطبيـــق و مســـتقبل التنميـــة المســـتدامة فـــي الـــدول مرهـــون ومـــرتبط ارتباطـــا مباشرا بتطبيق مؤشرات و آليات الحكم الراشد؟

فـــي ظـــل التطـــورات الكبيـــرة و المســـتمرة التـــي تشـــهدها مختلـــف أدبيـــات التنمية،توصـــلت مختلـــف الدراســـات المعاصـــرة إلـــى إمكانيـــة حصـــر الشـــروط السياســـية، حيـــث تـــم إعـــادة توجيـــه دراســـات التنميـــة نحـــو مســـارات جديـــدة تؤكـــد علـــى صـــلاحية مجموعـــة مـــن القـــيم والآليـــات الصـــالحة للتطبيـــق علـــى كافـــة المجتمعـــات بـــدون تمييـــز بحيـــث يقـــود الالتـــزام بهـــا بالضـــرورة إلـــى حســـن الحكـــم أو الإدارة الجيـــدة لشـــؤون الدولـــة و المجتمـــع (الحكـــم الراشـــد) والـــذي تـــرتبط بـــدورها بكـــل مـــن الشـــفافية و توســـيع نطـــاق المســـاءلة، وعلـــى هـــذا النحـــو بـــرزت مفـــاهيم حســـن الحكـــم و الشـــفافية والمســـاءلة كشـــروط سياســـية للتنميـــة فـــي ظـــل المســـتجدات علـــى الســـاحة الدوليـــة، كمـــا تنـــامى علـــى نفـــس الصـــعيد الاهتمـــام بمجموعـــة المخـــاطر التـــي يمكـــن أن تهـــدد تواصـــل العمليـــة التنمويـــة ومـــن أهمهـــا الفســـاد الإداري والسياســـي، نظـــرا لمـــا

تمثلـه مـن تـأثير سـلبي علـى كـل مـن مشـروعية النظـام واسـتقراره فـي كثيـر مـن دول العالم الثالث[1].

يـنعكس مفهـوم الحاكميـة الرشـيدة وأثرهـا علـى التنميـة مـن خـلال تعزيـز مفهـوم الديمقراطيـة والـذي يعتمـد أساسـا علـى المشـاركة بـين جميـع أفـراد المجتمـع فـي إدارتـه وتنميتـه، ولكـون التنميـة بمفهومهـا الشـامل مرتبطـة ارتباطـا وثيقـا بالديمقراطيـة وتعزيـز العـدل وتحقيـق المسـاواة وسـيادة القـانون، علـى جميـع الحكومـات أن تراعـي فـي سياسـاتها نشـر وتعميـق مفـاهيم الديمقراطيـة مـن تعدديـة حزبيـة واحتـرام الـرأي والـرأي الأخـر وفـتح مجـالات للحـوار وحريـة صـحافة مسـؤولة وإجـراء الانتخابـات النيابيـة بشـكل مسـتمر ودورات منتظمـة، وأن تعمـل الحكومـات علـى تعزيـز مفهـوم الشـراكة مـن اجـل التنميـة تحـت مظلـة سـيادة القـانون مـن جهـة ومشـاركة ممثلـي الشـعب فـي صـياغة السياسـات العامـة للدولـة مـن جهـة أخـرى[2]، وفـي حـديث لــ"اندرونا سـوس" مـدير الوكالـة الأمريكيـة للتنميـة الدوليـة فـي واشـنطن يـوم 26 مـاي 2005 أشـار: أن منظمـات المجتمـع المـدني والأحـزاب السياسـية التـي كانـت مقموعـة ، سـاعد اليـوم بصـورة متزايـدة علـى انتشـار الديمقراطيـة فـي العـالم النـامي ، فوكالتـه تهـدف إلـى توسـيع الحريـة والتنـافس السياسـيين ، وتـرويح العدالـة وحقـوق الإنسـان عـن طريـق حكـم قـانون محسـن ، وتقويـة المحاسـبة فـي الحكومـات بمسـاعدة الـدول علـى إنشـاء أحكـام وأنظمـة قضـائية ، كمـا نبهـا وأشـار إلى أن: (التنمية وإعادة البناء لن تعملا بصورة جيدة بدون حكم رشيد) [3].

و بالتـالي علـى الحكومـات أن تراعـي فـي صـيغتها للتشـريعات وفـي إطـار تطبيـق سياسـتها لمفهـوم الحاكميـة الرشـيدة مـن منطلـق علاقتهـا بالتنميـة بـان تعمـل علـى المسـاعدة بشـكل كبيـر إلـى توسـيع دائـرة المشـاركة العامـة لأفـراد المجتمـع مـع التركيـز علـى فئـة الشـباب القـادرة علـى تنميـة مفهـوم الشـراكة مـن اجـل الإصـلاح والـذي عـادة مـا يحمـل شـعار التنميـة والنهـوض بالمجتمعـات ومـن أجـل ذلـك كلـه فلا بد من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات واتخاذها[4].

1) الأخضر عزي و غالم جلطي، **"التنمية البشرية للحكم الراشد"**، مرجع سبق ذكره.
2) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 31.
3) كاترين ماكونيل ، نشرة واشنطن ، مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، **"هناك تحول عميق نحو الديمقراطية في أنحاء العالم** ، واشنطن يوم 26ماي 2005 ، نقلا عن: **www.usinfo.state.gou/xarchives/display.htm**
4) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 31.

و يمكن إطلاق الحكم من خلال علاقة الحاكمية الرشيدة بالتنمية من خلال تحديد ماهية الحكم الرشيد على أنها علاقة إدارة الحكم أو إدارة الدولة ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان[1].

نستخلص من هذه الشروحات والمفاهيم أن الحاكمية الرشيدة مرتبطة ارتباطا وثيقا وهي ضرورية لإتمام عملية التنمية وخصوصا التنمية المستدامة. **ويمكن أن نحدد عناصر الحاكمية الرشيدة وعلاقتها بالتنمية من خلال المرتكزات التالية**[2]:

1-ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة.

2-احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.

3- التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

4- احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.

5- إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.

6- اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد.

1) المرجع نفسه، ص 31.
2) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

ومن خلال تمكين العلاقة بين الحاكمية الرشيدة ومفهوم التنمية على الدولة أن تقوم بتشجيع الاستثمار، وبالأخص استثمار الموارد البشرية، والمساعدة بالقضاء على الفقر والبطالة.

إن الحكم الرشيد وسيادة القانون وأثرهما على التنمية ستساعد إلى حد كبير في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع وخصوصا بين الجنسين من جهة، وإلى الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وغيرها ومساعدة الفئات المهمشة والمشاركة في شؤون الحياة العامة والمحافظة على حقوق الإنسان واحترام الآخرين وتعزيز نظام دولة القانون ومؤسساتها المبنية على المحافظة على موارد الدولة وطريقة استثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة وتخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية ولأي تقصير تجاه الوطن والمواطن.

ومن خلال ما تم ذكره فان الحاكمية الرشيدة يمكن أن تقاس من خلال تحقيق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة، والصحة والمسكن والطعام، والمساواة في التعليم، والأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية وإجراء الانتخابات وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للمجتمع، بالإضافة إلى فرص بناء إعلام حر حيث يتطلب ذلك توافر بيئة تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية وتعطي الحق لكل إعلامي في ممارسة دوره المهني دون مراقبة مسبقة أو ضغط سياسي أو آمني أو مالي ودون ضغط وإكراه مجتمعي ، وكل هذه السبل الرامية لتعزيز مبدأ الحاكمية الرشيدة تعمل على إدخال الاصلاح كتطلع منشود للمجتمعات العربية[1].

المطلب الثاني: واقع الحكم الراشد و التنمية المستدامة في المغرب العربي.

بناءا على مؤشرات الحكم الراشد و التنمية المستدامة التي تطرقنا إليها، سنحاول من خلال هذا العنصر التعرف على مدى تمكن الدول المغاربية من

1) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 31.

استيعاب تلك الآليات و العناصر الكفيلة بإرساء حكم رشيد يتضمن تنمية مستدامة فعالة مطبقة بشكل صحيح على أرض الواقع.

فإلى أي مدى يمكن الحديث عن حكم راشد و تنمية مستدامة بدول المغرب العربي؟ و هل تشهد هذه الأخيرة تنمية مستدامة على ضوء آليات الحكم الراشد؟

أولا: واقع الحكم الراشد و الديمقراطية في المغرب العربي

يتضمن الحكم الراشد في طياته مقومات الديمقراطية الحقيقية، التي تقوم على مبدأ تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين عبر عملية اختيار القائمين على السلطة و رصدهم واستبدالهم في إدارة و تسيير شؤون الدولة، و يكفل لهم مجموعة من الآليات التي تمنحهم الحق في متابعة اختياراتهم و قرارات المسؤولين و فق مبدأ المسائلة و كذلك الشفافية و غيرها من مبادئ الحكم الرشيد – السالفة الذكر-.

و يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي شغلت طموح المجتمع السياسي بدول المغرب العربي، فكل الفاعلين السياسيين يعلقون آمالا واعدة على المرحلة الراهنة، ويستبشرون خيرا بما قد يحصل، سيما و أن فكرة الانتقال نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحرياته و بفائدة التعددية السياسية، قد فرضت نفسها على أولئك الذين يعارضونها.

فالديموقراطية أصبحت تحتل القيمة الأولى في سلم المعايير السياسية، كما أضحت مطلبا من بين المطالب الاجتماعية الأولى، بل من الضرورات والاحتياجات الأولى التي أصبح المواطن المغاربي في حاجة ماسة إليها[1].

لقد ساهمت العديد من العوامل الداخلية (الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية، أزمة المشاركة السياسية، وعي المجتمع المدني و النخب السياسية بضرورة التغيير)،و كذلك الخارجية (الموجة العاتية ضد الأنظمة الشمولية التي رافقت التغيرات التي أصابت النظام السياسي الدولي)، في تحريك رياح التغيير و النقلة السياسية في المغرب العربي، ابتداءا من نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات، حيث تم تسجيل خطوات مهمة على درب الإصلاح السياسي و الإداري بهذه الدول، عن طريق تحقيق بعض المنجزات الديمقراطية الهامة الممثلة في المراجعات الدستورية التي طالت

1) أمحمد الداسر، **"التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"**، ص 01. نقلا عن:
www.shebacss.com/docs/poadt009-09.pdf - Yémen

جل الدول المغاربية، و تسجيل خطوات اقتصادية و اجتماعية هامة، و كذا تنمية حقوق الإنسان، و قد ساهم في تحقيق هذه المنجزات و لو نسبيا

انخراط النخب المغاربية في عملية التحول الديمقراطي[*] [1].

لكن رغم هذه المحاولات للانتقال نحو الديمقراطية في دول المغرب العربي، فالوضع السياسي يبقى يعاني الكثير من النقائص على صعيد طبيعة نظم الحكم الغير ديمقراطي، بالرغم من انتقالها الديمقراطي، الذي اقتصر حسب الدارسين على الجوانب الشكلية الصورية للتحول دون أن يمس جوهر الديمقراطية الفعلية.

فهذه الإصلاحات و التغييرات نحو تطبيق الديمقراطية و الحكم الراشد صوحبت بالعديد من النقائص و التي حدت بشكل كبير و شكلت عوائق أمام التحول الفعلي نحو الديمقراطية في الدول المغاربية، فبالاعتماد على مؤشرات و مقاييس الحكم الراشد التي اعتمدها البنك الدولي فعلى مستوى مؤشر المسائلة الذي ينطوي على الانفتاح السياسي و درجة المشاركة السياسية و نوعيتها و كذلك الشفافية و المسائلة السياسية، فنلاحظ أن الدول المغاربية لا تعرف مشاركة سياسية فعالة، بل تشهد عزوف سياسي، و هذا راجع لأزمة الهوية و الشعور بالاغتراب داخل نفس الوطن[2]، إضافة إلى انتشار ظاهرة الولاء القبلي أو الولاء لجماعة معينة، هذا من شأنه أن يضعف إقبال لمواطنين على المشاركة في وضع السياسات العامة للدولة أو الانتخابات، كما أن الحكم في المغرب العربي يتميز بوجود قاعدة ضيقة و مغلقة و غير شفافة للمعلومات و لعملية صنع القرار بشكل عام و صنع السياسات بشكل خاص، كما أن نسبة قبول الشعوب المغاربية للحكومات القائمة ضئيلة، إذ لا نلتمس التفاف شعبي كبير و هذا ما يفسر لنا ظاهرة الانقلابات (في موريتانيا مثلا) [3]، لأن الأنظمة المغاربية كثيرا ما تستند في وجودها إلى المشروعية التاريخية (

---

*) فمعظم الدول المغاربية عرفت انتقالا نحو الديمقراطية ،و أصبحت نظمها تشمل مظاهر هذا الانتقال نحو الديمقراطية من دستور و تعددية و أحزاب سياسية، و كذلك فصل للسلطات و غيرها من المظاهر التي توحي بأنها دول ديمقراطية،حيث انتقلت **الجزائر** خلال أواخر حكمه من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية سنة 1989 بناء على الدستور الجديد، كنتيجة للاضطرابات والاحتجاجات المسلحة لسنة 1988 في نطاق ما اصطلح عليه بخريف الغضب. وهكذا ظهرت على الساحة السياسية الجزائرية ما يربو على خمسين تنظيما سياسيا من أبرزها جبهة الإنقاذ الإسلامية، آما أجريت في الجزائر انتخابات تشريعية سنة 1991،وفيما يتعلق بتونس، فإنها كذلك أقدمت على عدة انتخابات بلدية وتشريعية ورئاسية، من أجل إفراز مؤسسات تمثيلية حقيقية تذوب فيها الخلافات الداخلية بين مختلف الفرقاء السياسيين،وتتميز تونس بخاصيتين هامتين :- وجود حزب مهيمن على الحياة السياسية والدستورية بالبلاد ،- التوجه الليبرالي الذي نهجته البلاد منذ الاستقلال. وقد عمل **المغرب** في البداية على ترسيخ مفاهيم وأسس الإدارة الحديثة باعتماد أساليب المركزية الإدارية و اللامركزية الإداري ثم اللامركزية الإدارية، وذلك لبناء ديمقراطية محلية تدريجيا، رغم الصعوبات المتمثلة في ضعف المستوى الفكري والمادي للساكنة المغربية.

1) أمحمد الداسر، مرجع سبق ذكره، ص 12.

2) بشير مصطفى، **"الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح و الإدارة الراشدة"**، مداخلة ضمن: الملتقى العلمي حول "الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات"، تنظيم:جامعة ورقلة، ، 2005. ص 29.

3) بلعيد منيرة، محاضرة في مقياس" **سياسات التنمية"**، ألقيت على طلبة السنة الثانية، علوم سياسية، جامعة قسنطينة،2007-2008.

الثورية)، إضافة إلى غياب استقلالية السلطات، ففي الجزائر رئيس الهيئة التنفيذية له الحق في التشريع، كذلك و عدم استقلالية الجهاز القضائي، فلا يمكن الحديث عن قضاء نوعي دون أن تتوفر لدى القاضي ضمانات دستورية لحمايته من الضغوطات السياسية و المعنوية و المادية[1]، فدستوريا يعتبر القضاء مستقلا عن السلطات الأخرى في الأنظمة السياسية لهذه البلدان، إلا أن القضاء في المغرب العربي يبقى يعاني من الكثير من الاختلالات بسبب التأثير الممارس على قراراته من طرف السلطة التنفيذية، كما انه يبقى عملية ذات وجهين: فمن جهة يستعمل لتحقيق الحق بين الخصوم، و مرة يستعمل في قمع الحريات و التطاول على حقوق الآخرين كما هو الحال حينما يتم محاكمة معارضين سياسيين[2].

كما أن الدول المغاربية " الحكومات" مازالت تضع قيودا على حرية الإعلام و نشاط الجمعيات[3].

أما على مستوى مؤشر جودة الإدارة و الذي ينطوي على درجة الفساد و نوعية الإدارة، فنجد أن درجة الفساد في دول المغرب العربي مرتفعة بشكل كبير.

و سنحاول فيما يلي و بناءا على هذه المؤشرات و غيرها من مظاهر و الحكم الراشد رصد وضعية الدول المغاربية إنجازاتها الديمقراطية نحو تعزيز حكم راشد، مع التركيز بشكل مفصل على حالة الجزائر.

ففي حالة الجزائر:

نجد أن الجزائر عرفت انتقالا ديمقراطيا نسبيا خلال أواخر الثمانينيات، بعد تبني التعددية الحزبية و إصدار مراجعتين دستوريتين لسنتي 1989 و 1996، حولت من خلالهما تعديل المسار الديمقراطي ليكون أكثر واقعية بإضافة بعض القطع الضرورية لإحداث التحول[4]، بحيث ترسخت بعض مظاهر الممارسة الديمقراطية التي أقرها كل من دستور 89 و 96 ،و التي يمكن تلخيص أهم مظاهرها ، في النقاط التالية[5]:

1- مبدأ فصل السلطات: يتولى رئيس الجمهورية قيادة القوات المسلحة و يقرر السياسية الخارجية للدولة و يوجهها، و يرأس مجلس الوزراء وله حق إصدار العفو ويقوم رئيس الوزراء

1) زايري بلقاسم، **"الحكم الاقتصادي الرشيد و الكفاءة الاقتصادية"**، مداخلة ضمن: الملتقى العلمي حول "الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات"، تنظيم:جامعة ورقلة، ، 2005. ص ص 99- 100.
2) أمحمد الداسر، **"التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"**، ص 10، مرجع سبق ذكره
3) زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره. ص ص 99- 100.
4) أمحمد الداسر، مرجع سبق ذكره ، ص 12.
5) عبد الغفار رشاد القصمي، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي**، ط 2، مكتبة الآداب، القاهرة، 2006، ص 108.

ومجلس الوزراء بتنفيذ البرامج التي يقررها البرلمان،و هم مسؤولون أمام مجلسيه ويمكن المجلس الشعبي الوطني التصويت على الثقة بالحكومة وتوجيه اللوم رسميا لها(*).

2- استقلال القضاء والاعتقال: ينص الدستور الجزائري على استقلالية القضاء و يؤسس محكمة عليا تنظم أعمال المحاكم،ومجلس أعلى للدولة يتولى تقييم أعمال الجهات القضائية و الإدارية،والسلطة القضائية في الجزائر غير مستقلة بل تخضع لحد كبير إلى السلطة التنفيذية.

3- الانتخابات و التداول على السلطة: شهدت الجزائر العديد من الانتخابات في فترات مختلفة، و ذلك لتكريس المسار الديمقراطي منذ إعلان دستور 23 فيفري 1989،في 12 جوان 1990 دخلت الجزائر في مرحلة انتخابية محلية جديدة، حيت تعتبر أول انتخابات محلية تعددية منذ الاستقلال، هذه التعددية التي من سماتها العميقة السماح للمواطنين بالتعبير عن انتماءاتهم السياسية بكل حرية و ديمقراطية، لكن سرعان ما تم إجهاض مبكر لهذه الممارسة، بعد إلغاء العسكريين لنتائج هذه الانتخابات التي انتصرت فيها الجبهة الإسلامية للانقاد.

4-الأحزاب السياسية: عرفت الجزائر بعد دستور 1989، ظهور أكثر من خمسين تنظيما حزبيا، بمنطلقات فكرية و إيديولوجية مختلفة، و كان أهم هذه الأحزاب:

- **جبهة التحرير الوطني:** برز هذا الحزب مع الحرب التحريرية الجزائرية و تسلمت السلطة عام 1962 سنة الاستقلال و بقي الحزب الحاكم حتى الإعلان عن التعددية في الجزائر في فيفري 1989 ويعتبر حزب اشتراكي في الأصل اتجه نحو الوسط بعد مرحلة الانفتاح، برز هذا الحزب مع الحرب التحريرية الجزائرية و تسلمت السلطة عام 1962 سنة الاستقلال و بقي الحزب الحاكم حتى الإعلان عن التعددية في الجزائر في فيفري 1989
- **التجمع الوطني الديمقراطي:** تأسس هذه الحزب في فيفري 1997. لتأييد برنامج الرئيس الجزائري السابق " اليامين زروال" بعد أن رفضت جبهة التحرير المشاركة في الانتخابات الرئاسية
- **حركة مجتمع السلم:** تأسست هذه الحركة يوم 30 ماي 1991 سميت آنذاك بحركة المجتمع الإسلامي ثم غيرت اسمها إلى حركة مجتمع السلم ،
- **حركة النهضة:** تأسست في مارس 1989و كان يرأسها أنداك بن عبد الله جاب الله إلى أن غادرها في 1999
- **حزب العمال:** تأسس حزب العمال في 1990 و هو حزب سيادي من أصول "تروتسكي".

*) ويتألف البرلمان من "المجلس الشعبي الوطني" الذي تشكل عام 1963 ومن مجلس الأمة الذي أسس عام 1996 يضم المجلس الشعبي الوطني 380 عضوا منتخبا ،يضم مجلس الأمة 144 عضوا ويتولى رئيس الجمهورية تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة بينما يتم انتخاب بقية الأعضاء بالتصويت غير المباشر لمدة ست سنوات.

- **حركة الإصلاح:** حركة ذات توجيهات إسلامية معتدلة فكرية متشددة سياسيا أسسها سعد عبد الله جاب الله بعد خروجه من حركة النهضة سنة 1999 استطاعت ان تفرض نفسها كأول قوة معارضة في المجلس الشعبي الوطني.

5- المجتمع المدني و حرية التجمع : يكفل الدستور الجزائري حركة التجمع وحرية تكوين الجمعيات ولكن قانون الطوارئ لازال يفرض العديد من القيود على المجتمع المدني و حرية التجمع،وتخضع حرية التنظيم في الجزائر لأحكام "الأمر التشريعي الخاص بسن قانون عضوي ينظم عمل الأحزاب السياسية" ولقانون الاتحادات العمالية لعام 1990،ولقانون الطوارئ عام 1992،الذي يحرم على النقابات و الاتحادات الاتصال بالأحزاب السياسية.

6- حرية الصحافة والتعبير: حيث حققت الجزائر قفزة رائعة في مجال الإعلام و الصحافة في بداية الانفتاح حيث أصبحت تبث الحصص الحوارية و الندوات السياسية وظهرت حرية نقل و تحليل الخبر في التلفزيون الجزائري.

لكن هذه المظاهر ظلت حسب الدارسين جامدة و صورية، لم تعرف الجزائر من خلالها جوهر الديمقراطية الفعلي، و لم تكن عملية التحول الديمقراطي التي شرعت بها الجزائر منذ إقرار دستور شباط/ فبراير 1989، عملية سهلة أو يسيرة و إنما تخلل انتقال الجزائر من نظام حكم شمولي يرتكز على نظام الحزب الواحد، إلى نظام متعدد الأحزاب يتجه نحو السعي إلى التحول الديمقراطي، الكثير من العقبات والمعوقات التي أثرت بشكل جدي في مجمل عملية التحول الديمقراطي، وجعلتها في كثير من الأحيان أمام امتحانات عسيرة، جعلت كثيرين يشككون بإمكانية نجاحها(1).

و إذا رجعنا إلى تقييم التجربة الديمقراطية الجزائرية على ضوء مؤشرات الحكم الراشد و التسيير الإداري الجيد، نجد أن الجزائر كانت و مازالت تعاني الكثير من النقائص على هذا المستوى، فقد شهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا بموضوع الإدارة المحلية. وقد جاء هذا الإهتمام في إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الحكم Governance وتقليص أدوار الدولة ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دورا أكبر في عملية التنمية. وقد عبرت عن ذلك الاهتمام تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم تحت العديد من العناوين مثل "جعل الدولة أكثر قربا من الناس"، و"التحول إلى المحليات"، و"تحقيق

---

1) خيري عبد الرزاق جاسم ، **" التحول الديمقراطي في الجزائر"**، عن موقـع: مجلة الإسلام والديمقراطية(العدد13)، في:
http://www.demoislam.com/modules.php?name=News&file=article&sid=491

اللامركزية وإعادة التفكير". لذا فإن الإدارة المحلية تحتل مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي، كما تقوم بدور فعال في التنمية الوطنية، وتتميز بأنها إدارة قريبة من المواطنين نابعة من صميم الشعب[1].

من أجل المعرفة العملية لعلاقة تخلف البيئة السياسية و الإدارية و الاجتماعية و الثقافية بعجز بناء الحكم الراشد للإدارة المحلية في الجزائر، يمكن مقاربة الموضوع من خلال التطرق إلى **خصائص الحكم السيئ أو غير الصالح** (Poor Governance) و هذا حتى يسهل علينا **معرفة أسباب استمرارية العجز في التوصل إلى عمل تنموي إداري شامل في الجزائر، هذه الخصائص تتمثل في**[2]:

1- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة و المصلحة العامة، وبين المال العام و الخاص، و يتجه بشكل دائم إلى إستخدام الموارد العامة أو إستغلالها لصالح مصلحة خاصة.

2- الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، و لا يطبق مفهوم حكم القانون.

3- الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية و الإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي و المضاربات.

4- الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية و تدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة و سوء استخدامها.

5- الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة و مغلقة و غير شفافة للمعلومات ، و لعملية صنع القرار بشكل عام ، و عمليات وضع السياسات بشكل خاص .

6- الحكم الذي يتميز بوجود الفساد و انتشار آلياته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

و إذا كانت هذه الخصائص تشترك فيها معظم مناطق العالم، فإن الدول العربية و من بينها الجزائر تعد إدارة الحكم فيها أضعف من كل مناطق العالم الأخرى. و هذا ما بينته دراسة البنك الدولي وتقرير التنمية الإنسانية العربية.

وبناءا على هذه الخصوصيات التي يثبت واقع المجتمعات المستضعفة صحتها، فإنه لا يصعب على من يراقب العمل التنموي الإداري في الجزائر أن يلاحظ مدى فشل الحكومات المتعاقبة وعجزها منذ الاستقلال 1962 إلى اليوم في تهيئة بيئة ملائمة لبناء حكم صالح، ومدى

---

1) بومدين طاشمة ، **" الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر "**، نقلا عن: **http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-t197.htm**

2) المرجع نفسه.

تخلف نسقها السياسي والإداري و عجزه في مواجهة الضغوطات الإنمائية، و في تحقيق طموحات المواطنين و تلبية احتياجاتهم بالمستوى المطلوب.

على هذا الأساس، و في محاولة لرسم إطار واضح و محدد حول خصوصية بيئة الإدارة المحلية الجزائرية، يمكن القول أن جميع هذه الخصوصيات ترتبط أساسا بمشكلة التخلف السياسي والإداري. وبطئ عملية المشاركة الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى وضع حدود للقوة و النفوذ النسبي للمؤسسات الديمقراطية كالمجالس الشعبية المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني.

و في ظل هذا الإختلال البنيوي والوظيفي في توازن السلطات و ضعف النمو السياسي، نمت العديد من مظاهر الأمراض المكتبية (Bureaupathologie) وبخاصة إستشراء الفساد الإداري[1].

و هذا ما اعترف به خطاب السلطة إذ جاء فيه: (.. أن محاربة ما تفشى من ممارسات من مثل الفساد و الرشوة و المحاباة و التدخلات أضحى حتمية) ، كون هذه الممارسات تشكل السبب الرئيسي لتباطئ الإدارة و سوء تنظيمها و التي تقوض أركان العمل التنموي السياسي الشامل و تأتي على ثقة المواطن . لدا فمن الضروري (... وضع حدّ للسلوكات البيروقراطية التي تجمد المبادرات و تلحق وخيم الضرر باقتصاد البلاد والتنمية المحلية، ... وغياب الشفافية والتواصل، الذي يتناقض والحاجة إلى إدارة ناجعة، في خدمة المواطنين و الإصغاء لإنشغالاتهم، فالكسل والرشوة والآفات الاجتماعية والضياع والتسيب، كلها تنتشر يوما بعد يوم، و تنتشر بخطورة..) [2].

هذا بالإضافة إلى قناعة المواطن الجزائري وإدراكه المتزايد بأن الفساد مستشر في الأجهزة الإدارية المحلية. و مهيئة لانتشار أوسع لهذه الظاهرة في ظل **التغييب المستمر للشفافية، والمساءلة، والرقابة، وحكم القانون**.

كل هذا يدفعنا للتساؤل عن ماذا قدمت السلطات المحلية للمواطن ؟ و ما قيمة التكلفة التي دفعتها الخزينة العامة على تلك الخدمات ؟ ثم أن المشاريع الكبرى تنفق فيها الأموال الطائلة ثم تتوقف لأبسط الأسباب، و منها مشاريع إنعاش الاقتصاد، و القضاء على البطالة، و منها عقود الصفقات العامة. وكم كلفت القرارات الخاطئة الخزينة العامة ؟ وكم ضيعت الإدارة المحلية من فرص منذ الاستقلال سنة 1962 إلى اليوم 2012 للتنمية وفي مجالات مختلفة انعكست آثارها على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية وعلى العلاقة بين المواطن و أجهزة الإدارة العامة ؟ وما هو مبرر وجود أجهزة ومؤسسات تكاليفها أكبر بكثير من عائداتها ؟ و هل تحولت السلطة و

1) بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره.
2) بومدين طاشمة ، مرجع سبق ذكره.

المسؤولية في الجزائر من اعتبار أنها تكليف فأصبحت ترقية و تشريف ؟ و من مسؤولية وواجبات إلى حقوق و امتيازات ؟ وفي كل ذلك لماذا لا تحاسب القيادة البيروقراطية على نتائج عملهم فتحسب لهم أو عليهم ؟ (1)

كل هذه الأسئلة و غيرها التي يطرحها العام و الخاص تحتاج إلى إجابة علمية تصحح مسار العمل التنموي الإداري، و تنقية الجهاز البيروقراطي من الانحراف و الفساد.

كذلك ما يعزز إدراك المواطن بوجود الفساد على مستوى الإدارة العامة بشكل عام والمحلية بشكل خاص، هو تردي واقع هذه الإدارة، و التي كانت في حد ذاتها هدفا لعمليات الإصلاح الإداري، إذ سنت ترسانة من القوانين لإصلاح الإدارة المحلية منذ الاستقلال إلى اليوم ، من دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير جذري في فعالية هذا الجهاز، خاصة عندما قامت الدولة بمراجعة سياساتها الاقتصادية حيث سنت ترسانة من القوانين والتشريعات الجديدة ،و تخصيص أموال هائلة للاستثمار في ظل غياب المراقبة الفعالة للمال العام. كلها أسباب ساهمت في انتشار الفساد الموجود في إدارة الدولة، والتي هيأت الوضع لانتشار الفساد الكبير، خاصة سياسات الخصخصة التي شجعت عليها المؤسسات المالية الدولية، والتي خلقت طبقة جديدة من المقربين من مراكز القرار، و من ذوي المصالح المشتركة(2).

فعلى الرغم من وجود دوافع القوى الداخلية و الخارجية لإحداث التغيير في السياسات والقوانين حتى تتماشى والتحولات الاجتماعية الكبرى، إلا أن بيئة الإدارة المحلية ما زالت تعتمد في تعاملها مع البيئات الأخرى الاجتماعية و الاقتصادية بالإرث الإداري والتنظيمي الموروث، وسلوك القيادة البيروقراطية ما زال يستند على الأسلوب التقليدي القائم على سد الثغرات، و اتخاذ شكل رد الفعل في التعامل مع الأوضاع الجديدة. عوض الاعتماد على مدخل إدارة التغيير. **كل هذا أنتج الرداءة و الفساد لواقع الإدارة المحلية، هذا الواقع الذي يتلخص في(3):**

1- غياب المخطط الهيكلي العام، وعدم وضوح السياسات العامة للإدارة المحلية، مما أنتج ازدواجية وتضاربا بين المسؤوليات أدّيا إلى تكبيل الجهاز الإداري.

2- تضخم حجم العمالة في الوحدات المحلية وانخفاض مستوى أدائها، ومن شأن هذا أن يعقد الإجراءات الإدارية، و يضعف التواصل مع المواطنين، بالإضافة إلى كونه يعد هدرا لموارد الدولة.

1) المرجع نفسه.
2) بومدين طاشمة ، مرجع سبق ذكره.
3) المرجع نفسه.

3- عدم المساواة و تكافؤ الفرص الناتج عن المحسوبية و الوساطة، و عدم وضع المواطن في صلب اهتمام الإدارة.
4- ضعف التدريب الإداري و عدم انتظامه.
5- تسييس موظفي الجهاز الإداري المحلي، الأمر الذي أدى إلى ضعف اهتماماتهم بتنمية قدراتهم ومعارفهم الإدارية.
6- الاعتماد على الحلول المعدة مسبقا، و تقبل كل ما هو جديد دون مراجعة تجديد، ودون اعتبار الاختلاف في الظروف والبيئة الثقافية و الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية. لذلك لا بد من توفير الأصالة التي لا تستغني في جوهرها عن الإبتكار Innovation وعن الخلق و الإبداع Creativity لأن الإبتكار والإبداع عنصرا الأصالة، وهما في جوهرهما يشكلان توليد التجديد في ضوء الظروف والمستجدات البيئية.
7- بطئ حركة القوانين والتشريعات، وغياب المعايير العلمية مقارنة بالتغيرات والتطورات المجتمعية والعالمية والإدارية.
8- عدم القدرة على تغيير السلوك والقيم السلبية نتيجة وجود قوى تقاوم التغيير، الأمر الذي أدى إلى شيوع الفساد في الوسط الإداري المحلي، وغلبة المصالح الشخصية على المصالح العامة و ضعف الرقابة الإدارية.
9- إخفاء حقيقة الإخفاقات وعدم الاعتراف بالمشكلات أمام الرأي العام، و هذا الإخفاء يعتبر عاملا سلبيا في وجه برامج و خطط و إستراتيجيات محاربة الفساد.
10-انتشار المظاهر السلبية في المؤسسات الإدارية المحلية، نتيجة انحسار المد القيمي الأخلاقي وتحلل العاملين فيها من القيم المهنية والأخلاق الوظيفية التي توجه سلوكهم وتحكم قراراتهم وترشد تصرفاتهم الرسمية وغير الرسمية.
11-التهرب من المسؤولية، وانتشار أساليب الإتكال ، والتهرب من الواجبات لاعتقادهم بأنهم يعملون، وغيرهم يجني الثمار، وهذا ما يؤدي إلى انعدام روح المبادرة و الابتكار.
12-الظاهرة الأخرى التي لا تقل خطورة عن سابقتها تتمثل في إسهام العديد من المؤسسات الإدارية المحلية في التخفيف من وطأة القيم الإيجابية الأصيلة المستمدة من التراث الحضاري للأمة، والتواطؤ مع الممارسات السلوكية الشاذة والمنحرفة التي تقترفها العناصر الضعيفة التي استطاعت أن تقفز إلى المواقع القيادية بأساليب

ملتوية و غير مشروعة. إن شيوع هذه الممارسات ما هو إلا استمرار لقيم متأصلة و مكتسبة من ثقافة إدارية استعمارية من جهة، وإلى عدم تجديد الإدارة وتحديثها من جهة ثانية، إضافة إلى ذلك الفراغ السياسي والإيديولوجي الذي تمر به البلاد حاليا إذ أن غياب العامل السياسي والإيديولوجي الذي يستطيع فرض رقابة شديدة على البيروقراطية ويوجهها ليجعل هذه الأخيرة تتحرك في نوع من الفراغ الجزئي.

13- غياب الرقابة الفعالة في الإدارة المحلية الجزائرية أدى إلى تفشي الظواهر السلبية للبيروقراطية كالفساد الإداري، والرشوة، والمحسوبية، والوصولية، والتحايل على القوانين، و الغيابات غير الشرعية، و احتقار العمل كقيمة حضارية.

14- التناقض الكبير بين الوضع الرسمي والواقع، ويتجلى هذا في الظهور بما يجب أن تكون عليه الأمور خلافا لما هو عليه الواقع. والغريب أن يتم إخفاء هذه الفجوة بين التوقعات و الحقائق عن طريق إصدار القوانين التي لا يتم تطبيقها، والعمل بتنظيمات تتعلق بشؤون التوظيف، ولكن يتم تجاوزها، والإعلان عن تفويض صلاحيات إدارية مع إبقاء رقابة المركز محكمة، و حصر حق اتخاذ القرارات فيه، وإصدار التقارير بأن النتائج قد حققت الأهداف المرجوة بينما الحقيقة أن النتائج لم تتحقق إلا جزئيا.

15- تجاهل دور المجالس الشعبية المحلية في حل قضايا أساسية مثل البطالة، وتنظيم الأسرة، ومحو الأمية، وحماية البيئة.

و عليه، فإن مع اقتران هذا الكم الهائل من المظاهر السلبية للأجهزة الإدارية المحلية بضعف أجهزة الرقابة و المساءلة في المجالس الشعبية المنتخبة. و مع انتشار الفساد والمفسدين، فإن العمل الشريف الجاد يفقد قيمته بل إن القانون نفسه يفقد هيبته و احترامه. ذلك أن بترسّخ الفساد فإنه يعمل على حماية نفسه و ذلك بإبقاء كل الهياكل التي أنتجته على حالها ، فلا تغيير في القوانين ولا تعديل في اللوائح ولا تطوير في السياسات ، لذلك نجد أن المسؤولين المحليين غير مبالين بالتغيير و ذلك ضمان لاستمرار مناخ وثقافة الفساد اللذان يضمنان لهم إستغلال النفوذ . هذه الثقافة التي ترسخت في المجتمع الجزائري عامة، والجهاز الإداري خاصة ما تزال تتسع دائرتها، و تتشابك حلقاتها، وتترابط آلياتها بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، الأمر الذي أصبح يهدد مسار العمل التنموي السياسي والإداري ومستقبل المجتمع الجزائري في الصميم(1).

1) بومدين طاشمة ، مرجع سبق ذكره.

بالإضافة إلى هذه المعطيات حول واقع الحكم الراشد و الديمقراطية في الجزائر، و المعوقات التي تحول دون تجاوز هذه النقائص، الأمر الذي أدى بدخول الجزائر في نفق مظلم من الأزمات والصراعات المتتالية والمتباينة وفي شتى المجالات السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية...، بسبب غياب العديد من مؤشرات التنمية من جهة وآليات تطبيق الحكم الرشيد من جهة ثانية[1]، وترسم معالم هذا المشهد المتأزم –بالإضافة إلى ما سبق ذكره حول الفساد الإداري–، المؤشرات التالية:

– **إبقاء العمل بقانون الطوارئ:** وما ترتب عليه من خرق للحريات كحق التجمع، والتضييق على حرية التعبير والرأي وغيرها...، و يدخل البلاد في دوامة أللاستقرار السياسي، حيث شهدت الجزائر ما بين السنوات 1992 و 2003 خصوصا أربعة رؤساء وتسعة رؤساء حكومات، ومئات الوزراء منهم من أعفي بعد أشهر فقط من تعيينه، بينما كان الجنرالات أصحاب القرار في وظائفهم. و هذا على أساس أن التنمية تقتضي حالة من الاستقرار السياسي، وإعطاء السيادة للشعب في إطار من الشفافية والديمقراطية[2].

– **وجود العديد من العوائق الدستورية:** تطيح بالضمانات التي تم إقرارها سابقا، على غرار القيود الكثيرة المفروضة على نشأة الأحزاب السياسية خاصة بعد التعديل الدستوري 1996 ، واستمرار ارتباط السلطة القضائية بدوائر القمة رغم النص على استقلاليتها في دستور 1989 و1996 ، وهذا يتناقض ومؤشرات الحكم الراشد القائمة على استقلالية القضاء[3].

– **الإبقاء على هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى،** بحيث يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة، إذ يرى الباحث الهادي شلبي أنه إضافة إلى تعيين الرئيس ثلث مناصب عضوية مجلس الأمة تمتد صلاحياته لتشمل الأحزاب السياسية في إطار "صفقة سياسية "بينها وبين الرئيس الأمر الذي يسلبها لمشروعها الديمقراطي، طبعا هذا ما يتنافى مع مبدأ الفصل بين السلطات كمطلب جوهري لإرساء دعائم الحكم الراشد[4].

– **تبعية المجتمع المدني وعدم استقلاليته،** إضافة إلى احتكار الدولة لوسائل الإعلام الثقيلة، وعدم فصح المجال لظهور مجتمع مدني مستقل نسبيا عن السلطة العمومية وأحزاب المعارضة السياسية، على أساس أن من متطلبات التنمية تقتضي مسؤولية المجتمع المدني في

1) عمراني كربوسة ،**"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"**، مرجع سبق ذكره.
2) عبد الحميد الإبراهيمي، **"دراسة حـــالة الجزائر حول الفساد"**، في كتاب إسماعيل الشطي (وآخرون)، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** ، مرجع سبق ذكره، ص 872.
3) عمر فرحاتي، فريجة أحمد، **مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر**، داخلة ضمن: الملتقى الوطني الأول حول " التحول الديمقراطي في الجزائر "، المنعقد بتاريخ 11/10 ديسمبر 2005، تنظيم:جامعة الجزائر، دار هومة للنشر ، 2006، ص44.
4) عمراني كربوسة ،**"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"**، مرجع سبق ذكره.

"تلحيم" العلاقة بين القمة والقاعدة، ومنبر إعلامي حر ومستقل بعيدا عن ضغوطات النخب الحاكمة(1).

– **المؤسسة العسكرية:** أدت المؤسسة العسكرية دوراً سلبيا في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، من خلال الدور الذي أدته في إيقاف المسار الانتخابي في بواكير الشروع بعملية التحول وتحديداً عقب الانتخابات التشريعية في أواخر 1991، ولكن هذا الدور سيبدأ بالانحسار مع بداية انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في نيسان/ ابريل 2004، ذلك أن الكثير من مظاهر الأزمة التي عانتها الجزائر منذ إيقاف المسار الانتخابي سنة 1992، بدأت بالانحسار، وصار دور المؤسسة العسكرية اقل وضوحاً . ويبدو أن من بين أسباب ذلك ليس النهج الذي اختطه عبد العزيز بوتفليقة في حقبتيه الأولى والثانية، و إنما يمثل استمرار تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية معوقاً رئيساً تجاه التحول الديمقراطي، لذلك يبقى على الجيش أن يمارس سلطته التي اقرها له الدستور وهي حفظ كيان الوطن والدولة و الأمة من الخطر الخارجي الذي يتهددها أو يمكن أن يتهددها. و هي سلطـة لا تخوله نقل خطوطه العسكرية إلى الداخل، أو الانتقال من حـدود الدولة إلى حدود السلطة، لان ذلك يخل بوظيفته الطبيعية والقانونية(2).

و أخيرا، فان الضغط الخارجي يؤدي أيضا إلى الحيلولة دون وصول الجيش إلى سدة الحكم انسجاما مع التوجه الذي تحاول أن تفرضه القوى الخارجية، والمتمثل في جعل الحكم (ديمقراطيا). لذلك فهي ترضى بالجيش منسقاً للتحول الديمقراطي، وترفض الحكم العسكري المباشر(3).

كل هذه المؤشرات جعلت الجزائر تحتل المرتبة 14 بين مجموع الدول الإفريقية والثانية في المغرب العربي بعد تونس بحسب ما كشف مؤشر الحكم الراشد بإفريقيا للعام 2009، الذي تعده للمرة الثالثة على التوالي مؤسسة محمد إبراهيم، وتديرها شبكة من الأكاديميين ومراكز البحث الإفريقية والغربية.

فبحسب الجدول التنقيطي المفصل الذي تضمنه و نشرته المؤسسة، قبل أسابيع ، تحصلت الجزائر على أعلى نقطة، ضمن المؤشرات الأربعة الرئيسية، في مؤشر التنمية البشرية بما مجموعه 73 نقطة، وهو ما وضعها في المرتبة الرابعة إفريقيا والثانية مغاربيا في هذه الفئة، لكنها نزلت إلى 44 نقطة والمرتبة الواحدة والثلاثين في مؤشر المشاركة وحقوق الإنسان. وفي الترتيب العام تقدمت على الجزائر في شمال إفريقيا كل من تونس (المرتبة 8 بما مجموعه 8,65) ومصر

1) المرجع نفسه.
2) عبد الإله بلقزيز، "**السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة**" في كتاب: أحمد ولد داداه وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002،ص ص 18-19.
3) خيري عبد الرزاق جاسم ، مرجع سبق ذكره.

(المرتبة 11 بما مجموعه 1,60 نقطة) واحتلت جزر موريس قمة مؤشر إبراهيم لعام 2009 بمجموع نقاط يصل إلى 2, 82 وكل الدول الخمس التي احتلت المراتب الأولى جاءت من منطقة إفريقيا الجنوبية. وتعتبر الصومال أسوأ دولة في القارة من حيث الحكم الراشد بمجموع نقاط يصل إلى 2,15، ثم التشاد بمجموع نقاط 9, 29[1].

مؤشرات الإصلاح الإداري و السياسي في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

لعل حجم مشكلة الفساد في الأجهزة الإدارية المحلية الجزائرية، و مخاطر تشعبها وتفاقمها تستدعي تفعيل آليات لمحاصرة الظاهرة والقضاء على تداعياتها السلبية على عملية بناء قدرات الإدارة المحلية، وفق إستراتيجية شاملة واضحة متكاملة بعيدة المدى، وليس إجراءات ظرفية قائمة على التغيير الشكلي والتي تكون أقرب إلى إدارة الفساد[2]، و من هذا المنطلق حاول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التعامل مع هذا المشكل بجدية من خلال إقرار العديد من الإصلاحات، خاصة ضمن مشروع الميزانية الجديد المتعلق بالمخطط الخماسي (2010–2014) و الذي أولى فيه أهمية بالغة لضرورة إصلاح الإدارة و مكافحة الفساد المالي و الإداري، مع التركيز على التنمية البشرية التي خصص لها 40 % من حجم الميزانية، و التي تعنى يتكوين الإطارات و الكفاءات لتشغل المناصب الإدارية الحساسة في تسيير و تنظيم شؤون الاقتصادية و الاجتماعية. و من هذا المنطلق لم ينفك الخطاب الرسمي بالاعتراف بالفساد، و الوعود بالقضاء عليه، إذ جاء في نص خطاب رئيس الجمهورية –عبد العزيز بوتفليقة– الموجه للأمة: (... **إن الدولة مريضة معتلة، إنها مريضة في إدارتها، مريضة بممارسة المحاباة، مريضة بالمحسوبية، والتعسف بالنفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب لها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة، و نهبها بلا ناه ولا رادع، كلها أعراض أضعفت الروح المدنية لدى الأفراد والجماعات، وأبعدت القدرات.... وهجرت الكفاءات، ونفرت أصحاب الضمائر الحية، و الاستقامة، وحالت بينهم، وبين الإسهام في تدبير الشؤون العامة، وشوهت مفهوم الدولة، وغاية الخدمة العمومية ما بعده تشويه...**) [3].

يضيف كذلك الرئيس في نفس الصدد، منوها إلى العلاقة المتينة بين الحكم الراشد و ضرورة الإصلاحات السياسية و الإدارية و القانونية، حيث يقول : (**لا يمكن إقامة الحكم الراشد**

---

1) عزيز باكوش، "**مؤشر الحكم الراشد في إفريقيا**"، الحوار المتمدن - العدد: 2819 - 2009 / 11 / 3 المحور: **العولمة وتطورات العالم المعاصر، نقلا عن: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=190348**

2) بومدين طاشمة ، مرجع سبق ذكره.

3) المرجع نفسه.

بدون دولة قانون، بدون ديمقراطية حقيقية، بدون تعددية سياسية، كما لا يمكن أن يقوم حكم رشيد إطلاقا بدون رقابة شعبية...) [1].

وترسم معالم هذا المشهد المؤشرات التالية[2]:

- منذ اعتلائه سدة الحكم في أفريل 1999 حاول الرئيس من خلال الحكم الراشد إعطاء صبغة مدنية للحكم تمهد لعودة المؤسسة العسكرية إلى دورها الطبيعي المحدد في قوانين الجمهورية وإصلاح هياكل الدولة ، انطلاقا من معالجة ترسبات العشرية السوداء ومواجهة مظاهر العنف بتطبيق قانون الوئام المدني في 1999 وميثاق المصالحة الوطنية .
- حاول الرئيس بوتفليقة منذ وصوله لسدة الحكم وضع استراتيجية فعالة للقضاء على كل صور الفساد، بحيث شدد على ضرورة محاربة ظاهرة الرشوة والفساد في بلاده واعتبر محاربتها قضية المجتمع الجزائري برمته، قائلا "لن نقبل إطلاقا بأن تبنى امجاد شخصية على أنقاض الوطن وان نخرب بيوتنا بأيدينا"[3].
- خلق ديناميكية جديدة على المستوى السياسي والمجتمعي من خلال فتح ورشات وتنظيم ندوات مفتوحة على قضايا المجتمع والتي كان التداول فيها يعتبر من الطابوهات كقانون الأسرة، وهذا ما يعزز مسألة حرية الرأي والتعبير كمؤشرات أساسية للحكم الراشد ومسارات لا بد منها لتحقيق التنمية الشاملة.
- نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي وتكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية واعدة على الرغم ما يشوبها من غموض وتناقض في بعض الممارسات .
- تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع واتخاذ القرارات السياسية ووضع السياسات العامة، بأطر وآليات مؤسساتية سياسية.
- التبلور التدريجي لانتشار وتعميق الثقافة المدنية التي تقوم على إقرار الائتلاف الحكومي واقتسام السلطة(التنفيذية خاصة) بين القوى السياسية واعتماد التعددية السياسية والفكرية وتكريس مبدأ المساواة الذي تجسده دولة القانون.
- الانتشار الواسع للصحافة الخاصة بمختلف اتجاهاتها الفكرية واتجاه الكثير منها نحو الاحترافية ، هذا على الرغم من محدودية هامش حريتها وبعض التجاوزات الصادرة عنها ، إلا أنها تمثل

---

1) إسماعيل قيرة و آخرون ، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 313.

2) قيرة إسماعيل(وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص ص 313-314.

3) المرصد العربي للإصلاح والديمقراطية،" **بوتفليقة يشن حملة ضد الرشوة والفساد**"، 2006/12/10 ،نقلا عن: **http://www.awrd.net/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=1177&NrIssue=1&NrSection=11**

مؤشر ايجابي نحو تفعيل الحراك الاجتماعي والسياسي للبلاد خاصة إذا فسح لها المجال أكثر في إطار متطلبات الحكم الراشد القائمة على حرية الرأي والتعبير للمساهمة في مسارات تنمية البلاد.

- احترام مبدأ التداول على السلطة بفصح المجال أمام جميع القوى السياسية والمعارضة منها تحديدا للتنافس على السلطة بطرق سلمية، في سياق تعددية سياسية وانتخابات دورية تمثلية نزيهة وشفافة.

- أما بالنسبة لحالة دولة المغرب: على مستوى الأداء الحكومي في مجال تطوير الديمقراطية و الحكم الراشد، فالمغرب هي الأخرى عملت منذ استقلالها على ترسيخ دولة ديمقراطية، وفق نمط تحول تنازلي، بحيث تعتبر المؤسسة الملكية بالمغرب -و هي الملكية الوحيدة المتواجدة بالمغرب العربي- المحور الرئيسي في النظام السياسي المغربي، وحولها تجتمع الأمة، و أول خطوة بدأت بها المؤسسة الملكية في مسار التحول الديمقراطي هي دسترة الحياة السياسية المغربية، حيث عرف المغرب منذ 1962 خمس دساتير كان آخرها سنة 1996 ، و قد جاء تبني النهج الديمقراطي كخيار عقلاني من طرف الملك الراحل الحسن الثاني، الذي كان يؤمن بأن البناء الديمقراطي يجب أن يمتد تدريجيا يوما بعد يوم، و أنه الخيار الأمثل للخروج من الأزمات، لكن هذا لم يمنع السلطة من القيام ببعض الممارسات القمعية ضد بعض القوى المعارضة كالتيارين اليساري و الأصولي عبر الاعتقال و التعذيب، و هذا ما جعل التحول الديمقراطي يلقى بعض العراقيل على غرار باقي الدول المغاربية الأخرى(1).

و مع انهيار النظام الشيوعي الاشتراكي و تطور الأحداث الدولية، إضافة إلى تطور وعي المجتمع المغربي، دفع بالملك الراحل إلى تدشين مرحلة جديدة بالانفتاح أكثر على المعارضة لإعادة ترتيب الأوراق و التكيف مع المستجدات، فاقترح على المعارضة المشاركة في الحكومة، و في نفس هذا النهج سار الملك الجديد محمد السادس الذي عمل بدوره على تعزيز الديمقراطية و ترسيخها، عبر النداء بمفهوم جديد للسلطة و إنشاء مجموعة من المؤسسات تهدف لضمان حقوق الإنسان، كما يسعى للانفتاح على مجموعة من الفعاليات من المجتمع المدني لإشراكها في التحول الديمقراطي بالمغرب، و يعتبر البعض من الدارسين أن هذا الدور الذي قام به رئيس الدولة في المغرب قد لا نجد له مثيلا في باقي الدول المغاربية(2).

---

1) أمحمد الداسر، مرجع سبق ذكره ، ص ص 08 -09.
2) المرجع نفسه، ص 09.

و في سبيل ترسيخ مبادئ الممارسة الديمقراطية عرف المغرب مراجعتين دستوريتين لتأطير الممارسة الديمقراطية قانونيا و سياسيا، و هذا خلال عقد التسعينات الأولى سنة 1992 و الثانية سنة 1996، طبعهما انفتاح المؤسسة الملكية على المعارضة و إعطائها إمكانية المشاركة في الحكومة و تحمل المسؤولية، و لكن هذه المشاركة لم تفعل إلا بعد تعديل الدستور سنة 1996 ، عبر تشكيل حكومة التناوب[1].

إضافة إلى إعطاء الفرصة للمعارضة بالمشاركة في الحكومة، فإن هاتين المراجعتين الدستوريتين جاءتا ببعض الإيجابيات الأخرى، منها تقييد سلطة الملك نسبيا في مجال إصدار الأمر بتنفيذ القانون، و تقوية دور البرلمان بتعزيز وظيفته التشريعية، و كذا منح الوزير الأول الحق في اختيار أعضاء الحكومة و اقتراحهم على الملك، كما طبع هذه المرحلة إحداث المحاكم الإدارية و إنشاء وزارة مستقلة تتكلف بحقوق الإنسان، إضافة إلى إحداث ديوان المظالم، و المعهد الملكي للدراسات الأمازيغية، و المجلس الأعلى السمعي البصري، و هي مؤسسات أحدثت مع بداية العقد الأول من الألفية الثالثة لتلعب دورا مهما و بارزا في تعزيز المكاسب الديمقراطية و توسيع مجال الحقوق و الحريات[2].

هذه المنجزات الديمقراطية جعلت المغرب يتفوق نسبيا عن جيرانه من الدول المغاربية، و دعم هذا المشهد بمجموعة من المظاهر التي شملها هذه الحركية الديمقراطية في الدولة و المجتمع المغربي:

- **المجتمع المدني و الأحزاب السياسية في المغرب:**

إن ظهور المجتمع المدني في المغرب يعد أهم التحولات الأساسية التي عرفها المجتمع المغربي في السنين الأخيرة وذلك بظهور عدة تنظيمات خارجة عن مراقبة الدولة المباشرة، مثل الجمعيات الحقوقية، النقابية و الجهوية[*].

إن ظهور هذا المجتمع المدني بدأ بشكل عسير نظرا لمقاومة الأجهزة السلطوية، ومقاومة المسئولين مما أدى إلى صدمات، ولكن تزايد قوة المجتمع المدني والتعاطف الشعبي معه أدى

1) أمحمد الداسر، مرجع سبق ذكره ، ص 12.
2) المرجع نفسه، ص 12.
*) مع بداية بتخلي الدولة عن دورها الاقتصادي ونقص مواردها المالية بدأت تتخلى شيئا فشيئا عن مفهومها كدولة عناية Etat providence ، وبما أن الطبيعية تقاوم الفراغ كما قالها "أرسطو": "فإنه بمجرد تخلي الدولة عن أدوارها أصبح من الضروري على المواطنين أن يؤسسوا لأجهزة وهيئات مجتمعية ترعى مصالحهم وتضمن حقوقهم، ومن هنا ظهرت عدة جمعيات مستقلة وهيئات نقابية وحزبية...الخ، ضمن ما اصطلح عليه بالمجتمع المدني.

بالدولة إلى وضع إستراتيجية عملية للتعامل مع هذا الطرف الفاعل الجديد حيث يسمح له بالتعبير عن نفسه ولكن ضمن شروط وضوابط قانونية وأخلاقية[1].

عموما يتكون المجتمع المدني المغربي من مجموعة قوى، أهمها.

-النقابات المهنية:

جل دساتير المغرب تنص على الحق النقابي للمواطنين، و يعتبر المغرب من أكثر الدول المغاربية التي فتحت المجال لتعددية نقابية، كما أعطاها فرصة لمساهمتها في التحول الديمقراطي المرجو[2]، فمع تسارع الأحداث و التحولات التي عرفها المجتمع المغربي، دخلت هذه النقابات المعترك السياسي بالانطواء تحت حزب الاستقلال المغربي كأكبر حزب سياسي في المغرب، جعلها تدخل دائرة الصراعات على الزعامات التي أصابت الأحزاب السياسية والتي انبثقت عن هذه المنظمة النقابية المركزية عدة تنظيمات أهمها على الإطلاق " الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، وبالتالي تفرق العمل النقابي وتجزؤه إلى عدة مؤسسات ذات صلة وثيقة بأحزاب سياسية وتمثل مصالحها وبالتالي إضعاف موقف الجبهة النقابية في مواجهة السلطة السياسية وتمثيل أصوات العمال ومصالحهم خاصة مع تأسيس منظمة أخرى تجمع العديد من النقابات الفرعية تسمى بـ"الكونفدرالية الديمقراطية للشغل" سنة 1975 وبروز معارضة شديدة لتفريق وتعدد ممثلي العمال.

الملاحظ على التجربة المغربية النقابية ملاحظتين:

-أولها: هو "التعددية في العمل النقابي" رغم صيانة الوحدة النقابية ونضالها في مواجهة السلطة.

- الثانية: هي " ارتباط العمل النقابي بالسياسة"، أي ارتباط العديد من النقابات بأحزاب سياسية وان لم يكن ذلك بشكل مباشر وواضح وبالتالي تمثيل مصالحه، كما أن الدولة ذاتها كثير ما تحث النقابات على المشاركة في عدة أنشطة سياسية كالاستفتاءات وغيرها[3].

-الحركة النسائية:

ساعدت التحولات السوسيو-اقتصادية التي عرفتها المغرب في البروز القوي للمرأة اقتصاديا واحتلال مكانة مهمة داخل النسيج الاجتماعي ويواكبها تحول على المستوى القانوني حيث التشريعات الخاصة بالمرأة وحقوقها[4]، و في هذا الصدد فتحت العديد من الأوراش تتوخى

1) للمزيد من الإطلاع على المجتمع المدني في المغرب، أنظر كتاب: حسن قرنفل، **المجتمع المدني و النخبة السياسية – إقصاء أم تكامل ؟-**، مطابع أفريقيا الشرق، المغرب – الدار البيضاء،1997.
2) أمحمد الداسر، مرجع سبق ذكره ، ص 07.
3) أنظر كتاب: حسن قرنفل، **المجتمع المدني و النخبة السياسية – إقصاء أم تكامل ؟-**، مرجع سبق ذكره.
4) المرجع نفسه.

الاهتمام بالمرأة و إدماجها في التنمية، و قد تحقق هذا الأمر فعلا بصدور مدونة الأسرة التي أعادت للمرأة مكانتها الإيجابية داخل المجتمع المغربي[1].

بالإضافة إلى هذا عرفت المغرب على مستوى نشاط حركات المجتمع المدني بروز جمعيات ذات الطابع الحقوقي ،الثقافي الرياضي التربوي الترفيهي المهني اجتماعي و فني، ولكن عملها محدودا في بعض النشاطات التي يكون أثرها ضعيفا في التوجهات السياسية الوطنية، حتى أن السلطة السياسية قامت بتشجيع هذا النوع من الجمعيات. بينما تبقى بعض الجمعيات الأخرى خاضعة لمراقبة و مضايقة من السلطة السياسية خاصة جمعيات حقوق الإنسان:هذا النوع من الجمعيات لقي معارضة شديدة من الدولة المغربية باعتبارها تعتبر هذا المجال من اختصاصها الحصري، ولا يمكن التنازل لأي جمعية بمثل هذه الأمور، رغم أن الخطاب الرسمي للدولة هو ليبرالي والذي تسوقه الدول الغربية لتتدخل في شؤون الدول لحماية حقوق الإنسان داخلها. ومنه فقد عرف المغرب جمعيات لحقوق الإنسان مثل: الجمعية المغربية لحقوق الإنسان و كذلك وهي الأهم المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، التي ضمت عدة فعاليات وشاركت في تأسيسها كل القوى الفاعلة سياسيا وحتى السلطة شاركت في المفاوضات لتأسيسها والنص التأسيسي لهذه الجمعية يؤكد على ضرورة الربط بين مشكل حقوق الإنسان ومشكل الديمقراطية ودولة القانون[2].

- الأحزاب السياسية:

على اختلاف مع بقية الأنظمة الحديثة الاستقلال اعتمد المغرب على نظام سياسي ملكي قائم على التعددية الحزبية لحقيقة واحدة مفادها أن المغرب حصل على استقلاله بفضل نضال قاده حلف وطني ضم القوى الوطنية الحزبية و الملك مما خلق نوع من التوازن السياسي الوطني ليظهر مباشرة بعد زوال الحماية الفرنسية عدد كبير من الأحزاب متفاوتة الشعبية، و قد تم إقرار التعددية السياسية في قانون "ظهير الحريات العامة" سنة 1958، لتصبح المغرب من الدول القلائل النامية المعتمدة على التعددية الحزبية.

و قد عانت الأحزاب المغربية عدة مشاكل سواء داخلية أم خارج إطار هياكلها مثل: مشكلة صعوبة الاختيارات و الانتماءات الإيديولوجية نظرا لضعف التجربة الحزبية الفتية[*]، و رغم هذه

1) أمحمد الداسر، مرجع سبق ذكره ، ص 07.

2) أنظر كتاب: حسن قرنفل، **المجتمع المدني و النخبة السياسية – إقصاء أم تكامل ؟-**، مرجع سبق ذكره.

*) مشكل القيادات و الزعامات و خلافها مع قواعد الحزب و إقصاء المعارضين كمبدأ ساد معظم الأحزاب و ضعف المستوى التنظيمي و الهيكلي للحزب ما عدا حزب الاستقلال ذو الشعبية الواسعة و المستوى التنظيمي المحكم، و الفعالية البرلمانية و التمثيلية لاحتوائه على كفاءات و مناضلين متمرسين سياسيا ،و دون أن ننسى مشكل التمويل مصادره الضعيفة في ظل الأعباء المالية الكبيرة التي تعانيها الأحزاب و التي تؤثر على سير انعقاد مؤتمراتها و عدم انتضام مواعيدها و الوقوع في عدة مشاكل لتجديد القيادة..

المشاكل داخل الأحزاب المغربية إلا أن العديد من الفئات المجتمعية تقرر الانتماء الحزبي سواء لتحقيق مصالحهم كطبقة كادحة مثلا العمال و الفلاحون، أو رغبة للبعض في البحث عن هوية شخصية للفرد داخل الجماعة و معها، أو الانتماء يعبر عن حساب مادي أو معنوي، كما تعتبر الحركة الإسلامية من أبرز الأحزاب السياسية التي تحاول فرض نفسها باستمرار على مراكز صنع القرار في المغرب[**].

وكخلاصة عامة: فان المجتمع المدني فرض نفسه داخل الدولة ككل، وان الدولة اتخذت معه نفس السلوك الذي تتبنه مع المجتمع السياسي باعتمادها على الليبرالية كإيديولوجية والتعدد السياسي والحزبي بالتالي مرفوقة بمحاولات سواء كانت صائبة أو خاطئة لاكتساح هذا المجتمع السياسي وملء فراغه، وهو ما تجلى في تشجيع الدولة لظهور عدة هيئات وتنظيمات سياسية و اجتماعية حتى لا تكون خارج دائرة النقاش والتفاعل داخل المجتمع ككل وهو حصل كذلك بالنسبة لتشجيعها لبروز مجتمع مدني بمختلف مؤسساته[1].

- الإصلاح الإداري كمؤشر على فعالية الحكم الراشد في المغرب:

عمل المغرب منذ البداية على ترسيخ مفاهيم و أسس الإدارة الحديثة، باعتماد أساليب المركزية الإدارية و اللاتركيز الإداري ثم اللامركزية الإدارية، و ذلك لبناء ديمقراطية محلية تدريجيا، رغم الصعوبات المتمثلة في ضعف المستوى الفكري و المادي في المغرب، و لكن تطوير الإدارة و تطوير عملها حتى تقوم بالدور المنوط بها على أحسن وجه، لم يتأتى إلا مع بداية الثمانينيات، موازاة مع تطبيق برنامج التقويم الهيكلي الذي كان يهدف إلى تحقيق نوع من الاستقرار على المستوى الماكرو اقتصادي، كبداية لمسلسل الإصلاحات الإدارية الذي شمل بعض دول المغرب العربي، التي عرفت اقتصادياتها طابعا ليبراليا و انفتاحا كبيرا على الخارج، موازاة مع تخلي الدولة عن دورها لصالح القطاع الخاص، و هكذا فتحت ورشات كبيرة منها عقلنة تسيير الشأن العام و خوصصة القطاعات ذات الطابع التجاري، و تحديث التسيير بالنسبة للموارد البشرية.

**) من الأسباب الرئيسية لظهور الحركة الإسلامية هو انتشار الإيديولوجيات التحديثية سواء كانت اشتراكية أم رأسمالية ليبرالية و إبعاد الدين عن كل هذه الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية...الخ، وعجز هذه الايدولوجيا في حل هذه المشاكل والطموحات. هذه الحركات عملت على هيكلة صفوفها والعمل المكثف لبعث نشاطها وتم تقسيم أجهزتها إلى أجهزة مدنية علنية قانونية و أجهزة جهادية سرية واهم حركة هنا هي حركة الشبيبة الإسلامية بقيادة "عبد السلام ياسين".

1) أنظر كتاب: حسن قرنفل، **المجتمع المدني و النخبة السياسية – إقصاء أم تكامل ؟-**، مرجع سبق ذكره.

– أما فيما يخص إصلاح المؤسسة القضائية و استقلاليتها، فتعاني المغرب على غرار نظيراتها من الدول المغاربية الأخرى الكثير من النقائص التي تحتاج إلى المزيد من الإصلاحات في هذا القطاع(1).

يؤكد الكثير من المراقبين و المختصين بالشؤون المغاربية على أن الأداء الديمقراطي في المغرب ذو خصوصية جعلته يتميز بالرقي و التقدم بالمقارنة مع باقي دول المغربي العربي الأخرى، مع التغير و الرغبة التي أبدتها السلطة بالعمل على الرقي بمؤسساتها إلى مصاف المؤسسات السياسية العريقة، هذه المحاولات جعلت المغرب يخطو خطوات كبيرة على درب البناء الديمقراطي و خاصة على مستوى تفعيل دور القوى السياسية الغير رسمية و وضع الآليات المنتسبة لإشراكها في الحكم، غير أن هذا لم يجعل هذه التجربة تخلو من العديد من أوجه النقص و الاختلال الذي يعتري هذا البنـاء الديمقراطي، فالمتتبع للتطـور السياسي و الدستوري المغربي يلمس بجلاء من خلال التجارب التي مر بها، فالديمقراطية حسب المحللين لا يمكن اختزالها في

انتخابات محلية أو تشريعية و لو افترضنا أنها نزيهة، بل يتعين توفير الشروط الجوهرية و البنيوية لممارستها. كما أن الأحزاب المغربية تقف بدورها كعائق أما تحول ديمقراطي معقلن يستجيب للمرحلة الظرفية الراهنة للمغرب، فهذه الأحزاب المنتمية إلى الحركة الوطنية التي ناضلت لحصول المغرب على الاستقلال، تشترط أن تكون طرفا في أي انتقال سياسي كيفما كان، بنفس هياكلها و مؤسساتها التقليدية التي لا تلائم المستـجدات و المرحلة الجديدة، و يدل على ذلك موجة الانشقاقات الحزبية التي يرجع زعمائها أسبابها إلى عدم قدرتهم تغيير الأحزاب الأم من الداخل. كما شكلت الولادة الكثيفة للأحزاب عرقلة أمام استمرارية اختيار الوزير الأول من الحزب الحائز على الأغلبية في الانتخابات التشريعية(2).

<u>– أما بالنسبة لحالة دولة تونس:</u> على مستوى الإنجازات الحكومية في مجال تطوير الديمقراطية و الحكم الراشد، عرفت تونس منذ عهد الاستقلال رئيسان تعاقبا على الحكم هما تونس: الحبيب بورقيبة، و الجنرال زين العبدين بن علي.

في عهد الرئيس بورقيبة لم تكن هناك محاولات للانخراط في المسار الديمقراطي، مما أضفى على النظام السياسي التونسي نوع من الاستمرارية و الثبات على مستوى الحياة السياسية، و بعد سنة 1987 حين تولى نين العابدين بن على الرئاسة، أعطى هذا الأخير وعودا بإصلاحات

1) أمحمد الداسر، مرجع سبق ذكره ، ص 07.
2) المرجع نفسه ، ص 14.

طموحة و بعث روح جديدة في النظام السياسي، فعمل في البداية على تعديل الدستور، و إصدار قانون الأحزاب الذي نص على التعددية الحزبية، كما قام بمراجعة مدونة الصحافة و إجراءات تتعلق بحقوق الإنسان، و تم إلغاء محكمة أمن الدولة، كما أن الدستور التونسي عرف مراجعة دستورية أجريت سنة 2002، بواسطة استفتاء دستوري، و قد مس هذا التعديل معظم أبواب الدستور، و تم إقرار الانتخابات الرئاسية على دورتين، كما أحدثت غرفة ثانية بالبرلمان لتعميق المشاركة السياسية و عقلنة العمل التشريعي.

و مع مرور الوقت و بعد تثبيت حكمه و تحقيق استقرار سياسي، بدأ بالتراجع عن الوعود التي وعد بها المجتمع التونسي لتحقيق المزيد من الديمقراطية، رغم أنه استطاع تحقيق مكاسب اقتصادية، و تنمية سياحية شاملة و ملموسة و الانفتاح على الخارج(1).

كما أنه لا يمكن أن نقول أن الانتخابات الرئاسية ساهمت في التحول و الوعي السياسي بتونس، لأنه ليس هناك برامج انتخابية منافسة، كما أن التعددية الحزبية غير فعالة، خاصة على الحركة الإسلامية بزعامة الغنوشي، التي تتعرض للمضايقات و الاعتقالات المستمرة و القمع من طرف السلطة السياسية.

إذا يبدو أن المسار الديمقراطي في تونس بدأ متعثرا، بالرغم من مبادرات الرئيس لإحداث التحول، غير أن هذه الجهود افتقدت للجدية المطلوبة لإحداث التحول، فاستمرار بقاء الرئيس الحالي في السلطة منذ 1987 ، مؤشر يحمل دلالة عجز و عقم هذه التجربة، فرغم ما يميز تونس عن باقي دول المغرب العربي من أنها لا تعاني من المشكل الإثني، إلا أنها تشكو من عدة عقبات تتجلى في ضعف المجتمع المدني، و هيمنة الحزب الحاكم و إدماج هياكله و تنظيماته في الهياكل العامة، إضافة إلى إقصاء المنظمات الحزبية الأخرى من الحياة السياسية و عدم إشراك المعارضة في اتخاذ القرار و تهميش الحركات الإسلامية، و يتم التظاهر بتطبيق ديمقراطية اقتصادية و اجتماعية و إخفاء معالم دكتاتورية سياسية.

كما يطبع النظام التونسي عدم احترامه لحقوق الإنسان، بسبب الاعتقالات التحكيمية و التعذيب في السجون الذي يطال الناشطين السياسيين، بالإضافة إلى غياب صحافة و إعلام مستقل، بل يتم الاعتماد على صحافة الدولة، التي تحتكر المجال الإعلامي(2).

---

1) أمحمد الداسر، مرجع سبق ذكره ، ص ص 09-10.
2) أمحمد الداسر، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

-**أما بالنسبة لموريتانيا**، فهذه الأخيرة لم تعرف استقرارا سياسيا سمح لها و منحها القدرة للانخراط في المسار الديمقراطي و الإصلاح المؤسساتي و التنظيمي لأجهزتها الحاكمة، فالمجتمع الموريتاني تتشكل من مجموعة قبائل و عشائر تضم الكثير من الفصائل و العرقيات المشتتة، هذه التركيبة الغير متجانسة للشعب الموريتاني جعلت الحياة السياسية تبقى معقدة، و يصعب بالتالي توزيع الأدوار و تقاسم السلطة بها، فقد توالى على حكم موريتانيا العديد من الرؤساء معظمهم وصلوا لسدة الحم عبر سلسلة من الانقلابات العسكرية، حتى مجيء معاوية ولد سيدي أحمد طايع عام 1984 و الذي عرفت مع قدومه إلى السلطة موريتانيا بدايات التحول نحو الديمقراطية، و استطاع الرئيس الجديد تثبيت نظامه نسبيا ،فقام بتأسيس الحزب الجمهوري، عمل على إصدار دستور جديد، و تنظيم انتخابات رئاسية و تشريعية و بلدية انفتح فيها على المعارضة، في ظل التعددية الحزبية[1].و في انتخابات 1992 وصل إلى السلطة عبر طريق أول انتخابات رئاسية أجريت في ظل النظام الديمقراطي، كما أجريت انتخابات رئاسية ثانية سنة 1997، و ثالثة سنة 2003، كلها عرفت صراع النظام الحاكم مع المعارضة التي تندد بالدعم العسكري لحكم معاوية ولد الطايع [2].

لكن تبقى موريتانيا نتيجة الصراعات الداخلية المتواصلة، تشهد عدة عراقيل تواجهها، تتمثل في الطابع القبائلي و العشائري للدولة، و الذي يؤثر بشكل مباشر على نوعية الولاء، حيث يستبدل الولاء لرئيس القبيلة بالولاء للرئيس العام للدولة، كما أن النخب السياسية الموريتانية و الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني تبقى هشة إلى حد كبير، الأمر الذي جعل حجم و وزن التغيرات لا يستجيبان لطموحات المرحلة، فالترميمات بقيت شكلية و بدون مضمون بسبب وجود نخبة تقليدية كلاسيكية توجه مسار التحول على الرغم من نقص درايتها في هذا السباق، زيادة على استئثار الحزب الواحد بالعمل السياسي و إقصاء النخب المنافسة، و يضاف إلى كل هذا أن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المحلية الموريتانية غير كفيلة باستيعاب المفاهيم الديمقراطية الغربية.

أما بالنسبة لليبيا، فيبقى نظامها السياسي فريدا في المنطقة بخصوصياته الإيديولوجية و المؤسساتية، فالحديث فالديمقراطية في ليبيا غير معروفة تماما بأطرها و مبادئها المعمول بها في باقي الدول الأخرى، بل إن السلطة ترفض الديمقراطية التعددية في أصلها.

1) المرجع نفسه ، ص 04و ص 07.
2) المرجع نفسه ، ص 10.

لذلك فالنظام الليبي رغم إقدامه على بعض الإصلاحات الاقتصادية، فإنه يعاني من فقر الديمقراطية، فاحتكار القرار السياسي من قبل نخبة عسكرية حاكمة بقيادة الزعيم معمر القذافي، يتنافى تماما مع الديمقراطية الحالية، حيث لا وجود لأحزاب سياسية و لا منظمات مجتمع مدني و لا انتخابات...، و لا حتى دستور ينظم الاختصاصات و يوزع السلطات، إضافة إلى غياب إرادة حقيقية لدى الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية الليبية من أجل تحقيق التغيير و التحول الديمقراطي المطلوب [1].

إذا من خلال هذا الرصد لواقع الديمقراطية و الحكم الراشد في دول المغرب العربي، لا يمكن أن ننكر وجود بوادر و إرادة سياسية لإحداث التغيير في هذه الدول و الانتقال المرحلي الجاد نحو الديمقراطية و تطبيق مبادئ الحكم الراشد، غير أن هذه الخطوات نحو الديمقراطية تبقى حسب الكثيرين متعثرة، نظرا لغياب بعد متطلبات التحول الديمقراطي و آليات المناسبة لتطبيق مبادئ الحكم الراشد، و تبقى أبرز مطالب الإصلاح الضرورية في الوطن العربي عموما، و المغرب العربي خصوصا (انطلاقا من تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي لسنة 2003)، فأبرز مطالب الإصلاح السياسي في الوطن العربي تتمثل في النقاط التالية [2]:

- إنهاء الأحكام العرفية و حالة الطوارئ.
- احترام مبادئ الديمقراطية التعددية، و الحق في التداول السلمي على السلطة.
- وقف العمل بالقوانين الاستثنائية و إنهاء ممارسة الإعدام التعسفي خارج إطار القانون ، أو بموجب محاكمات جائرة.
- حماية ضمانات استقلال القضاء المدني ، و إلغاء المحاكم الاستثنائية ، ووقف إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية أيا كانت طبيعة الاتهامات الموجهة إليهم ، و ضمان مبدأ سيادة القانون .
- و قف ممارسات الاعتقال الإداري ، و إطلاق سراح كافة السجناء الرأي و المعتقلين دون تهمة، ووضع حد لملاحقة المخالفين في الرأي و تجريمهم و السماح للمنفيين لأسباب سياسية بالعودة إلى بلدانهم دون شروط و ضمانات قانونية .

---

1) أمحمد الداسر، مرجع سبق ذكره ، ص 10.
2) كمال رزيق،" **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية**"، نقلا عن:
http://www.uluminsania.net/b33.htm

- وضع حد نهائي لممارسات التعذيب باعتباره جريمة ضد الإنسانية و ملاحقة و مساءلة مرتكبيه ، و إغلاق السجون غير القانونية.
- إصلاح التشريعات العربية وفقا للمعايير الدولية ،و بخاصة تلك التي تتعارض مع حريات الرأي و التعبير و تداول المعلومات و الحق في المعرفة ، و العمل من أجل إنهاء سيطرة الدولة على كافة وسائل الإعلام ، و مطالبة الحكومات العربية بتقنين حق التجمع و التنظيم السلمي لكافة الجماعات و القوى الفكرية و السياسية في إطار قانون و دستور ديمقراطي .
- اتخاذ إجراءات فورية للإصلاح الإداري و المالي ، و مقاومة الفساد و التصدي لنهب المال العام و تعزيز آليات الشفافية و المحاسبة .
- حماية المدافعين عن حقوق الإنسان و حقهم في الحصول على المعلومات و عقد الاجتماعات والاتصال بكافة الأطراف المعينة ، و حقهم في استخدام القانون الدولي و الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان.
- الإقرار بالتعددية الثقافية و العرقية و غيرها ، و احترام حقوق الإنسان للأقليات ، و في مقدماتها المساواة التامة و التمتع بحقوق المواطنة الكاملة .
- توفير فرص متساوية للنساء و الرجال في المشاركة السياسية، و تخصيص نسبة من مقاعد البرلمان و المؤسسات التمثيلية الأخرى للنساء.

ثانيا: واقع التنمية المستدامة في المغرب العربي.

رأينا سابق أنه هناك ارتباط وثيق بين الحكم الراشد و مسار التنمية المستدامة في أي دولة من دول العالم، لذلك فإن رغبة أي دولة لتحقيق التنمية المستدامة لن يكون إلا من خلال تعزيز الحكم الراشد، فبناءا على ما تقدم في العنصر السابق الذي تطرقنا فيه لواقع الحكم الراشد في الدول المغاربية، خلصنا إلى أن هذه الدول بالرغم من الجهوذ المبذولة في هذا الصدد، تبقى تعاني من الكثير من النقائص و تشهد عددا كبير من المعوقات ، التي حالت دون بلوغ درجات متقدمة على سلم الحكم الراشد و الإصلاح الإداري و المؤسساتي، لذلك سنحاول فيمايلي التعرف على واقع التنمية المستدامة على ضوء الحكم الراشد في هذه الدول المغاربية، فإلى أي مدى أثرت وضعية الحكم الراشد في الدول المغاربية على واقع التنمية المستدامة بها؟ و هل يبقى مستقبل

التنمية المستدامة في دول المغرب العربي مرتبط ارتباطا مباشرة بتطبيق مؤشرات و آليات الحكم الراشد؟

إن التنمية المستدامة و كما عرفناها سابقا هي عملية واعية للتغيير نحو الاستقرار و الازدهار و الرقي في كافة المجالات، كما أنها عملية ذات أبعاد متعدد و متكاملة : اقتصادية،سياسية، اجتماعية، ثقافية. و دول المغرب العربي و على غرار باقي دول العالم ككل، بذلت الكثير من المجهودات لتحقيق معدلات تنمية عالية، و ذلك لما تتوفر عليه هذه الأخيرة من مقومات طبيعية و بشرية و كذلك مالية و معنوية.

فالمغرب العربي يشكل إقليما جغرافيا متصلا تبلغ مساحته حوالي 5,836,871 كلم^2، متنوعا من حيث أراضيه التي تضم سهولا خصبة و مناطق شبه رطبة و غابات و أقاليم جافة صحراوية، كما يحتوي على ثروة سمكية و حيوانية معتبرة، كما يضم حوالي 84 مليون نسمة ما يشكل قوة بشرية معتبرة[(1)].

كل هذا أعطى دول المغرب العربي إمكانية القيام بعدد من المشاريع التنموية، و لكن على الرغم من المشاريع الإنمائية و الاستمارات و الجهوذ المبذولة في ظل هذه الإمكانيات المتاحة، لم تصل هذه الدول مجتمعة أو منفردة إلى مستويات متقدمة من النمو، و لو قسنا أداء الدول المغاربية وفق مؤشر التمكين كمؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة لوجدنا أن نسب المشاركة السياسية ضئيلة، مع غياب تفعيل لدور الأحزاب السياسية و ضمان تعددها، كذلك عدم وجود استقلالية لمكونات المجتمع المدني، كل هذه المعطيات لا توحي بإمكانية الانطلاق في تحقيق تنمية مستدامة، باعتبار أن هذه الأخيرة لا يمكن الوصول إليها في ظل غياب مؤشرات مستقرة للحكم الراشد داخل الدول، و السبب في ذلك هو ندرة الاستقرار السياسي الذي يشكل الأرضية الضرورية لأي نشاط اقتصادي أو اجتماعي، أما بالنسبة لمؤشر العدالة في توزيع الموارد، فهي الأخرى مغيبة لأن المصلحة الذاتية طغت على المصلحة العامة التي تقوم علة مبدأ الاستحقاق، هذا الخلل في التسيير و التوزيع أدى إلى ظهور طبقات اجتماعية متفاوتة داخل الدول المغاربية طبقة فقيرة و أخرى فاحشة الغنى[(2)].

---

1) لعجال أعجال محمد الأمين، **استراتيجية الإتحاد الأوربي تجاه دول المغرب العربي**،(مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، 2006-2007)، ص ص 102-103.
2) عمراني كربوسة،**"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"**، مرجع سبق ذكره.

كذلك إذا قسنا أداء الحكومات المغاربية وفق مؤشر الاستدامة، نجده هو الآخر مفقود في حلقة التنمية المغاربية، فإقبال هذه الدول على الثروات الطبيعية التي تزخر بها أرضيها يتميز عادة بالاستغلال الغير عقلاني للمواد الطاقوية و المعدنية.

و تبقى أكبر التحديات التي تواجه منطقة المغرب العربي تكمن في عدم قدرة الاقتصاديات المحلية على توفير فرص عمل كافية للشباب، مما يزيد معدلات البطالة ويهدد الاستقرار الاجتماعي، ومخاطر الهجرة غير الشرعية نحو دول شمال البحر المتوسط.

وثمة مؤشرات كثيرة تدل على ضعف عملية التنمية الإنسانية المغاربية استنادا إلى معظم، إن لم يكن كل، مؤشرات هذه العملية. إذ أنّ الجزء الظاهر من هذه المشكلة يتمثل في الفقر و اللامساواة (المعدل المتوسط للفقر يصل إلى 18 %) [1].

كما يعرف المغرب العربي أكثر من 40% من مجموع سكانه الإجمالي تقل أعمارهم عن 15 سنة، ما يعكس نسبة كبيرة للإحالة في حالة البطالة، و هذا الوضع قد يزداد ارتفاعا في القرن القادم لتصل النسبة إلى 55%[2].ما ينتج وضع اجتماعي خطير يصبح فيه الأفراد يستهلكون و لا ينتجون، لذلك تعتبر البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية و المغاربية ، وهناك من يوصفها على أنها تشكل "قنبلة موقوتة" قد تنفجر في حال لم تقم الدول العربية بخطوات متسارعة لإصلاح اقتصادي جذري[3].

كما أن عدم التناسب بين عدد الولادات و السكان و معدلات الإنتاج يعتبر من أهم مصادر تهديد الأمن الاجتماعي و الاقتصادي للدول المغاربية، فالنمو المتزايد للسكان لا تواكبه زيادة في الإنتاج الزراعي و الصناعي، و بالتالي عدم قدرة هذه الدول على تلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها، كمشكل التأمين و الاكتفاء الغذائي و الذي يمثل أهم حاجة بالنسبة للأفراد[4].فعدد السكان في الجزائر يمثل 33,4 مليون نسمة، بمعدل 3,1%، و تونس 10 مليون نسمة بمعدل نمو 2,4%، و المغرب 32,2 مليون نسمة بمعدل نمو 2,6%، و موريتانيا 2,9 مليون نسمة بمعدل

1) عبدالله تركماني،**" تحديات مغاربية"**، الحوار المتمدن - العدد: 2500 - 2008 / 12 / 19،المحور: اليسار , الديمقراطية والعلمانية في المغرب العربي، نقلا عن:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=15678 5article
2) صالح صالحي، **"الإتحاد المغاربي: الإمكانات المتاحة و الإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة، و الشراكة المتوازنة "**، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي حول " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية "، تنظيم:جامعة سطيف، بتاريخ 09/08 ماي 2009، ص ص 05-06.
3) حسين يوسف القطروني،**" التنمية المستدامة : أبعادها وتحدياتها العربية "**، نقلا عن الموقع الإلكتروني لـ: صحيفة الوطن الليبية نسخة للطباعة تاريخ النشر : 2010/2/24
http://www.alwatan-libya.com/default.asp?mode=more&NewsID=8705&catID=22
4) جميل الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 70.

نمو 2,7%، و ليبيا 5,5 مليون نسمة بمعدل نمو 3,7%، و هذا حسب إحصائيات 2004[1]. و بالنتيجة سوف تؤدي هذه الزيادة مع ضعف الإنتاج إلى انتشار الفقر، الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية و الاجتماعية و الأزمات النفسية و الأخلاقية، فتدهور المستوى المعيشي سوف يؤثر على الأفراد و بالتالي عدم القدرة على إحداث التغيير أو التطور ، بسبب غياب الظروف المناسبة لمثل هذه النشاطات. و كذلك سوء التسيير و الإدارة الفاسدة التي تحول دون تحقيق تنمية مستدامة.

نتيجة هذه المعطيات، تشهد الدول المغاربية العديد من أوجه الفشل في مسارات التنمية المستدامة نتيجة فشل تطبيق آليات الحكم الراشد، و إن كان ذلك بشكل متفاوت:

- **فبالنسبة للجزائر**: فقد عرفت العديد من الأزمات المتواصلة والصراعات المتتالية والمتباينة وفي شتى المجالات السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية...، و يرجع ذلك بالأساس إلى غياب العديد من مؤشرات التنمية من جهة وآليات تطبيق الحكم الرشيد من جهة ثانية، فبالإضافة إلى مظاهر عدم الاستقرار السياسي – السالفة الذكر في عنصر الحكم الراشد في الجزائر–، هناك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس واقع التنمية المستدامة في الجزائر: وتتمثل في:

- تفشي ظاهرة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله، إذ شكلت قضية الخليفة نقطة سوداء في القطاع الاقتصادي مازالت أثاره حتى اليوم، ولعل ما يفسر ذلك هو ضعف آلية الرقابة المالية وقلة الإجراءات الردعية والعقابية من جهة، وتفشي مظاهر الرشوة والمحسوبية و الزبونية الأمر الذي أذى إلى تصاعد منحنى الاختلاسات في شتى القطاعات الخاصة والعامة من جهة ثانية.
- ضعف إلى غياب منظومة بنكية مالية قوية وفعالة ومتوازنة، تضمن تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية، الأمر الذي يعود بالفائدة على حركية القطاع الاقتصادي و يخفف من مظاهر البطالة التي أصبحت تمثل شبح مخيف خاصة للفئة الشابة التي تمثل نسبة 75 بالمئة من الشعب، وآثارها السلبية في مختلف المستويات:

تفاقم الفقر: إذ انخفض مستوى دخل الفرد في الجزائر من 2880 دولار سنة1987 إلى 1550 دولار سنة 1997 أي بنسبة 45 بالمئة في ظل عشرة سنوات ، ليبلغ 1540 دولار سنة 1999.

1) صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 05-06.

- عجز المؤسسات العمومية وتسريح العمال: ارتفاع نسبة البطالة من 19 بالمئة سنة 1990 إلى 29,5 بالمئة سنة 2000 ، وقد تجاوز عجز المؤسسات العمومية 14 مليار دولار نهاية 2002 أي ما يمثل حوالي 26 بالمئة من الناتج الداخلي الخام و 60 بالمئة من المديونية الخارجية، ونتيجة لذلك تم تسريح حوالي 500 ألف عامل.
- انتشار ظاهرة العمل المؤقت وغير المهيكل: وذلك على حساب العمل الدائم، حيث بلغ عدد العمال المؤقتين أو الموسميين أزيد من مليون و300 ألف عامل، في حين يقدر عدد العمال غير المصرح بهم لهيئات الضمان الاجتماعي مليون و 500 ألف عامل وفقا لتقري المركزية النقابية ، وقد تسبب ذلك في تفاقم الإضرابات العمالية وكثرة الاحتجاجات الاجتماعية التي بلغت ذروتها في العديد من المناطق على غرار ولايات بومرداس والشلف و ورقلة... ، وهذا ما يعتبر ضربا في الصميم لمسارات التنمية في البلاد[1].
- الاعتماد على عائدات النفط : ضعف الاستثمارات خارج قطاع المحروقات الذي يمثل نسبة 90 بالمئة، مما يجعل الاقتصاد الجزائري ريعيا أحاديا، مما قد يدخل اقتصاد البلاد يعيش على تقلبات السوق البترولية والانعكاسات المترتبة عن ذلك ، ليصنف على أنه "اقتصاد اختلالات وليس اقتصاد توازنات" حسب خبراء الاقتصاد. ففي سنة 2004 تم تقدير برميل النفط عند إقرار قانون المالية على أساس 19 دولار في حين أن متوسط السعر في هذه السنة بلغ 32 دولار ، وفي سنة 2005 وصل متوسط سعر البرميل حدود 50 دولار، والملاحظ أن من واقع هذه الإجراءات وفي إطار الحكم الراشد تؤكد أن سعر البترول خاضع لهزات وتغيرات موسمية ناجمة بالأساس عن مناطق التوتر في العالم ، مما يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة المقاربة المالية المؤثرة على التوازنات المالية للبلاد[2].

لكن يبدو أن الجزائر بالرغم من العقبات السالفة الذكر، قد تعرف بوادر الخروج من الأزمة إذا أحسنت القيادة السياسية و كانت عقلانية في الاستفادة من مقومات التي تملكه في مستويات عدة، فالجزائر تملك العديد من الامتيازات التي لا تتوفر في العديد من الدول المغاربية، هذا إذا أشرنا

1) عكاش فضيلة ، **" الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر "**، مداخلة ضمن: الملتقى الوطني الأول حول " التحول الديمقراطي في الجزائر "، المنعقد بتاريخ 11/10 ديسمبر 2005، تنظيم:جامعة الجزائر، دار هومة للنشر ، 2006، ص ص 90-91.

2) الأخضر عزي و جلطي غالم، **"قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد(إسقاط على التجربة الجزائرية)"**، في مجلة:**دراسات إستراتيجية**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر العاصمة،العدد الأول،جانفي 2006، ص26.

إلى الراحة أو" البحبوحة" المالية التي مازالت تعيشها الجزائر تقريبا مند عقد من الزمن ، والتي ترجع بالأساس إلى ارتفاع غير مسبوق لأسعار البترول تجاوز سعر البرميل الواحد 150 دولار، استطاعت الجزائر من خلاله تحقيق العديد من الانجازات منها:

- التسديد المسبق لأغلب الديون الخارجية وفوائدها، وهو ما يخفف من مسألة التبعية الاقتصادية والسياسية للدول الكبرى والمؤسسات العالمية (البنك العالمي_ صندوق النقد الدولي).
- توسيع حجم الاستثمارات عن طريق فتح مشاريع ضخمة في جميع القطاعات مثل قطاعات التعليم العالي، التربية ، القضاء والتكوين المهني.
- التخفيف النسبي من ظاهرة البطالة عن طريق فتح مناصب جديدة وفي شتى المجالات، وتشجيع منح القروض الصغيرة لفئة الشباب خصوصا.

كما تؤكد العديد من الدراسات إلى أن الجزائر تملك إمكانات بشرية ومادية هائلة تمكنها من تجاوز أزمتها الاقتصادية، وهذا إذا عرفت كيف تستغلها تلك الإمكانات استغلالا عقلانيا في إطار وضع إستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف منها:

- المجال الحيوي الواسع سواء من حيث المناخ أو من حيث التضاريس.
- الإمكانات الطبيعية والبشرية الكبيرة.
- الإمكانات الزراعية والغانية والرعوية المعتبرة.
- الهياكل الاقتصادية المتنوعة.
- الانتماء إلى مجموعة إقليمية متجانسة.
- الموقع الجيو _سياسي المتميز.
- القرب من أوروبا[1].

بالإضافة إلى هذه المؤشرات، هناك مؤشرات ذات بعد خارجي، بدت معالمها واضحة في السياسة الجديدة التي انتهجتها الجزائر مؤخر، في إعطاء أولوية للخارج، بهدف تحقيق مصالحها الوطنية عن طريق الاستفادة من مدخلات البيئة الخارجية، هذه المؤشرات الخارجية تتعلق أساس بانفتاح الجزائر على العالم الخارجي بعدما عاشت أكثر من عقد في عزلة سياسية كادت أن تقوض

1) قيرة إسماعيل(وآخرون)، مرجع سبق ذكره، 241.

أركان الدولة نتيجة لأسباب متباينة. حيث ومند تولي الرئيس بوتفليقة الحكم سعى إلى إعادة الدور الريادي والمحوري للجزائر على المستوى الإقليمي والقاري والدولي، منطلقه في ذلك أنه لا يمكن تحقيق تنمية محلية دون فضاء خارجي ، ولا يمكن تحقيق إصلاحات داخلية دون إصلاحات خارجية، وذلك ببناء إستراتيجية قائمة على المستويات التالية:

- **المستوى الإقليمي:** دعوة الجزائر إلى إصلاح البيت العربي من خلال الدعوة إلى إنشاء برلمان عربي بهدف تفعيل الحوار العربي وتكريس الديمقراطية التشاورية في القضايا المحورية، وربطه بلجان متابعة لتنفيذ مختلف القرارات الصادرة عن البرلمان العربي، وجاء ذلك طبعا القمة العربية المنعقدة في الجزائر مارس 2004 . بالإضافة إلى دعوة الجزائر في كل المناسبات إلى تفعيل الاتحاد المغاربي بمعالجة العراقيل التي تواجهه أهمها قضية الصحراء الغربية .
- المستوى الإفريقي: من خلال مساعي الجزائر طرح مجموعة من الإصلاحات للقارة الإفريقية ، والعمل على حل النزاعات على غرار النزاع الإثيوبي _الاريتري عام 2000 والعمل على بناء شراكة اقتصادية تنموية في إطار الشاكة من اجل تنمية إفريقيا (NEPAD) ، وتفعيل العمل بالحكم الراشد في بلدان القارة .
- **المستوى الأوروبي:** سعي الجزائر لبناء شراكة سياسية واقتصادية واجتماعية تبادلية ومتوازنة مع الاتحاد الأوروبي و انعكاسات ذلك على المجالات التنموية في البلاد.
- **المستوى الدولي:** يبرز في تأكيد الجزائر الدائم على مكافحة ظاهرة الإرهاب التي عانت منها الجزائر مند بداية التسعينات ، إلى غاية أحداث 11 سبتمبر 2001 أين أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية لا تعرف الحدود ولا تؤمن بالأقوام والأجناس. كذا العمل على تسريع المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، ومختلف الانعكاسات الايجابية التي قد تترتب عن ذلك[1].

لكن يبقى المشهد الجزائري على مستوى الإنجازات المحققة في مجال تطبيق آليات الحكم الراشد و مسارات التنمية المستدامة يتأرجح بين الفشل والنجاح، و يعتبر هذا المشهد الأقرب إلى الواقع السياسي الجزائري الحالي على الأقل على المستويين القريب والمتوسط، وذلك انطلاقا من

1) عكنوش نور الصباح، عمراني كربوسة ، " **مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر** "، مداخلة ضمن: الملتقى الوطني الأول حول " التحول الديمقراطي في الجزائر "، المنعقد بتاريخ 11/10 ديسمبر 2005، تنظيم:جامعة الجزائر، دار هومة للنشر ، 2006، ص ص 145-146.

المؤشرات الايجابية السالفة الذكر التي تمثل عوامل للنجاح ، هذا طبعا إذ ما تم إثراؤها وتدعيمها أي عدم التراجع على المكتسبات التي تم تحقيقها لحد الآن. أما عوامل الفشل أو بالأصح التعثر، فبالإضافة إلى ما سبق ذكره في المشهد الأول، فهناك العديد من العقبات والعراقيل السياسية و السوسيو_ نفسية أو ما تسمى عند عالم السياسة بالعوامل الشخصية لصناع القرار ورجال السياسة[1].تحول دون الدفع بحركية العمل التنموي الشامل والمتوازن، **ويمكن تحديدها في مقاربتين أساسيتين هما :**

– المقاربة السلطوية: تتعلق أساسا بالصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها رئاسة الجمهورية، مما يجعلها محل أطماع كل من يرغب في ممارسة الحكم فعلا، وهو ما يقلل من شأن المعارضة السياسية والعملية الانتخابية وباقي المؤسسات في عيون الناخبين والمنتخبين ، فانتخابات تشريعية نزيهة مع رئاسيات مزورة لن تؤدي إلى نظام سياسي مستقر.

وأنه على الرغم من التعديلات الدستورية إلا أن الممارسة الميدانية مازالت لم تكرس تلك التعديلات على أرض الواقع، وهو ما أكده الدكتور محمود المجدوب" أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات، نجد أن الحزب الذي تسانده السلطة هو أقوى الأحزاب، هذا حتى وإن كان تأثيره الجماهيري منعدم"[2].

وفي سياق ذلك لا بد أن تتخلص النخب الحاكمة من "الوصاية الأبوية" أو كما سماها الباحث (Olivier Roy) بالعصبية الخلدونية، وذلك بفتح المجال السياسي للتداول على السلطة لكل القوى السياسية التي تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية بعيدا عن مختلف أشكال الإقصاء والاحتواء، على أساس أن التداول السلمي على السلطة آلية أساسية لتوطين الحكم الراشد وقاعدة ضرورية لبناء المشروع التنموي وتفعيله، فعلى حد تعبير المفكر حسن حنفي " التداول الحقيقي هو تداول أجيال وأفكار وليس وسيلة تستخدمها النخب الحاكمة لإعادة إنتاج نفسها بنفسها".

– المقاربة الحزبية: وتتعلق هي الأخرى بطبيعة بنية الأحزاب السياسية عامة والمعارضة خاصة، فعلى الرغم من التنوع الفكري والثراء الإيديولوجي للأحزاب في الجزائر(الوطني_ الإسلامي_ العلماني) إلا أنها تعاني العديد من المشاكل تحول دون أن تكون بديلا حقيقيا للنخب الحاكمة ، وهو ما أكده المفكر عبد الإله بلقزيز بقوله:" من المؤسف أن المعارضة السياسية هي من جنس النوع التي تقيم الدليل على عجزها أن تكون البديل التاريخي للسلطة القائمة، أي نمط المعارضة

1) عمراني كربوسة، **"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"**، مرجع سبق ذكره.
2) علي الدين هلال، **المجتمع المدني والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد**، مؤسسة عبد الحميد تومان، الأردن ، 1999، ص57.

التي تعيش حالة مزمنة من الأزمة والتراجع، ولا يتعلق الأمر هنا بالمعارضة اليسارية والوطنية والديمقراطية التي هيمنت في عقود سابقة فقط، بل هو يتعلق أيضا بالمعارضة الإسلامية"[1].

وهذا من منطلق أن دور المعارضة السياسية في الديمقراطيات الغربية هو صون الحياة السياسية من الاضطرابات ومدّها بأسباب الاستقرار، فهي إذن قوة توازن في المجال السياسي بوصفه مجالا عموميا، وليست عبئا على السلطة أو مصدر إزعاج لاستقرارها كما تنظر لها دول الجنوب ومنها الجزائر.ولعل أبرز المشاكل التي تعاني منها المعارضة الجزائرية هي:(تمارس السياسة بدون مشروع أو برنامج سياسي حقيقي_ فقدانها للدعم الشعبي والجماهيري_ بناء تنظيمي هش يفتقد لأبجديات العمل الديمقراطي خاصة التداول القيادي على رأس الحزب ....) [2].

أما بالنسبة لحالة المغرب:

يعتبر جل الخبراء والمحللين مغاربة وأجانب أن تراجع المغرب في سلم التنمية البشرية في معظم التقارير ذات الصبغة القارية انعكاسا لأزمة سياسية قاسية تعيشها البلاد أفرزت وما تزال المزيد من الغياب والتراجع على مستوى تدبير المراحل وتخطيط المستقبليات. فحسب مؤشر الحكم الراشد بإفريقيا للعام 2009، الذي تعده مؤسسة محمد إبراهيم، وتديرها شبكة من الأكاديميين ومراكز البحث الإفريقية والغربية. احتلت المغرب المرتبة الأخيرة. من ضمن 53 دولة إفريقية، كما أشارت تقارير التنمية البشرية بالعالم العربي الصادرة أخيرا إلى هذا التردي الذي تشهده المملكة المغربية على مستوى الحكم الراشد و التنمية المستدامة، و قد اعتبرت هذه التقارير بمثابة صك إدانة صارخة لتدبير الشأن السياسي والاقتصادي والمجتمعي بالمملكة[3].

إن ارتفاع أرقام الجياع وتنامي معدلات الفقر البشرى في المغرب ، يعتبر من أهم التهديدات التي يواجهها المجتمع في المغرب ، فقد أكد محمد محتان كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية أن ظاهرة الفقر والهشاشة الاجتماعية في المغرب "ظاهرة قروية في الجزء الأكبر منها بالنظر إلى أن ثلثي فقراء المغرب هم من القرويين" . وأضاف محتان عند افتتاح أشغال لقاء

---

1) بلقزيز عبد الإله(وآخرون)، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2001، ص13.

2) عمراني كربوسة ، " **المعارضة السياسية في ا لجزائر بين التحفيز والعرقلة لعملية التنمية السياسية** "، مداخلة ضمن: الملتقى الوطني الأول حول " واقع وآفاق التنمية السياسية في الجزائر "،تنظيم: جامعة الحاج لخضر ، قسم العلوم السياسية، بتاريخ 05/04 ديسمبر2007.

3) عزيز باكوش ، مرجع سبق ذكره.

وطني حول " التنمية المستدامة والبيئة والفقر في المغرب "نظم من طرف "منتدى 21"[*] أن شخصا واحدا من أصل كل أربعة أشخاص بالوسط الحضري يعد فقيرا " .

وأشار الى أن العالم القروي اعترضته دوما مشاكل طبيعية وبنيوية تحد من فعالية المجهودات التي يبذلها مختلف المتدخلين مسجلا أن معوقات هذا الوسط تتمثل أساسا في تراجع المساحة الصالحة للزراعة و المسقية وتدهور نظام الواحات.

وأضاف في هذا الصدد أن أشجار النخيل شهدت تدهورا خطيرا، مشيرا إلى أن عدد أشجار النخيل انتقل من 15 مليون مع بداية القرن الماضي إلى 4,4 مليون سنة 2000[1].

وبحسب مدير مرصد ظروف العيش التابع للمندوبية السامية للتخطيط محمد دويديش، فإن معدل الفقر بالمغرب يقدر بـ 14,2 % على المستوى الوطني اعتمادا على إحصاء السكان والسكنى في سبتمبر 2004.

وأضاف في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء على هامش هذا اللقاء أن معدل الفقر في الوسط القروي يقدر بـ 22 % و 7,95 % في الوسط الحضري موضحا أن الفقر في الوسط القروي يحدده الوضع الاجتماعي وكذا مؤشرات التنمية البشرية.

أما **مؤشرات التنمية البشرية** فهي تتعلق بمجالات التربية والتكوين والصحة وكذا الأنشطة المدرة للدخل. وأضاف أن هذه العوامل والمؤشرات هي نفسها المحددة للفقر الاجتماعي بالوسط القروي مع اختلاف واحد على مستوى مصادر الدخل وهي فلاحية بالنسبة للعالم القروي ومرتبطة بالقطاع غير المهيكل بالأحياء ذات الكثافة السكانية بالمناطق الحضرية[2].

بالإضافة لهذا يمكن أن نلخص فيما يلي أهم معيقات التنمية المستدامة في المغرب[3]:

- تذبذب المناخ وعدم انتظام التساقطات وقلة الأراضي الصالحة للزراعة مع تدهور التربة.
- الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية، كاجتثاث الغابة وتدهور المناطق الجبلية تحت تأثير الضغوط البشرية والمناخية.

---

*) يذكر أن "منتدى 21" جمعية للبيئة والتنمية المستدامة، تسعى إلى أن تشكل "فضاء لاستثمار وتثمين التجربة والخبرة في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة " وتتمحور أشغال هذا اللقاء الوطني حول سلسلة من المواضيع من ضمنها "الفقر والتنمية البشرية " و"التنمية المستدامة"، المفهوم والواقع" و"تدبير الموارد الطبيعية ومحاربة التصحر" و"القوانين البيئية" .

1) "**ثلثا عدد الفقراء في المغرب قرويون**"، تصريحات أحمد محتان - كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية - 2006/02/18، نقلا عن:**http://www.wladbladi.com**

2) "**ثلثا عدد الفقراء في المغرب قرويون**"، مرجع سبق ذكره.

3) "**قضايا تعيق التنمية المستدامة في المغرب**"، نقلا عن:

http://www.histgeo-ma.com/2an/najah/geo2_12.htm

- التزايد السكاني السريع بالمدن، مما يؤدي إلى اتساع عتبة الفقر وانتشار أحياء الصفيح والبطالة.
- استمرار انتشار الأمية وضعف التغطية الصحية خاصة بالبوادي التي تعاني من ارتفاع درجة العزلة حيث تقتصر نسبة كبيرة من شبكة المواصلات على الربط بين المدن.

و تحاول السلطات المغربية بذل جهود للحد من نسب الفقر و لمواجهة الصعوبات التي تعيق استدامة التنمية، خاصة في المناطق القروية من خلال[1]:

- نهج سياسة التشجير وتدبير التربة، بوضع تصميم مديري للتشجير ومخطط وطني للتصحر والاستمرار في سياسة بناء السدود.
- العمل على تنفيذ سياسة التغطية الصحية الإجبارية، والرفع من نسبة التمدرس عبر تعميم التعليم ومحاربة الأمية.
- فك العزلة عن الوسط القروي، بمواجهة الخصاص في التجهيزات الطرقية عبر البرنامج الوطني لبناء الطرق القروية .
- نهج سياسة تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

كما أكد الملك محمد السادس أكد، أن "المغرب وهو يواجه، كسائر البلدان النامية، تحديات تنموية حاسمة وذات أسبقية، فإنه يستحضر ضرورة الحفاظ على المتطلبات البيئية".، و أضاف "إنه يتعين اعتبار البيئة "رصيدا مشتركا للأمة، ومسؤولية جماعية لأجيالها الحاضرة والمقبلة"، مشيرا إلى أن المشاريع التنموية التي أنجزت، أو تلك التي ستنجز مستقبلا، يجب أن تلائم بين متطلبات التنمية السوسيو- اقتصادية، وحماية البيئة، والتنمية المستدامة.

وهكذا، نهجت المملكة سياسة بيئية جديدة تقوم على مبدأ التنمية المستدامة، كما تعتزم جعل حماية البيئة عاملا محوريا، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وتتمحور أولويات العمل البيئي، في هذا المجال، حول عدة ميادين تهم حماية الموارد المائية، والتقليص من النفايات، ومعالجتها وتحسين تدبيرها، وضمان جودة الهواء، وخفض التلوث الجوي، وحماية التربة والساحل[2].

1)**"قضايا تعيق التنمية المستدامة في المغرب"**، مرجع سبق ذكره.

و تعتمد المغرب على سياسات المخططات على غرار الجزائر و تونس، ففي 1999 وضعت حكومة التناوب مخطط خماسيا تنمويا ركزت فيه على تدعيم الاستثمار الداخلي و الخارجي، و الاستغلال العقلاني للثروات السمكية، و عدم تجديد اتفاقيات الصيد البحري مع الاتحاد الأوربي، و كذا الإصلاح الجبائي من مسايرة المستجدات و التطورات الاقتصادية.

و على الجانب الاجتماعي فقد فتحت عدة أوراش تتوخى الاهتمام بالمرأة و إدماجها في التنمية، كما تم وضع نظام للتغطية الصحية، و رصد اعتمادات مالية مهمة لتسوية أوضاع المطرودين و الموقوفين لأسباب سياسية أو نقابية، و كذا إحداث وكالتين للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، الأولى بالشمال و الثانية بالجنوب، إضافة إلى تحسين المعاشات و التعويضات العائلية و النهوض بالعالم القروي الذي يعتبر من أهم الأولويات[1].

كما عرفت تونس: كذلك سلسلة من الإصلاحات على المستوى التنموي، بحيث تم النهوض بالجانب الاجتماعي للمواطن و تحسين مستواه المعيشي، و تم الحد من الفقر و التهميش و الإقصاء و محاربة الأمية، فمنذ 1987 طبقت في تونس العديد من المخططات الاقتصادية، ركزت اهتمامها المركزي على القضايا المصيرية، مثل التربية و الصحة و التشغيل، كما حققت تونس تنمية شاملة بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية بخلق نسيج صناعي كثيف و متكامل، كم تحسن مردود القطاع الفلاحي و السياحي و النفطي[2].

و قدمت السلطة السياسية بعض المبادرات لتفعيل التنمية المستدامة بتونس، على غرار الأجندا 21 المحلية،و التي جاءت كآلية ناجعة للتنمية المستدامة اعتمادا على المقاربة التشاركية

،و التي تمثل برنامج عمل القرن 21 للتنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، و تهدف أساسا إلى تحسين نوعية الحياة وظروف العيش للأجيال الحاضرة والقادمة . فقد عبّرت وثيقة الأجندا المحلية لمدينة جندوبة ضمن برنامج عملها 2010/2005 . على طموحات وتطلعات المتساكنين فيما يتعلق بنوعية حياتهم وسلامة ونظافة المحيط اعتمادا على المقاربة التشاركية لجعل المواطن طرفا فاعلا في تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

فقد توفقت هذه الأجندا 21 التي بعثت منذ سنة 2000 إلى تقديم عديد الخدمات خاصة في مجال النظافة والعناية بالبيئة بتنسيق وتعاون مع بلدية المكان ولجان الأحياء وقامت خلال سنة 2009

2) خالد الحراق ،" **التزام متعدد الأوجه للمغرب من أجل تنمية مستدامة و مسؤولة** "، نقلا عن: **http://www.almaghribia.ma**

1) أمحمد الداسر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

2) أمحمد الداسر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

بعديد الأنشطة من أهمّها تنظيم يوم تحسيسي حول التحكم في المشاكل البيئية والتنمية المستدامة وتقديم مداخلات علمية وورشات بالمناسبة في التعبير والرسم وزيارة عديد الفضاءات الخضراء والمنتزهات وتقديم جوائز للمتفوقين في مجال النظافة وسلامة المحيط وقامت بالتنسيق مع السلطة المحلية بتدخلات ميدانية حول التصرف المستديم في النفايات والمشاركة في مختلف التظاهرات الجهوية الخاصة بالنظافة العادية والاستثنائية وذلك بجمع النفايات البلاستيكية ومسح الأراضي البيضاء والعناية بالمناطق الخضراء إلى جانب تجميع ونقل الفضلات المنزلية بمدخل المدينة ودهن وتبييض حواشي الطرقات والمساهمة في العناية بالمناطق الخضراء داخل وحول المؤسسات الجامعية بغراسة أشجار الزينة وصيانتها[1].

لكن تبقى مؤشرات التنمية المستدامة غير مرضية بالنسبة لهذه الدول، بالرغم من اشتمالها على برامج و مخططات، غير أن هذه الأخيرة لم تلقى طريقا لتحقيقها على أرض الواقع، و هذا راجع إلى مجموعة من المعوقات لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان المـغاربية و العربية، و من أهمها:

- مشكلة الفقر في بعض الدول المغاربية و العربيـة، و زيادة حدة الأميـة، و البطالة و تراكم الديون.
- استمرار الازدياد السكاني في المدن العربية استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، و تفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية و على المرافق و الخدمات الحضرية، و تلوث الهواء و تراكم النفايات.
- تكرار ظاهرة الجفاف و زيادة التصحر.
- النقص الحاد في الموارد المائية و تلوثها و ندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة، و نقص الطاقة غير المتجددة في بعض الأقطار العربية.
- حداثة تجربة المجتمع المدني و عدم مشاركته الفعالة في وضع و تنفيذ إستراتيجيات و برامج التنمية المستدامة[2].
- غياب الديمقراطية الفعلية في كثير من الأقطار العربية و المغاربية.

---

1) الهادي الحامي، **"أجندا 21 لمدينة جندوبة"**، نقلا عن: **http://www.alhorria.info.tn**

2) الإعلان العربي عن التنمية المستدامة لوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية و التخطيط و البيئة ، جامعة الدول العربية القاهرة ، 24 أكتوبر 2001 الموجه إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بمدينـة جوهانسبورج فـي جنـوب إفريقيا أيام 02-11 سبتمبر 2001..

- غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار العربية خاصة منها حقوق المرأة السياسية.

و خلاصة القول أن دول المغرب العربي، و إن كان البعض منها قد شرعت في وضع مخططات للتنمية الشاملة، غير أن الانجازات العملية المحققة من تلك المخططات تبقى جزئية أو معدومة، و قد عرفت الجزائر مؤخرا و بعد إقرار ميزانية للمخطط الخماسي 2009-2014، اشتمل على برنامج تنمية متكامل، شمل مختلف المجالات منها ما تم البدأ في انجازها في المخططات السابقة، و منها بعض المستجدات كإعطاء أهمية للتنمية البشرية و التركيز على جودة و عقلانية التسيير، لكن رغم هذه الإنجازات المتواضعة فهذه الدول لم تعرف حتى الآن تنمية مستدامة بكافة أبعادها المتكاملة، لأنها لم تتمكن من تجاوز المعوقات التي تحول دون ذلك.

و قد استنتجنا سابقا أن هناك علاقة تلازم ين الحكم الراشد و التنمية المستدامة، فالقاعدة بالنسبة لهذه العلاقة أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون تطبيق آليات الحكم الراشد، فالطريقة المناسبة أمام الدول المغاربية إذا هي ضرورة التحكم في وضع آليات مناسبة لتطبيق الحكم الراشد، حتى تضمن تأمين الطريق لتحقيق تنمية مستدامة متكاملة، لأن الحكم الراشد بما يتضمن عليه من إصلاحات إدارية و كذا تأمين بيئة فعالة للتواصل بين المواطنين و السلطة، سيساعد بدون شك على زيادة الرفاهية و الازدهار بالنسبة للمواطنين، و بالتالي أمن هؤلاء الأفراد و زيادة استقرارهم وفق منظور الأمن الإنساني.

و من أجل القضاء و التخفيف من هذه المعوقات يجب:

- الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة و إيجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا و دوليا.
- إيجاد البيئة الصالحة لنشأة الشباب العربي و تأهيله و توفير فرص العمل المناسبة له.
- إيجاد تخطيط سليم للموارد البشرية.
- إعطاء المناطق الريفية الأولية عند إعداد البرامج التنموية و الصحية و التعليمية.
- ترتيب الأوضاع الاقتصادية و المؤسسية و إيجاد تكتل قوي.
- صيانة الإرث الحضاري و الديني الذي تنفرد به المنطقة العربية و إستثماره لتحقيق التنمية المستدامة.

من خلال ما سبق يتضح ضرورة وجود إدارة سياسية فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة و بلوغ هذه الأهداف لابد من بداية الإصلاح لتحقيق الحكم الصالح الضروري لأي تنمية مستدامة[1].

1) كمال رزيق، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث

تأثير المعضلات الأمنية الجديدة على منطقة المغرب العربي واستراتيجية مواجهتها

الفصل الثالث:

تأثير المعضلات الأمنية الجديدة على منطقة المغرب العربي واستراتجية مواجهتها

بعدما تطرقنا في الفصول السابقة إلى الإطار النظري للأمن، وعرفنا كيف توسعت مجالاته ومستوياته وكيف تم الانتقال من مفهوم الأمن القومي الذي ارتبط بالدولة، إلى الأمن الإنساني المرتبط بمستوى الأفراد، تم تعرفنا على مختلف مصادر التهديدات المتعددة التي تواجه المغرب العربي خصوصا ظاهرة الإرهاب و إشكالية الحكم الراشد والتنمية المستدامة فالأولى مهددة للفرد و الدولة ولكن تهديد أكبر لكيان الدولة و أمنها، و الثانية كمهدد لأمن الأفراد "امن إنساني".

ونتنقل الآن للتعرف على مختلف الاستراتيجيات التي اتبعتها دول المغرب العربي لمواجهة هذه المخاطر والتهديدات. سواء في إطار العمل المشترك من خلال الاتحاد المغاربي ،أو من خلال إيجاد استراتيجيات بديلة مع أطراف خارجية كالطرف الأوربي من خلال ما عرف بـ" الشراكة الاوورومتوسطة" أو مبادرة الاتحاد من اجل المتوسط "....الخ، و أو عبر الشراكة مع الطرف الأمريكي لتجاوز هده التهديدات. و مختلف الحلول التي تم وضعها من جهات متعددة وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عالمية و سهولة انتشار هذه التهديدات ما جعل الجهود تتكاثف للقضاء عليها أو الحد منها على الأقل.

و السؤال الذي نطرحه على هدا المستوى: إلى أي مدى تمكنت الدول المغاربية من وضح حلول مناسبة للحد أو تجاوز هده التهديدات، و ما هي الإستراتيجية الأنجح، هل عبر العمل المشترك أو من خلال الشراكة الخارجية مع الطرف الأوربي أو الأمريكي؟

المبحث الأول: حجم تأثير التهديد وإستراتيجية المواجهة من خلال العمل المشترك في إطار اتحاد المغرب العربي.

شهدت أقطار المغرب العربي منذ نهاية الثمانينات مناخاً سياسياً سادته روح التفاؤل والحوار والتفاهم والنظر إلى المشكلات البينية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بنظرة واقعية، وبدا وكأن مرحلة جديدة بدأت، وبدأت معها تنطوي صفحات الماضي القريب بكل ما شابها من تباعد أو تنافر وتنافس، أو تقارب حذر، أو لقاء ظرفي، حيث تحرك المسؤولون في أقطار المغرب العربي نحو الوضع الطبيعي في العلاقات الأخوية التي تربط أبناء الأمة العربية في هذا الجزء من الوطن العربي الكبير. و كان مفتاح ذلك التقارب، المصالحة الجزائرية– المغربية التي تمت على هامش مؤتمر القمة العربي الاستثنائي (قمة الانتفاضة) الذي عقد في العاصمة الجزائرية إبان الحقبة من 7 . 10 حزيران/يونيو 1988.

و لكن السؤال الذي يبقى مطروحا:

هل تمكنت الدول المغاربية فعلا من خلال اتحاد المغرب العربي، وضع استراتجيات فعالة، لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية في المنطقة؟ أم أن كل دولة وضعت استراتيجيات منفردة بعيدا عن العمل المشترك.

المطلب الأول: نشأة الاتحاد المغاربي و أهدافه.

يعتبر التعاون و التكامل الاقتصادي بكافة المستويات المحلية و الإقليمية و الدولية و مجالاته العديدة الاقتصادية، الأمنية، السياسية....الخ احد أهم عوامل التطور و التقدم في كافة بلدان العالم من خلال مواجهة المخاطر و التهديدات و زيادة التبادلات وكل ما من شانه أن يساهم في النهوض بالدول و تعد قضية العمل المغاربي المشترك قضية مصيرية و ملحة يفرضها الواقع المعاش على ضوء التحديات الداخلية و الخارجية التي يعيشها المغرب العربي[1] ، إضافة إلى ما يميز هذه الدول من تاريخ مشترك ،لغة،المعتقد الديني،النضالات ضد المستعمر هذه المقومات التي توحد أكثر مما تفرق بين دول المغرب العربي الخمسة و كانت نتيجة ذلك إنشاء الاتحاد في

1) محمد علي داهش، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، 2020، ص 192.

الاجتماع التأسيسي لقادة الدول بمدينة مراكش في 16 فيفري 1989م و المصادقة على وثيقة معاهدة إنشائية[1]،من قبل المملكة المغربية،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجمهورية التونسية،الجماهير العربية الليبية الشعبية الاشتراكية،الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بعد عدة مباحثات و جلسات إلى أن تم إنشاءه، إذ يعتبر آخر التجمعات الإقليمية العربية في نهاية الثمانينات[2].

و بطبيعة الحال فان لكل تنظيم أهداف يسعى إلى تحقيقها، أي الأغراض التي وجد هذا التنظيم لأجلها، و يمكننا القول أن اتحاد المغرب العربي قد وجد للدفاع عن مصالح الدول المغاربية ككل و قد عددت المادتان الثانية و الثالثة من نص المعاهدة الأغراض التي تتطلع الدول المغاربية بلوغها[*]، و يمكن تصنيف هذه الأهداف إلى سياسية و أمنية و اقتصادية و ثقافية:

الأهداف السياسية:

إن الأهداف السياسية و الدولية للاتحاد تتمثل في تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعات الدول المغاربية، و الدفاع عن حقوقها، و هو بذلك يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء و شعوبها بعضها البعض[3].

ويعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف التي يسعى الاتحاد لتحقيقها إذ يساعد على مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية أو إحدى دولها نتيجة أي محاولة تهدف إلى تمزيق الاتحاد و إشاعة الانقسام[4]،كما يهدف إلى إقامة تعاون دبلوماسي[5] ، و الاعتماد على الحوار و التفاهم لتحقيق الأهداف و المصالح المشتركة للشعوب المغاربية[6].

الأهداف الأمنية و الدفاعية:

و لتحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل و الإنصاف تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد في ميدان الدفاع على صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء[*]،ولقد انفرد الاتحاد المغاربي دون التجمعات العربي الأخرى المماثلة ببعد خارجي و داخلي[7].

---

1) مختار بن هنية، مرجع سبق ذكره، ص 212.
2) أحمد ناجي، **"الاتحاد المغاربي، طموحاته و إشكالياته"**، في: مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 111 سنة، 1993، ص 97.
*) تضمنت معاهدة اتحاد المغرب العربي (19) مادة حددت أهدافه.
3) لعجال أعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 98.
4) جمال عبد الناصر مانع، **إتحاد المغرب العربي – دراسة قانونية سياسية دار العلوم للنشر و التوزيع**، عنابة، 2004، ص 98.
5) مختار بن هيبة، مرجع سبق ذكره، ص 98.
6) محمد علي داهش، مرجع سبق ذكره، ص 196.
*) المادة 2 / 3 ، من المعاهدة المنشئة لاتحاد المغرب العربي.

أي انه انفرد بالحديث عن أمن الدول الأعضاء و ضد التهديدات الخارجية صراحة و عن أمن النظم الحاكمة في الدول الأعضاء[1]،و ينجر عن هذه الأهداف الأخذ بالمبادئ العامة في العلاقات الدولية منها احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها من أي اعتداء و كذلك التشديد على تعايش أنظمة الحكم القائمة،وهذا من شانه أن يبعث المزيد من الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي رغم اختلاف أنظمة الحكم فيها و التنسيق في ميادين الدفاع و الأمن و تسوية النزاعات بالطرق السلمية و عن طريق الحوار وهذا ما يكسب الاتحاد القوة بان يكون أداة لحل النزاعات وصيانة السلم في الساحة المغاربية وتقوية الوحدة المغاربية وذلك للتفرغ لتنمية و ازدهار دول المغرب العربي[2].

التنمية الاقتصادية:

قضت معاهدة إنشاء المغرب العربي في إحدى مضامينها على أن الهدف من تعاون دول الاتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية والدفاع عن حقوقها من خلال:

- تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.
- تطوير القطاع الزراعي و تحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية و الطبيعية و الصناعية[3].
- تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الاجتماعية للدول الأعضاء[4] ، واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة و إعداد برامج عامة و نوعية في هذا الصدد[5] ، وهنا نؤكد على مسألة العمل الجماعي و خاصة في مراحل النمو الاقتصادي سواء على الصعيد الإقليمي و العربي أو الدولي، و لذلك يؤمن التعاون الاقتصادي المغاربي حل مشكلة استغلال الموارد الطبيعية و البشرية و يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية بالبلدان المغاربية[6]

7) محمد علي داهش، مرجع سبق ذكره، ص 196.
1) جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص 93.
2) لعجال أعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره ، ص 100.
3) جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص 93.
4) مختار بن هيبة، مرجع سبق ذكره، ص 213.
5) محمد علي داهش، مرجع سبق ذكره، ص 196.
6) جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص 95.

الأهداف الثقافية:

تهدف إلى إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته، و الحفاظ على القيم الروحية و الخلقية وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا تبادل الأساتذة و الطلبة و إنشاء مؤسسات جامعية[1].

وما يلاحظ على مستوى أهداف الاتحاد المغاربي، أنه لم يستثني أي مجال من مجالات التعاون، حيث نجد أنه ركز على التعاون و التنسيق في المجالات السياسية و الأمنية و الدفاعية و الاقتصادية و الثقافية كمجالات أساسية للاتحاد، و في سبيل التحقيق الأمثل لهذه الأهداف يتم الاعتماد في ذلك من خلال مؤسسات متخصصة، و على مجموعة من الأجهزة.

و من أهم هذه الأجهزة نجد: مجلس الرئاسة [*]،مجلس الوزراء[**]،مجلس وزراء الخارجية[***]، ضف إلى ذلك لجنة المتابعة ،مجلس الشورى كذلك الهيئة القضائية للفض في النزاعات و تفسير و تطبيق المعاهدات و الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع و غيرها من المؤسسات و اللجان[2]،و يمكن توضيح هيكل الاتحاد المغاربي على الشكل التالي:

1) مختار بن هيبة، مرجع سبق ذكره، ص 213.

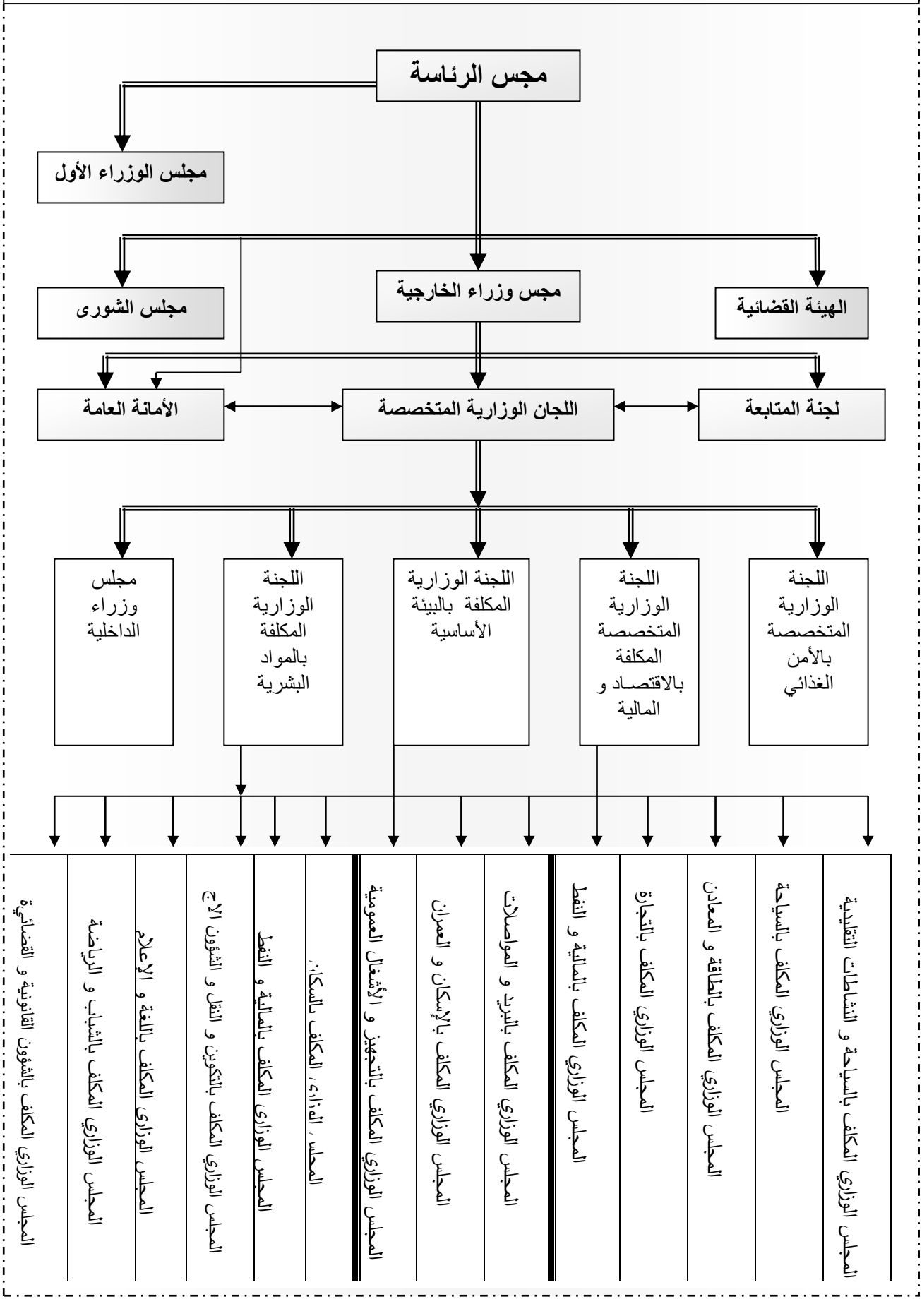
*) **مجلس الرئاسة**: يتألف من رؤساء الدول المغاربية، مهمته تحقيق أهداف الإتحاد و النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء، و له الحق في إنشاء ما يراه ضروريا من لجان وزارية متخصصة.

) **مجلس الوزراء: هو الجهاز التنفيذي الأول، حسب المادة 7 من المعاهدة، يجتمعون للبحث في القضايا و تنفيذها.

***) **مجلس وزراء الخارجية:** بمثابة فرع تنفيذي، بأنني من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد المجلس، يتكون من الوزراء الأولين للدول الأعضاء، من بين اختصاصاته التي حددتها المادة 8 من المعاهدة المنشأة: - الإعداد و التحضير لاجتماعات مجلس الرئاسة – اقتراح السايسات و وضع التوصيات و الدراسات الهادفة إلى تطوير التعاون، و التنسيق بين الدول المغاربية.

2) مختار بن هيبة، مرجع سبق ذكره، ص 214.

هيكلة الجهاز المؤسساتي لاتحاد المغرب العربي/ المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، تونس.



من خلال هذه المؤسسات و الأجهزة يحاول الدول المغاربية و تعمل على مواجهة التهديدات الداخلية و الخارجية و تحسين ظروفها المعيشية و الاجتماعية.....الخ ، ففي قمة تونس 1990 تم وضع إستراتيجية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية للأقطار المغاربية من أجل رفع معدلات التنمية و حجم الناتج القومي، و رفع مستوى دخل الفرد، كما تقرر وضع أربع مراحل على طريق قيام السوق المغاربية المشتركة قبل عام 2000 وذلك بالعمل على:

- إنشاء منطقة للتبادل الحر للمنتجات المغاربية.
- وحدة جمركية.
- سوق مشتركة.
- وحدة اقتصادية[1].

و كل هذه الخطوات هدفها هو لتعزيز العلاقات بين دول المغرب العربي، كما انعقدت دورة أخرى في الجزائر سنة 1990 ، تمت فيها صياغة العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الخاصة بالجانب الزراعي و قرارات أخرى تتعلق بالتعاون الثقافي و الخدمي، و دورة أخرى سنة 1991 في ليبيا تم فيها التأكيد على المجالين الاقتصادي و الأمني و أكدت على ضرورة تحقيق أمن غدائي .و دورة سنة 1994 في تونس لتؤكد على تعزيز العلاقات المغاربية[2]، و الملاحظ أن هذه الاتفاقيات و القمم قد أولت اهتمام كبير للجانب الاقتصادي حتى تصل إلى تحقيق تنمية مستدامة داخل دول المغرب العربي، و بالتالي ضمان الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للأفراد نتيجة التوزيع العادل للموارد و ضمان كل فرد العمل، المأوى، السكن، الصحة ...الخ. بالإضافة إلى كون الجانب الاقتصادي يخلق نوع من الاعتماد المتبادل بين الأطراف فيكون الرابط من اجل التعاون في المجال الدفاعي و الأمني للقضاء على مختلف التهديدات منها ظاهرة الإرهاب.

المطلب الثاني: الدور الفعلي لاتحاد المغرب العربي في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة.

عرف إقليم المغرب العربي متغيّرات جديدة وأسئلة جديدة، تتطلب تشخيصا معمّقا للتحديات، إذ يواجه مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدعو إلى تجنّب المآزق والأزمات المعطِّلة لمشاريعه في الإصلاح والتنمية.

1) النان ولد المامي، **اتحاد المغرب العرب و آفاقه المستقبلية**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ،1996)، ص ص 112 - 124.
2) صلاح وزان، **تنمية الزراعة العربية – الواقع و الممكن -**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 256.

وفي محاولتنا معرفة أهم التحديات التي تواجه الدول المغاربية وجدنا أنها تتركز على الخصوص في: البطالة، والفقر، والهجرة، والإرهاب، وضعف الأداء الاقتصادي، ومحدودية التنمية الإنسانية المستدامة، و كذلك إشكاليات الصحراء الغربية[1].

أمام هذه التحديات المتجددة و المعقدة، كان من المنتظر أن تلجأ الدول المغاربية إلى تفعيل دور الاتحاد المغاربي و مؤسساته لوضع حد أو تجاوز هذه المخاطر التي تهدد أمن و استقرار المنطقة، كان تأسيس الاتحاد المغاربي في العام 1989 لحظة مهمة على طريق استيعاب التحوّلات التي عرفتها العلاقات الدولية، وكان في إمكانه أن يعيد ترتيب أولويات المنطقة، الموزعة بين الأمن والتنمية و الديمقراطية.

وهكذا، يبدو جليا اليوم أنه بات من المستحيل للدول المغاربية التعاطي المجدي مع أهم التحديات بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية، في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، مما يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في العمل التكاملي والاندماجي المغاربي[2].

فرغم هذه المؤسسات و الأجهزة و الأهداف المسطرة و القمم المنعقدة فان دول المغرب العربي لم تصل إلى تحقيق ما كانت تصبوا إليه، فهي لم تستطيع حتى وضع خطوط أولية عملية لبعث الحيوية في مؤسسات الاتحاد التي عرفت الجمود على مستوى وظائفها،

فعلى مستوى مكافحة الإرهاب مثلا، لم تتمكن الدول المغربي من وضع خطط مشتركة للحد من مخاطر هذه الظاهرة، بالرغم من تعرضها مشتركة لأعمال تخريبية من طف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، ففي حين عرفت الجماعات الإسلامية تكاملا و انسجاما في أهدافها في المغرب العربي، بقيت الدول المعرضة لخطر الإرهاب عاجزة على لتعاون و التنسيق الأمني فيما بينها، و لجأت للبحث عن البدائل، الممثلة في الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية.

حتى على المستوى الاقتصادي، الذي حظي باهتمام كبير على مستوى القمم المنعقدة، و اعتبر أساسا لتفعيل التكامل، المشهد الإجمالي لواقع اقتصاديات هذه الدول في المنطقة بعيد تمام البعد عن كونه مُرضياً، حيث يعتمد اقتصاد الجزائر وليبيا على صادرات النفط والغاز، كما يعتمد اقتصاد المغرب – إلى حد كبير – على الإنتاج الزراعي والتحويلات النقدية من المغتربين، بينما تعتمد تونس على الطلب من قِبَل المستهلك الأوروبي وعلى السياحة. و لا شك أنّ عدم تجانس

1) عبد الله التركماني، **"تحديات مغاربية"**، مرجع سبق ذكره.
2) المرجع نفسه.

التشريعات الاقتصادية يحد من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، ويفقدها في المتوسط 2.5 % من الناتج الإجمالي بسبب إغلاق الحدود الجزائرية – المغربية وضعف التجارة البينية[1].

فالعلاقات البينية بقيت ضعيفة في مجال التبادل التجاري والاقتصادي. بحيث لم تتجاوز 1.5% مثلما كانت عليه العام 1985 من مجموع صادرات كل من تونس والجزائر والمغرب، وعلى 1.2% من حجم الواردات، ولم تبلغ أكثر من 5% من مجموع المبادلات التجارية البينية على الرغم من الاتفاقيات القطاعية المبرمة بين أقطار الاتحاد[2]. وعليه، فإن حجم المبادلات البينية . رغم التحسن النسبي . يبقى ضعيفاً جداً ودون الطموحات التي أفرزتها القمم المغاربية، ودون المستوى بكثير إذا ما قورنت بحجم المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوربي حيث تتجاوز 50%. ويمكن القول، إن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين أقطار اتحاد المغرب العربي لم ترق إلى أدنى التنظيمات في سبيل التكامل والوحدة الاقتصادية ولم تصل حتى إلى مستوى منطقة التفضيل الجمركي[3].

– مؤشرات العجز الغذائي في المغرب العربي:

لعل أبرز ما يتعلق بالواقع الاقتصادي لأقطار المغرب العربي، هو استمرار عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الإستراتيجية (الحبوب بخاصة)، وتنامي حجم الفجوة الغذائية، وانكشاف أقطار المغرب العربي على الخارج، وما يصاحب ذلك من تبعية للأسواق الخارجية والوقوع تحت ضغوطها، فضلاً عن ما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية على الصعيد الداخلي في ضوء تنامي الحجم السكاني وزيادة المتطلبات[4].

إن أقطار المغرب العربي تعد من أكثر الأقطار العربية اعتماداً على الخارج في توفير الغذاء، ويشير البعض أن الدول تكون في حالة تبعية إذا كانت استيراداتها الغذائية أكثر من 30% وتكون ضمن منطقة الاستقلال الغذائي أو عدم التبعية إذا قلت نسبة ما تحصل عليه من غذاء عن 15%. ولما كانت أقطار المغرب العربي تعتمد على الخارج بنسبة 60%في المحاصيل الإستراتيجية. فهذا يعني وقوعها في أسر التبعية ومخاطرها. وفي الوقت نفسه بلغت المديونية

1) عبد الله التركماني، **"تحديات مغاربية"**، مرجع سبق ذكره.
2) أمحمد مالكي، **"ديناميكية الاندماج الجهوي والتعاون الغذائي في إطار اتحاد المغرب العربي 1989 - 1996"**، في:**مجلة شؤون عربية**، القاهرة، العدد 191، 1997، ص 191.
3) عبد العزيز شرابي، **"فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة"**، في:**مجلة العلوم الإنسانية**، مديرية النشر و التنشيط العلمي، جامعة منتوري، قسنطينة ،العدد 10، 1998، ص35.
4) محمد علي داهش، مرجع سبق ذكره، ص 206.

الخارجية لأقطار المغرب العربي 67.277 مليار دولار، وبلغت تأثيراتها ونسبتها في الناتج القومي الإجمالي في تونس 50.7% وفي الجزائر 73%، وفي المغرب 95.1%، وفي موريتانيا 220.6%، وصنفت (ديون متفاقمة) [1].

إذا فالواقع المغاربي يكشف حجم المشكلة الغذائية المستمدة من خلال التأشير على المبالغ السنوية المستنزفة، ويتضح على ضوئها حجم التبعية الغذائية للأقطار المغاربية.

فالفجوة الغذائية استنزفت مبالغ كبيرة من موازنات الدول المغاربية بلغت 5.4 مليار دولار سنوياً[2]. وقاد تزايد الاعتماد على الخارج لسد الفجوة الغذائية إلى زيادة الاقتراض من الخارج (عدا ليبيا) وأثر ذلك في تصاعد المديونية المغاربية، فيما بلغت خدمة الديون (أقساط + فوائد) نحو 2.3 مليار دولار سنوياً وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي، وهذا ما دفع إلى تنامي العجز والاقتراض من المؤسسات المالية والتكتلات الاقتصادية لتمويل المستوردات الغذائية[3].

ظلت أقطار المغرب العربي بوضعها التنموي تعاني عجزاً غذائياً خطيراً، لأنها تستهلك من الغذاء أكثر مما تنتج، ومازالت شرائح واسعة من السكان، ومن الأطفال بخاصة تعاني نقصاً في كمية (الراتب الغذائي) وخللاً في توازنه وفي نوعية عناصره. و تختلف نسبة الاكتفاء الذاتي من قطر إلى آخر، من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية كالحبوب (القمح خاصة) والسكر والزيوت واللحوم واللبن السائل. ففي مجال الحبوب لا يصل الاكتفاء الذاتي إلى 44.38% في المغرب، وفي الجزائر 19.19% خلال العام 1993 [4].

و مما يزيد الوضع تأزما هو تزايد الحجم السكاني لأقطار المغرب العربي، إذ بلغ كما تشير الإحصائيات الرسمية للعام 2000 إلى 75.527 مليون نسمة موزعة على الشكل التالي، تونس 9.333 مليون نسمة، موريتانيا 2.431 مليون نسمة. إن هذا الحجم السكاني المتناهي بنسبة 2.6 . 3% سنوياً سوف يزيد من تأزم الواقع الاقتصادي العاجز عن تلبية متطلبات الواقع الاجتماعي، ويدفع ذلك إلى تنامي المشكلات الاقتصادية ومخرجاتها الاجتماعية[5]،فالإحصائيات الجديدة أكدت

1) محمد علي داهش، مرجع سبق ذكره، ص 206.
2) المرجع نفسه، ص 203.
3) أحمد جاجان الجميلي، **الأبعاد الجغرافية السياسية لمشكلة الأمن الغذائي في دول المغرب العربي**، (مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم التربية، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 1997) ، ص243.
4) محمد علي داهش، مرجع سبق ذكره، ص 204.
5) المرجع نفسه، ص ص 204- 206.

على أرقام مخيفة عن (الفقر البشري) في كل من موريتانيا والمغرب والجزائر، وأشارت إلى أن نسبتها تتجاوز في الأقطار الثلاث 40% و40.2% و27.1% على التوالي. فضلاً عن عوائق أخرى تتعلق باختلاف أولويات كل قطر واختلاف الأنظمة السياسية واتجاهاتها الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأزمة الديمقراطية والأقليات الأثنية وغيرها، وكل ذلك يدفع إلى ضرورة العمل المشترك لتجاوز الواقع القائم بالعودة إلى تفعيل آليات العمل الاتحادي من جديد ورسم استراتيجية للغد بما يخدم حاضر الأجيال ومستقبلها[1].

يتضح مما سبق أن دول المغرب العربي مازالت تعاني العديد من المشاكل على كافة المستويات، و بالرغم من توفر جاز مؤسساتي كقاعدة للعمل المشترك، يبقى الاتحاد المغاربي عاجز على تنفيذ ما تم التخطيط له في أهداف هذا التكامل في التقريب و تحقيق الانسجام بين مصالح هذه الدول، وهذا يعني أن دول المغرب العربي في اعتمادها على الاتحاد كإستراتيجية لحل مختلف المشاكل لم يحقق من وراءه شيء، و بقيت مؤسساته مفرغة هيكل دون روح فقط كما سماها مونتسكيو شركة التجمعات للتعارف فقط، و **من أهم العوائق التي حالت دون نجاح مسار هذه التجربة التكاملية، لتصبح آلية ناجحة في مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، ما يلي:**

- إن أهم عوائق التقارب الحقيقي والتعاون الفعلي على طريق التكامل والاتحاد المغاربي، تتمثل بمشكلات السيادة الوطنية على بعض المناطق، وقد كانت هذه المشكلات من آثار المرحلة الاستعمارية التي هيمنت على أقطار المغرب العربي إبان الاستعمار الفرنسي والإيطالي والإسباني. وجاء (ملف الصحراء الغربية) منذ عام 1975، والموقف من جبهة البوليساريو ليدخل أقطار المغرب في دائرة الصراعات المعلنة والخفية قرابة ربع قرن. وإذا كانت مشكلات السيادة الوطنية قد خف تأثيرها بشكل أو بآخر وحتى (ملف الصحراء) بعد أن دخل أروقة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء ومازال الأمر لم يحسم بعد فإن قضية السيادة الوطنية، وما انضاف إليها من ظهور الحركات الأصولية في الجزائر منذ عام 1992، واتهام الجزائر للمغرب بدعم بعض فصائلها، قد حال دون التقارب منذ نهاية العام 1994، وتوترت العلاقة بين اكبر القوى في اتحاد المغرب العربي وهي الجزائر والمغرب. وجاء الحصار على ليبيا منذ عام 1992، وما تمخض عنه من موقف ليبي محتج على المواقف المغاربية التي أيدت الحصار وخرجت عن معاهدة اتحاد المغرب العربي (المواد 3

1) محمد علي داهش، مرجع سبق ذكره، ص 206.

و 15)، ليدق أسفين التباعد بين الأقطار المغاربية ويصيب اتحاد المغرب العربي بالشلل التام منذ مطلع العام 1995 وحتى الآن. وعليه، فقد تحكم الواقع السياسي بالواقع الاقتصادي المغاربي وترك تأثيراته العميقة في المبادلات الاقتصادية البينية[1].

- ضف إلى ذلك الانفصال بين تفكير الدولة و حاجيات المجتمع و هي سمة تتوفر في كل الدول المغاربية جعلت الاتحاد بينهم فقط لمصالح النخبة زيادة على ذلك غياب إرادة سياسة للعمل الجدي داخل الاتحاد[2].
- وجود مشكلات اقتصادية على صعيد الهيكلية والتنظيم و الإنتاج، وهناك تخلف في الهياكل التسويقية والإنتاجية وعدم كفاءتها، فضلا عن ضعف مرافق النقل والاتصالات وارتفاع تكاليفها، إلى جانب النقص في المعلومات التجارية، واختلاف النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية، وعدم تنسيق التعريفات الجمركية وتوحيدها، وعدم قابلية عملات أقطار المغرب العربي على التبادل فيما بينها إلا عبر عملة أجنبية ، وفضلاً عن ذلك، هيمنة القوى الاجتماعية/ الاقتصادية ذات الميول والاتجاهات القطرية والتي تدفع . انطلاقاً من مصالحها وأنانيتها الضيقة . بالاتجاه المضاد للعمل الاتحادي. وكل ذلك يشكل عوائق فاعلة داخلية أمام تيسير وتنمية التبادل التجاري والتقارب البيني على طريق التكامل الحقيقي وصولاً إلى الاتحاد وتثبيت ركائزه[3].

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتفعيل دور الاتحاد المغاربي و العمل المشترك في مواجهة التهديدات الأمنية.

إن الوصول إلى حل لجميع العوائق المطروحة ليس بالأمر الهين، لكن الوصول إلى أي حل بما يضمن المصالح المغاربية العليا، يقرب الحل للعوائق الأخرى، ذلك أن المغرب العربي بخاصة، والوطن العربي بعامة، يمتلك الكثير والكثير من المقومات والعناصر الموحدة التي تفتقدها التجمعات الإقليمية المعاصرة، فهناك تجانس جغرافي ومرجعية تاريخية وحضارية وقومية واحدة، فضلاً عن تماثل اقتصادياتها وثرواتها المعدنية، إلى جانب تماثل أزماتها الداخلية والخارجية، كل تلك عناصر لمقومات موضوعية لوحدة المغرب العربي، وعليه فإن بناء المغرب العربي الاتحادي

1) مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 89.
2) أحمد ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 100.
3) محمد علي داهش، مرجع سبق ذكره، ص 206.

أو الموحد يبدأ بخطوة حقيقية وجادة تعبر عن الإرادة الحرة والإيمان العميق بتحقيق تطلعات الشعب وضمان مصالحه الحاضرة والمستقبلية ضمن إطاره القومي والحضاري.

يمكن تأشير أبرز العوامل الممهدة للتقارب وإرساء أسس ثابتة للعمل الاتحادي وهي:

- **أولاً:** العمل على إرساء أسس تعليمية . ثقافية لبناء الشخصية المغاربية/العربية، أي غرس الثقافة الموحدة لإنتاج الشخصية الموحدة لكي تتقبل وتصون الخطوات المطروحة في العمل الاتحادي أو الوحدوي[1].
- **ثانياً:** التركيز على تحقيق التكامل الاقتصادي، لأن العلاقات الاقتصادية و تشابك المصالح المادية بين الدول و كذلك الشعوب سيؤدي إلى تراجع دور القضايا السياسية التي عادة ما تكون مصحوبة بحساسية كبيرة، والحقيقة أن الأساس الاقتصادي في أي تجربة تكاملية سيلعب دورا كبيرا و أساسيا في نجاح مسار التكامل مثل التجربة الأوربية التي أسفرت عن تبلور الاتحاد الأوربي، فقد حرصت التجربة الأوروبية على أن تؤسس نموذجا أوروبيا يقوم على نسج شبكة مصالح مشتركة بين الشعوب الأوروبية، دون أن يعني ذلك اختفاء صراعات المصالح بين هذه الدول أو بين شرائح مختلفة من شعوب كل دولة. لذلك يجب أن يحتذى بمثل هذه التجارب الناجحة، فتجربة الوحدة الأوروبية قد دلت على أن الوصول إلى الأهداف الكبرى لن يتم إلا بإنجاز الأهداف الصغرى، وأن شبكة التفاعلات الأفقية بين الشعوب والتي تحقق لهم جانبا من مصالحهم الاقتصادية وطموحاتهم المادية، وتسمح باستقلالية العمل الأهلي وفاعليته، وتتيح له حرية الرأي والتعبير المستقل، عكس التجارب العربية و منها التجربة المغاربية التي تتميز بغياب شبكة مصالح اقتصادية حقيقية بين شعوب المنطقة العربية، نتيجة البدء بشعارات عامة كالسوق الاقتصادية المشتركة، والتي تعتبر في الحقيقة هدفا بعيد المدى، يجب أن يسبقه تفاعلات أفقية بين مؤسسات صغيرة ذات أهداف محدودة، كبناء تجمع لخطوط الكهرباء ، أو للغاز أو حتى للهاتف المحمول، ثم تصبح هذه التجمعات نواة لشبكة أكبر من المصالح الاقتصادية تكون في النهاية بدورها نواة للسوق الاقتصادية المشتركة[2].
- **ثالثا:** إنّ المطلوب من الدول المغاربية لمواجهة التحديات التنموية أن تعيد صياغة توجهات ومسار التنمية المغاربية، بما يساعدها على الاستفادة المتبادلة من الإمكانيات والموارد

1) محمد علي داهش، مرجع سبق ذكره، ص 207.
2) عمرو الشوبكي، **"أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة"**، نقلا عن : **http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2025/1/1/SB2K25.HTM**

المتوافرة لديها ككتلة إقليمية قادرة على الاستمرار والتواصل، وتطوير التعليم التكنولوجي وتضييق الهوة ما بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفقا للتطور العلمي والتكنولوجي، وهذا يتطلب توفير بيئة سياسية وأمنية مناسبة مستقرة، تحمي الطبقات الفقيرة وتحفظ حقوق الإنسان الأساسية وتلتزم بقيم العدل والمساواة وتحفظ استقلال الوطن وأمنه وتؤمن مستقبله ومستقبل أجياله. كما يتطلب تنسيق التشريعات المالية والاقتصادية وفتح الحدود أمام التجارة البينية، وإنشاء سوق استهلاكية مشتركة تزيد جاذبية المنطقة في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية, تؤدي على المدى المتوسط إلى تعزيز تكامل اقتصادي حقيقي بين دول المنطقة،تقلص تبعيتها الخارجية وتوفر لديها سيولة أكبر للإنفاق على التنمية. خاصة أنّ المنطقة تملك شروط التكامل بين الطاقة والزراعة والمعادن والسياحة والصناعة والخدمات, ما يجعلها مستفيدة من الوضع الدولي بسبب موقعها الجغرافي وانفتاحها الثقافي في الفضاء الأورو – متوسطي[1].

- **رابعا:** مما لاشك فيه أنّ تحقيق هذه المرونة، على الصعيد الاقتصادي، مستحيلة دون إطار سياسي ديمقراطي تعددي، يساعد على إطلاق مبادرات الشعوب المغاربية لإعادة بناء المغرب العربي على أسس عصرية. و تبقى المسألة ذات التأثير البالغ في هذا الإطار على مستقبل التنمية المغاربية تتمثل في عدم الفصل التعسفي بين السياسة والاقتصاد، فالكثير من أسباب فشل التنمية يعود إلى الوهم بإمكان تعجيل التنمية الاقتصادية في غياب تحرك واضح في اتجاه التحديث السياسي. لذلك على للدول المغاربية، إذا رغبت وصممت، أن تغيّر الوضع القائم وتقود المسيرة نحو تحقيق الأهداف المرجوة بتبنّي إدارة حكم جيدة، وسياسات إصلاح عادلة لصالح الفقراء والطبقات الوسطى، وإدارة موارد نشطة وفاعلة، وتحديد أولويات واضحة ودقيقة للتنمية، وتبنّي برامج الإصلاح الاقتصادي القادرة على خلق فرص عمل تمتص الداخلين إلى سوق العمل، وتستقطب نسبا متزايدة من صفوف العاطلين عن العمل، ومعالجة الفجوات بين المدن والأرياف لذلك فالانطلاق الحقيقي في هذه المواجهة العصيبة، يبدأ بإقامة نظام تعددي ديمقراطي سليم، يؤسس دولة القانون، ويضعها تحت الرقابة والمحاسبة والمساءلة، ويقر استقلال القضاء وتداول السلطة واحترام الآراء المتعددة والمختلفة، ويطلق حرية الصحافة والرأي والتعبير. إنّ هذا النظام الديمقراطي وحده

1) عبد الله تركماني،**"جدل التنمية والديمقراطية في المغرب العربي"** ، خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، نقلا عن: **http://www.dctcrs.org/s5150.htm**

قادر على طرح رؤية سياسية اقتصادية اجتماعية وطنية، تعتمد التنمية الشاملة بمشاركة القطاع الخاص، وإعادة تأهيل القوة البشرية الهائلة، مع تحديث المنظومة الثلاثية المعروفة، وهي التعليم والثقافة والإعلام[1].

- **خامسا:**العمل على حل جميع المشكلات البينية القائمة، واعتماد المرونة وعدم التشدد في الوصول إلى اتفاق بنظرة قائمة على أساس الوحدة آتية، أما المشكلات الحدودية فيمكن حلها وفق منطق الفهم المتبادل والثقة المشتركة والمصالح العليا بالعمل الموحد لهذه الأقطار[2].
- **سادسا:** ومن أجل تحقيق الضمانة والاستمرارية والتطور في العمل الاتحادي، ضرورة أن تأخذ القوى الشعبية مكانتها ودورها بفاعلية لبناء المغرب العربي، باعتبارها واجهات للرأي العام الضامن لأي خطوة تعبر عن أمانيه وتطلعاته ومصالحه[3].وهنا يتعين أن تتركز الجهود على إقامة أنظمة حكم ديموقراطية معبّرة عن الإرادة الحرة للشعوب المغاربية، تحرص على سلطة القانون وتوفير الحريات للمواطنين، وتحترم حقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني، وتتفاعل معه كشريك حقيقي في إدارة شؤون البلاد وتنفيذ برامج التنمية[4].

وفي سياق كل هذا فإنّ الاعتماد على الذات مغاربيا يحتاج إلى حرية انتقال عوامل الإنتاج المغاربية من رؤوس أموال وقوى عاملة ومنتجات، كما يحتاج إلى ترشيد العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ووضعها على أسس متكافئة، بحيث يمكن تحقيق مزايا جماعية لأقطار المغرب العربي من خلال:

1- نقل وتوطين التقنية والمعرفة العلمية بالشروط الملائمة.

2- تنمية القدرات الذاتية وتوسيع إمكانات التصنيع المحلية.

3- تنمية الصادرات المغاربية المتنوعة وتقليص الاستيراد من البلدان الأجنبية إلى حده الأدنى، وزيادة حجم التجارة المغاربية البينية والتبادل التجاري مع الدول النامية.

لقد اصبحت التنمية المستدامة في المجتمعات المغاربية اليوم بمثابة برنامج طويل الأمد لبقاء أجيال من الشباب المغاربي على أراضيه وعدم الهجرة عنها، وبناء مجتمعات عصرية قادرة

1) المرجع نفسه.
2) النان ولد المامي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 231-233.
3) محمد علي داهش، مرجع سبق ذكره، ص 208.
4) عبد الله تركماني،**"جدل التنمية والديمقراطية في المغرب العربي"** ، مرجع سبق ذكره.

على مواجهة تحديات العولمة. وهكذا، **فإنّ التنسيق والتكامل المغاربيين** يمكن أن يخلقا إمكانية تنمية حقيقية تلبي الحاجات الأساسية للشعوب المغاربية، وتضمن استقلال الإرادة المغاربية. إذ أنهما ينطويان: **أولا**، على إمكانية تطبيق مبدأ الميزة النسبية بالنسبة إلى إنتاج كل من الأقطار المغاربية، وما يترتب على ذلك من زيادة في الكفاءة الإنتاجية، وذلك بأن يتخصص كل قطر في إنتاج السلع التي يتمتع فيها بالكفاءة الإنتاجية. و **ثانيا**، زيادة فرص التوظيف الكامل، فبعض البلدان المغاربية تعاني من انتشار البطالة، بينما يعاني بعضها الآخر من نقص الأيدي العاملة. و **ثالثا**، تقليل المخاطر الناجمة عن التنافس في التجارة الخارجية بين الأقطار المغاربية ذات الإنتاجية المتشابهة، وما يستتبع ذلك من زيادة في قدرة هذه البلدان على المساومة للحصول على أسعار أفضل وشروط أفضل في تسويق حاصلاتها. ورابعا، تمكين المغرب العربي من اللحاق بركب الدول المتقدمة، عن طريق التخطيط المشترك لتسريع النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للمواطنين المغاربيين. وأخيرا، ضمان قدرة المغرب العربي على الاستجابة لتحديات العصر، وتحقيق ما يمكن من الاستقلال الاقتصادي، وتقليص مظاهر التبعية الاقتصادية للخارج[1].

و تبقى التنمية والحكم الصالح في المغرب العربي الآليات الضرورية لإحداث التغيير داخل الأنظمة المغاربية، التي ستجد نفسها –إذا التزمت و طبقت آليات الحكم الراشد و التنمية المستدامة– مؤهلة للدخول في مسار تكاملي مع توفر إرادة سياسية، وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل، ومساءلة وشفافية، وتداول سلمي للسلطة، ومجتمع مدني ناشط، ورقابة شعبية وإعلام حر. ولهذا فإنّ التعاطي المجدي مع الإشكاليات والتحديات إنما يستهدف اختيار السبل الصحيحة والمناسبة لإحداث التنمية الإنسانية المنشودة والشاملة، في ظل حكم صالح/راشد ورقابة فعالة للمجتمع المدني[2].

يبقى نجاح الاتحاد المغاربي كطرف فاعل قادر على وضع استراتيجيات مناسبة لمواجهة مختلف التحديات الأمنية المستجدة مرهون بمدى جدية الإرادة السياسية، و إلتزامها بسياسات جديدة لتفعيل دور الاتحاد ، و في ظل غياب مصادر التقارب المغاربي و التنسيق للعمل المشترك على كافة الأصعدة، و استمرارا التباعد، تبقى هذه الدول أكثر عرضة للمخاطر التي تهددها، غير أن الدولة للحفاظ على بقاءها ستلجأ للبحث عن البدائل بأكبر قدر ممكن، فبعدما أثبت الاتحاد

1) عبد الله تركماني،**"جدل التنمية والديمقراطية في المغرب العربي"** ، مرجع سبق ذكره.
2) المرجع نفسه.

المغاربي عجزه – نتيجة العوامل السابقة الذكر–،برزت ضرورة ملحة لدى الدول المغاربية في البحث عن طرف آخر أو شريك لمواجهة هذه المخاطر.و كانت الأولوية في هذا الاختيار هي التوجه للطرف الأوروبي بحكم العلاقات التاريخية المميزة مع دول المغرب العربي،و كذلك عامل القرب الجغرافي، و ذلك من اجل وضع استراتيجيات ضد هذه المخاطر المشتركة بعد غياب إستراتيجية فعالة داخل الاتحاد المغاربي الذي بقيت أهدافه مجرد آمال مرسومة على الورق دون تحقيق، ولم تكن في المستوى المطلوب لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الأمنية، هذا الوضع جعل الدول المغاربية عاجزة و مضطرة للبحث عن استراتيجيات أخرى مع أطراف خارج الاتحاد المغاربي، و هذا ما ستوضحه في المباحث الموالية.

المبحث الثاني: إستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية من خلال الشراكة مع الطرف الأوربي.

بعدما تطرقنا إلى إستراتيجية المواجهة في إطار الاتحاد المغاربي، نتنقل الآن إلى دراسة استراتيجيات أخرى خارج هذا الإقليم لعجز هذا الأخير على مواجهة هذه المخاطر و التي تهدد أمن الدول المغاربية، و قد عرفت الدول المغاربية العديد من أوجه الشراكة مع الدول الأوربية، التي سعت فيما بينها إلى وضع حلول للحد أو تجاوز المخاطر المشتركة بين الدول المغاربية و الأوربية، و قد عرفت العلاقات المغاربية الأوربية، ثلاثة مبادرات رئيسية اشتملت على آليات مختلفة، شكلت إطارا للعمل المشترك لمواجهة التحديات المستجدة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، و هي (الشراكة الأورومتوسطية، الاتحاد من أجل المتوسط، مبادرة 5+5):

المطلب الأول:الشراكة الأورومتوسطية

أ– ماهية الشراكة الأورومتوسطية و أبعادها:

تمثل الشراكة [*] نظام سياسي، اجتماعي، ثقافي و اقتصادي بين الأطراف، وكطريقة للحصول على منافع مشتركة فهي بالنسبة للدول العربية و المغاربية خاصة الواقعة جنوب المتوسط تعتبر ترتيبا حمائيا لدول جنوب المتوسط من مخاطر العولمة ومختلف التهديدات، وهي في نظر الدول المغاربية تبقى المشروع الأمثل و الأفضل في ظل هذه التحولات العالمية و الإقليمية

*) **الشراكة**: شكل من أشكال التعاون و التقارب بين المؤسسات باختلاف جنسياتها، قصد القيام بمشروع يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك، و مصطلح الشراكة هو أوربي، بمعنى أن ليس مفهوما متوسطيا نتج بعد اتفاق مختلف الأطراف عليه.

وخصوصا بعد فشلها في تحقيق ما تصبو إليه في إطار الاندماج أو التكامل فيما بينها في إطار اتحاد المغرب العربي[1]، ونتساءل في هذا الصدد: هل دخلت الدول المغاربية في هذه الشراكة كطرف واحد مقابل الطرف الأوربي، أم أن كل دولة مغاربية عقدت الشراكة مع الدول الأوربية بشكل منفرد؟

يتمثل مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة المنعقد في نوفمبر 1995، و لقد وافقت الأطراف المشاركة في المؤتمر من حيث المبدأ على إقامة شراكة بين دول الإتحاد الأوروبي من جهة، و البلدان المتوسطية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و هي: مصر ، تونس ، الجزائر ، المغرب، لبنان، سوريا، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، اليونان، (قبرص و مالطا بعد انضمامهم كأعضاء جدد في الإتحاد الأوربي لم يصبحا طرفا في الجهة الثانية) .[2]

وهو مشروع أوروبي يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها المتوسطين في ضوء المتطلبات السياسة و الأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبي[3]،فقد أطلق هذا الأخير مبادرة الشراكة بهدف تعزيز العلاقات مع جيرانه نتيجة التغيرات الجيوبوليتيكية التي شهدتها فترة بداية التسعينات، والفكرة الأساسية التي تضمنها إعلان برشلونة هي الرغبة المشتركة في إزالة أو التخفيف من حدة أسباب اللاستقرار في المنطقة، و الرغبة في إرساء السلام و الرفاه في سياق يدعم احترام حقوق الإنسان، الحكومة الديمقراطية، و القانون الدولي[4].

يعتبر إذا إعلان برشلونة 1995 إطار للتعاون الأورومتوسطي، لأنه حدد **الأهداف العامة للتعاون و الشراكة، و هي:**

- الإسراع بعجلة النمو الاقتصادي
- و الاجتماعي الدائم و تحسين ظروف الحياة للسكان و التقليل من فوارق النمو في المنطقة .

1) حمدوش رياض، محاضرة في مقياس" التكامل و الاندماج"، ألقيت على طلبة السنة رابعة،علوم سياسية، فرع علاقات دولية، جامعة قسنطينة،2009-2010.

2) عابد شريط،" **واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي**"، في:**مجلة العلوم الإنسانية**، مديرية النشر و التنشيط العلمي، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 21 جوان 2020،ص 109.

3) بخوش مصطفى ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة-دراسات في الرهانات و الأهداف-**، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006، ص 93.

4) آنا بالاثيو فاليلير سوندي، ترجمة : عادل زقاغ،" **مسار برشلونة: الشراكة بين ضفتي المتوسط**"، في: **مجلة علم السياسة و العلاقات الدولية: قراءات عالمية**، باتنة، المجلد 1، العدد 2،2023، ص 33.

- تشجيع التعاون و التكامل الإقليمي بإقامة مشاركة اقتصادية و مالية و لقد أعطى إعلان برشلونة أهمية ملحوظة كدوره الكبير في الترجمة العملية للإعلان و لدعم دور المجتمع المدني و لتحقيق التقارب بين الثقافات و الحضارات، في هذا الصدد اتفق الشركاء على تحسين مستوى التربية في كل المنطقة.

تضمن كذلك مبادئ التزام الإتحاد الأوروبي للوقوف مع دول جنوب المتوسط لحل مشاكلها و إزالة التوترات منها و خاصة في مجال تحقيق التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي [1].

و بهذا مثل مسار برشلونة البداية الفعلية لمسار الشراكة، حيث تلته مجموعة من اللقاءات على مستوى الوزراء أهمها:

- مؤتمر مالطا في 15-16 أفريل 1997.
- مؤتمر باليرمو ، ايطاليا 03-09 جوان 1998.
- مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا) في 15 -16 أفريل 1999.
- مؤتمر مرسيليا (فرنسا)في 15 -16 أفريل 2000[2].

هذه المؤتمرات تضمنت الأبعاد الأساسية للشراكة، والتي تضمنها مسار مسار برشلونة، الذي بين أسس التعاون و المشاركة على المستويات الثلاثة، و التي تمثل أبعادا لهذه الشراكة، و هي: - الشراكة في السياسة و الأمن (إقامة منطقة مشتركة من السلام و الاستقرار).

- الشراكة في الاقتصاد و المال (إقامة منطقة مشتركة مزدهرة اقتصاديا).
- الشراكة في المجالات الاجتماعية، الثقافية و الشؤون الإنسانية.

و التي ستترجم ميدانيا إلى: - بناء منطقة نمو في وتيرة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المستديمة- تقليص فارق التنمية - تحسين التعاون و التكامل الجهوي- الزيادة المعتبرة في المساعدات المالية من دول الاتحاد[3].

حيث وضع الشكل الموالي كيفية توزيع الشراكة لهذه الأبعاد وآليات لتحقيق ذلك.

---

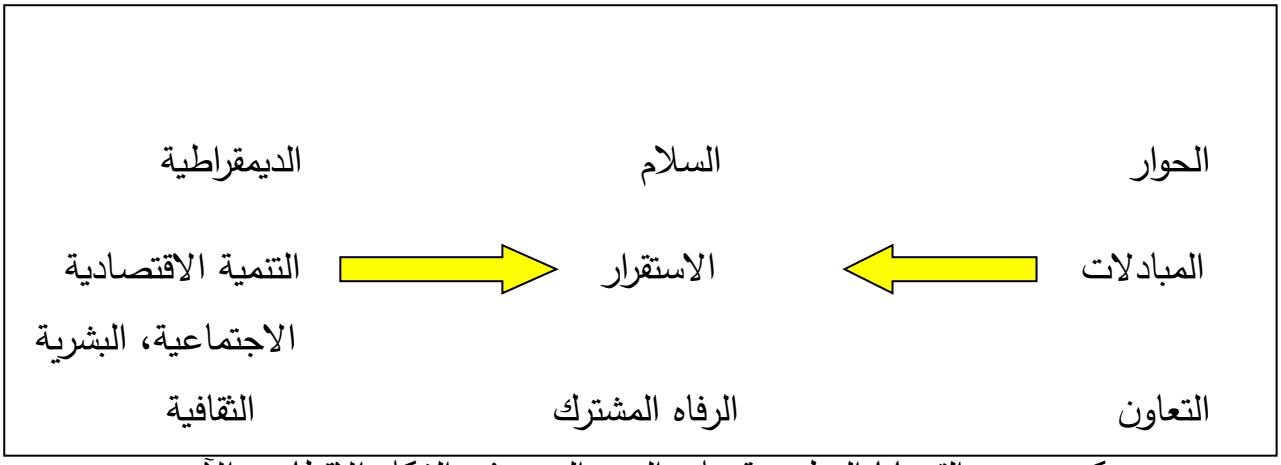
1) محمد يعقوبي، الأخضر عزي، **"الشراكة الأورومتوسطية و آثارها على المؤسسة الاقتصادية"**، نقلا عن: **www.falsteen.com**

2) عابد شريط، مرجع سبق ذكره، ص 109.

3) رداف طارق، مرجع سبق ذكره، ص 130.

مخطط يوضح أهداف و آليات تحقيق الشراكة الأورومتوسطية:

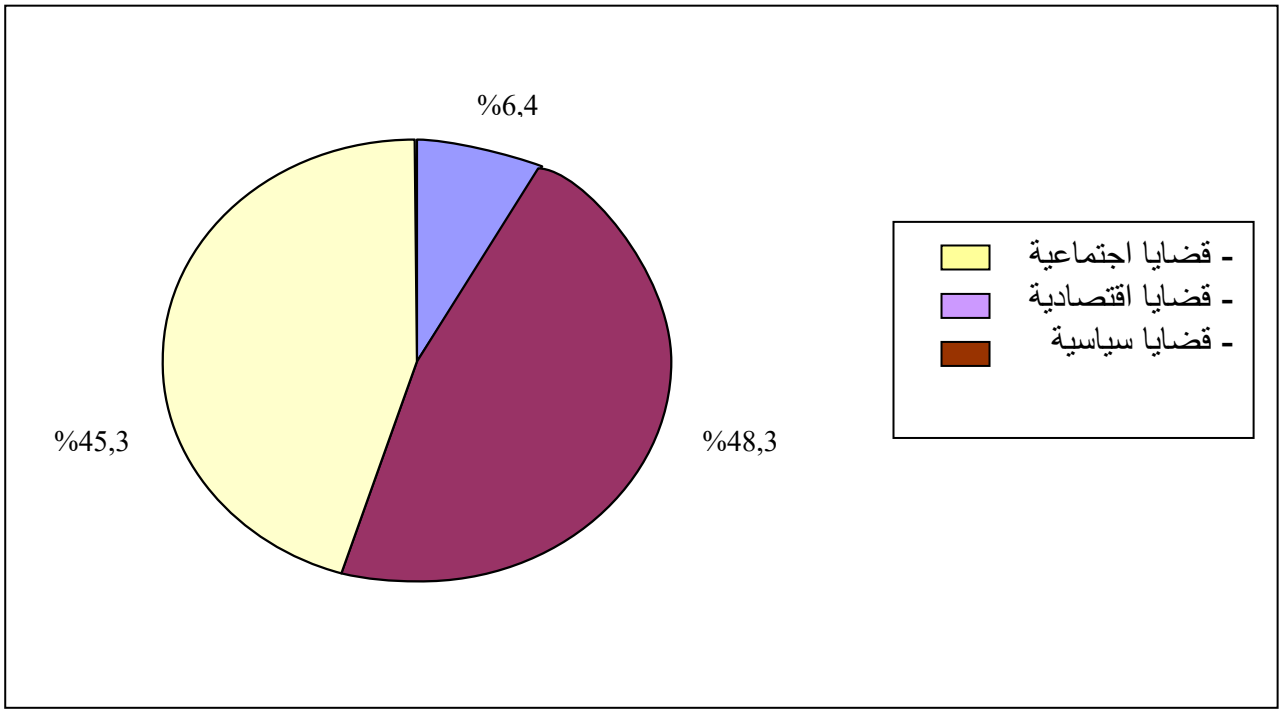
المصدر: بن صايم بن بونوار،**"تطور المقاربة الأوربية للأمن في المتوسط"**، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"،جامعة منتوري قسنطينة، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008.



ويمكن توزيع القضايا المطروحة على النحو المبين في الشكل الإقطاعي الآتي:

رسم إقطاعي يوضح توزيع القضايا المطروحة الشراكة الأورومتوسطية:

المصدر: بن صايم بن بونوار،**"تطور المقاربة الأوربية للأمن في المتوسط"**، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"،جامعة منتوري قسنطينة، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008.



فيما يلي، سنحاول التطرق لعرض **أبعاد الشراكة الأورومتوسطية**، من خلال العناصر التالية:

أ- البعد السياسي و الأمني:

لقد أعطت وثيقة برشلونة أولوية أمنية للتعاون السياسي تتضمن تبادل المعلومات الأمنية و التعاون لمكافحة الإرهاب ووضع إجراءات ثقة للأمن المشترك وتشترط على موقعيها الالتزام بالتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان الحريات الأساسية وتنمية دولة القانون والديمقراطية[1]،وحل المنازعات حلا سلميا، و محاربة المخدرات والجريمة المنظمة[2]،من أجل إنشاء فضاء مشترك للسلم و الأمن[3]، وهذا ما أكده أكثر المؤتمر الوزاري في **شتوتغارت** 1999، وركز أكثر على الإرهاب وتأثيره على أهداف الشراكة[4].

نلاحظ إذا أن هذا البعد يخدم مصالح الدول المغاربية في حالت ، التي تعاني من الإرهاب ،المخدرات والديمقراطية المزيفة، في حالت تحقق هذا البعد فهو يقضي على مخاطر الدول المغاربية كما يساعد على توفير الآليات التي تساعد على تجسيد الحكم الراشد.

ب- البعد الاقتصادي:

والذي يتضمن مجموعة من الإجراءات و التعديلات الهيكلية ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الاقتصادي، و التي تهدف إلى ملائمة الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء مع متطلبات الشراكة مثل:حركة رؤوس الأموال ،الاستثمار،حرية التبادل التجاري[5]، كما يهدف إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر[6].

فالبعد الاقتصادي يهدف إلى تحسين الظروف الحياتية لسكان الضفة الجنوبية بما فيهم دول المغرب العربي و الرفع من مستوى الشغل و التقليل من الاختلال في مستويات التنمية[7]، وفي حالة أن تم تجسيد هذه الأهداف فهذا يعني انه في حالة تحسين الظروف المعيشية و الصحية ...الخ.لدول المغرب العربي فهذا يساعد على تخفيف الهجرة إلى الخارج،لان الأوضاع في الداخل أصبحت حسنة لا باس بها ، كما يقلل هذا من انتشار ظاهرة الإرهاب، فإذا كان غالبية الأفراد يلتجئون للعنف حتى يعبروا عن أفكارهم و طموحاتهم غير المحققة فإذا وجدوا استجابة من الدولة وتم تلبية حاجياتهم فهذا يعني نشوء حالة الرضى فتخفف حدة العنف ،وإذا استطاعت الدول من

1) بخوش مصطفى ، مرجع سبق ذكره، ص 97.
2) محمد صالح المسفر، **الاتحاد الأوربي و أبعاد مشاريعه المتوسطية، في العلاقات العربية الأوربية حاضرها و مستقبلها**، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1997، ص 127.
3) بخوش مصطفى ، مرجع سبق ذكره، ص 97.
4) عمار حجار، مرجع سبق ذكره، ص 198.
5) رداف طارق ، مرجع سبق ذكره، ص 130.
6) بخوش مصطفى ، مرجع سبق ذكره، ص 98.
7) عمار حجار، مرجع سبق ذكره، ص 200.

خلال البعد الأول أن تجسد آليات الحكم الراشد فهذا يعني أنها يمكن أن تحقق تنمية مستدامة خصوصا بعد أن تم التشاور و التعاون في عدة ميادين منها:

- الاستثمار و التوفير الداخلي أي إزالة التدريجية للحواجز المعيقة للاستثمار.
- تشجيع الحوار و التعاون في ميدان السياسات الطاقوية و التخطيط الطاقوي.
- في الميدان الزراعي تم الحرص على عصرنه وهيكلة هذا القطاع من خلال تقديم الدعم التقني و محاولة التقليل من التبعية الغذائية، و تشجيع الفلاحة غير المهددة للبيئة[1].
- كما شمل التعاون النقل، الاتصالات، الإعلام... الخ، و اعتبر المال هو المصدر المحرك للشراكة، لهذا اعتبر المشاركون أن :

"**نجاح الشراكة الأورومتوسطية يتوقف على زيادة جوهرية في المساعدات المالية، التي يجب أن تشجع قبل كل شيء تنمية داخلية ودائمة**".

و في مؤتمر أو إجماع وزاري بمالطا 1997 ركز خلاله المشاركون على الأهمية التي يولونها لتنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة ومتوازنة في أفق تحقيق هدفها قصد بناء منطقة رفاه مشترك، مع الأخذ بعين الاعتبار، الاختلاف في درجات التنمية"[2].

ج- البعد الثقافي و الاجتماعي:

يعتبر مجال الشراكة الثقافية و الاجتماعية من أهم مستويات الشراكة، بحيث يمثل قاعدة حقيقة للتقارب و التفاهم و تطوير الإدراك المتبادل بين دول البحر الأبيض المتوسط شماله وجنوبه بما يعزز الاحترام المتبادل للثقافات و الأديان و الحضارات[3]، حيث تضمنت و وثائق الشراكة :

- انطلاقا من إعلان برشلونة 1995، استعمالا متكررا لعبارات مثل: حوار الحضارات و كذلك مقاومة النزعة العنصرية، و معاداة الأديان إضافة إلى مقاومة الهجرة السرية و القضاء على أسبابها[4]، ويقوم هذا البعد على:

- الحوار و الاحترام المتبادل بين الثقافات و الأديان كشرط أساسي للتقارب بين شعوب المنطقة.
- تطوير الموارد البشرية بواسطة التعاون وتبادل الخبرات في مجال التربية والتكوين[5].

---

1) المرجع نفسه، ص 200.
2) عمار حجار، مرجع سبق ذكره، ص 200.
3) مجموعة باحثين ، **نحو سيناريو جديد للشراكة الأورومتوسطية**، المعهد القاطلوني للبحر المتوسط، برشلونة،1995، ص 285.
4) خالد عبد اللطيف ، **"مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط"**، **في: مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 502،، جانفي 2023، ص 251.

- التشديد على أهمية التنمية الاجتماعية باعتبارها تتماشى مع أي تطور اقتصادي[1].
- التعاون في مجال الهجرة و محاولة تسهيل انتقال الأفراد بين الدول عن طريق التخفيف من القيود الإدارية على الانتقال وذلك عن طريق تحسين ظروف معيشة المهاجرين و إعداد برامج مشتركة للتأهيل المهني في دول جنوب و شرق المتوسط بغية إقامة مشاريع بهدف خلق فرص عمل متزايدة خاصة بالشباب بدولهم للتخفيف من ضغط الهجرة نحو الدول الأوروبية[2].
- الاعتراف بان النمو الديمغرافي تحد يتطلب المواجهة بسياسات مناسبة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.
- اتخاذ الإجراءات المناسبة للوقاية من الإرهاب[3].

فنلاحظ أن أبعاد أو مجالات الشراكة تمس في الصميم مشاكل الدول المغاربية، فإذا تحققت أهدافها واقعيا فإنها يمكن أن تكون الإستراتيجية المناسبة لمواجهة و تخطي دول المغرب العربي و دول الجنوب من المخاطر التي تهددهم.

و لقد ترجمت الشراكة الأورومتوسطية على المستوى الثنائي بسلسلة من الاتفاقيات الخاصة بالشراكة بين الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة و الدول المتوسطية منفردة، حيث شهدت الفترة الواقعة بين 1995 إلى غاية 2004 توقيع العديد من الاتفاقيات، و نتيجة لخصوصية الموضوع لا يمكن التطرف إلى كافة اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية المبرمة ، و لكن سنقتصر على ذكر اتفاقيات الشراكة الخاصة بمنطقة المغرب العربي[4]. و يؤكد هذا التوجه في سياسة دول المغرب العربي نظرتها نحو الشراكة، باعتبارها الملجأ و الحل لمشاكلها، لهذا تسارع في عقد المزيد من الاتفاقيات لعلها تحقق ما عجزت عن تحقيقه في إطار الاتحاد المغاربي، فسارعت كل دولة منفردة لعقد اتفاقيات و ليس ككتلة داخل الاتحاد المغاربي.

أ/ اتفاقية الشراكة الأورو-تونسية:

- تعتبر تونس أول بلد عربي متوسطي يوقع على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي و ذلك في 17 جويلية 1995 تزامنا مع مؤتمر برشلونة[5].

---

5) بخوش مصطفى ، مرجع سبق ذكره، ص 99.
1) عمار حجار، مرجع سبق ذكره، ص 205.
2) لعجال أعجال محمد الأمين ، مرجع سبق ذكره، ص 170.
3) عمار حجار ، مرجع سبق ذكره، ص 205.
4) لعجال أعجال محمد الأمين ، مرجع سبق ذكره، ص 205.
5) يوسفي آمال، **بحوث في علاقات التعاون الدولي**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 44.

تضمنت هذه الاتفاقية محورين :محور سياسي و محور اقتصادي. ففي المحور السياسي تم التأكيد على الحوار كأداة للتعاون السياسي وذلك لضمان الأمن و الاستقرار في المنطقة أما المحور الاقتصادي يتضمن إنشاء منطقة تجارة حرة،تشجيع الاستثمارات الخارجية بتونس لجعلها أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الأجنبية .... الخ.

ب/اتفاقية الشراكة الأورو-مغربية:

تمت هذه الاتفاقية في 26 فيفري 1996 و التي تهدف إلى:

- التعاون الاقتصادي و يهدف إلى مساعدة دولة المغرب على تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق استخدام المساعدات الفنية في مجال إصلاح النظام الاقتصادي.
- التعاون في مجال تمويل الاستثمارات لتحديث و زيادة أجهزة البنى الأساسية بغية الوصول إلى التنمية الاقتصادية[1].
- تحسين ظروف العمل و التأمينات الاجتماعية و غيرها من الأشياء التي تم الاتفاق عليها.

ج/اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية:

هذه الاتفاقية وقعت في 14 أفريل 2002 ودخلتا حيزا لتنفيذ في 01 سبتمبر 2005[2]، إن هذه الاتفاقية لا تختلف عن اتفاقيات تونس و المغرب فهي كذلك نصت على الحوار السياسي من حيث أبعاده و أهدافه و أهميته للتواصل إلى إنشاء منطقة امن سلام خالية من الأخطار،وتحفز على العمل لتحقيق التنمية في مختلف جوانبها الاقتصادية منها: مسالة حرية تنقل البضائع من مواد صناعية وزراعية، خدمات، قضايا النقل، المسائل المالية وحركة تنقل رؤوس الأموال، كما تضمنت ملفين جديدين هما ملف العدالة والشؤون الداخلية و حرية تنقل الأشخاص و ملف مكافحة الإرهاب وتوابعه، هذه الجوانب التي انفردت بها الجزائر يمكن إجمالها في أربعة مجالات:

1- التعاون في المجال القضائي و القانوني و مكافحة الإرهاب و الرشوة.

2- دعم المؤسسات الجزائرية لتطبيق القانون.

3- محاربة الجريمة المنظمة و محاربة تبييض الأموال.

4- تنقل الأشخاص و التأشيرة و قضايا الهجرة وانفردت بهذه المسائل لأسباب منها:معاناة الجزائر من الإرهاب لمدة عشرية كاملة ادخلها في دوامة عدم الاستقرار السياسي، اتجاه الجزائر منذ

1) لعجال أعجال محمد الأمين ، مرجع سبق ذكره، ص 174.
2) يوسفي آمال، مرجع سبق ذكره، ص 44.

التسعينات إلى تجسيد دولة القانون و محاربة الفساد الإداري و الرشوة، وجود مالا يقل عن 4.5 مليون مهاجر من أصل جزائري في أوروبا[1].

و **ليبيا** هي إلى حد الآن لم تقم علاقات مع الاتحاد الأوروبي، أما **موريتانيا** فهي مرتبطة بالاتحاد باتفاقية "لومي"[2].

وتقوم على تحقيق هذه الأهداف مؤسسات لكل وجه من أوجه النشاط الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي و الثقافي.

فنجد المؤتمرات على المستوى السياسي و على المستوى الاقتصادي المالي التي يطلق عليها مشروع "**ميدا**"، الذي تديره لجنة الإدارة الدائمة وفي المستوى الاجتماعي و الثقافي تم تكوين مجالس لهذا الغرض و غيرها من المؤسسات لتطبيق ما نص عليه مسار برشلونة و مختلف المؤتمرات التي جاءت من بعده [3]، و الدول المغاربية قد كونت شراكة بسياسة أمنية وشراكة اقتصادية مالية و شراكة اجتماعية ثقافية ،شراكة متعددة المجالات لتحقيق أفضل المكاسب باعتبارها أفضل خيار متاح لهذه الدول تساعدها على التنمية و الاسترشاد بأساليب التنظيم و الإدارة الحديثة، و في قضايا الأمن والسياسة ...الخ.

و هذا ما أكده الدكتور "محمود عبد الفضيل"، و كذلك "مختار شعيب"[4]، وهذا يقودنا في الأخير إلى القول أن دول المغرب العربي عن طريق هذه الإستراتيجية سوف تحقق مايلي:

- تحقق أمن غذائي عن طريق الدعم الذي تقدمه الدول الكبرى لها في المجال الزراعي و التكنولوجي الصناعي.
- أنها عن طريق الاستثمارات و خلق مناصب الشغل سوف تقلل من ظاهرة الهجرة.
- كما تحد من ظاهرة الإرهاب لأن الكل مجند للقضاء على هذه الظاهرة.

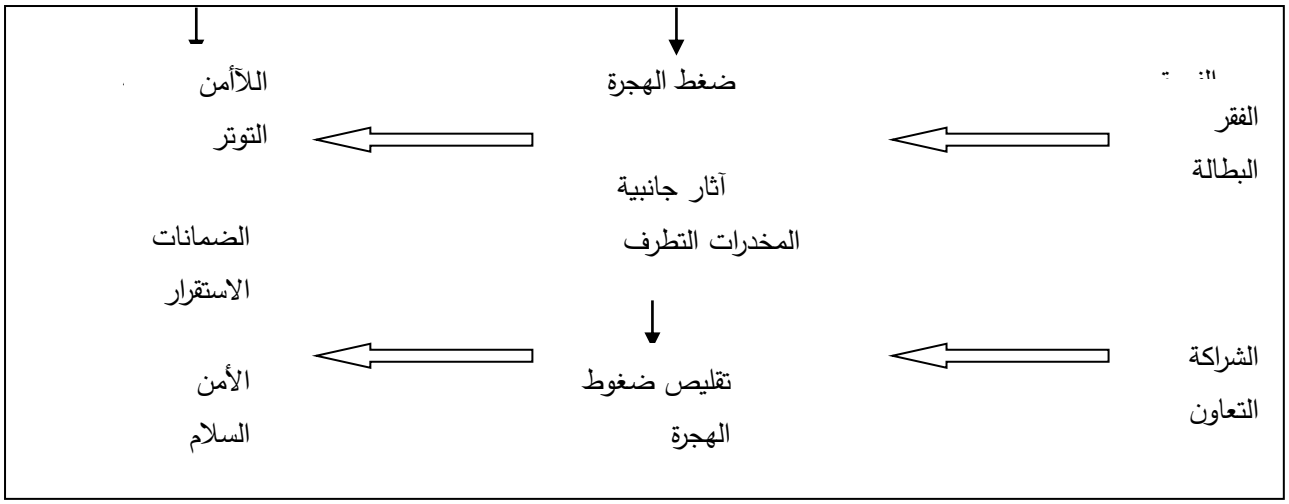
يوضح الشكل التالي الكيفية لذلك:

شكل يوضح المشاكل الاجتماعية حسب مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية:

1) لعجال أعجال محمد الأمين ، مرجع سبق ذكره، ص ص 174-175.
2) المرجع نفسه، ص 172.
3) سمير أمين، و علي الكنز، **العلاقات الأوروبية العربية-قراءة عربية نقدية-**، منتدى العالم الثالث داكار، مركز البحوث العربية، القاهرة، ص 25-28-30.
4) لعجال أعجال محمد الأمين ، مرجع سبق ذكره، ص ص 193-194.

شكل يوضح: المشاكل الاجتماعية حسب مشروع الشراكة الأورومتوسطية:

المصدر: بن صايم بن بونوار،**"تطور المقاربة الأوربية للأمن في المتوسط"**، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"،جامعة منتوري قسنطينة، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008.



فهذه الشراكة ترى أن الحوار والتعاون تساعد على تقليص الإجرام و الفقر والبطالة، وبالتالي:

- التقليل من عدد المهاجرين لتحسن الظروف داخل بلدانهم[1]، والتقليل من مختلف التوترات.
- تحقيق تنمية مستدامة نتيجة الاهتمام بالجانب الاقتصادي و تخصيص مبالغ ضخمة له.
- كذلك عن طريق تجسيدها للتعددية السياسية و حماية حقوق الإنسان و تجسيد دولة القانون سوف تحقق حكم راشد.

إذن ما الذي سيهدد أمن الدول المغاربية، فمن خلال هذه الشراكة ستمتلك الأداة و الإستراتيجية لمواجهة عن كل التهديدات، ما يوصلها إلى تحقيق أمن إنساني لمواطنيها و أمن للدولة وأمن للمنطقة ككل، الذي يساهم في إرساء الأمن الدولي.

- تأثيرات الشراكة و انعكاساتها على مكاسب الأطراف:

يشير مفهوم الشراكة نظريا إلى أنها عبارة عن مشروع يقتضي كنتائج حتمية تحقيق المصلحة المشتركة للأطراف المشاركة و بشكل متساو، بحيث يشعر كل طرف بتمكنه من تحقيق أهدافه من المشروع على المدى القصير أو البعيد.

و سنحاول من خلال هذا العنصر الإجابة عن التساؤل المرتبط بالآثار المترتبة على هذه الشراكة الأورومتوسطية، خاصة على مستوى الدول المغاربية، فهل فعلا تعبر هذه الآثار عن توزيع متكافئ للمكاسب، أم أن الطرف الأوروبي و نظرا لتحكمه في تسيير المشروع منذ إنشاءه

1) بن صايم بن بونوار،**"تطور المقاربة الأوربية للأمن في المتوسط"**، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"،تنظيم:جامعة منتوري، قسنطينة، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008، ص 38.

بقي الطرف الأكثر استفادة إن لم نلغي استفادة الطرف الثاني؟ و إلى أي مدى تمكنت الدول المغاربية من الاستفادة من نتائج الشراكة كإستراتيجية للحد أ والقضاء من التهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة المغاربية؟

يبدو أن واقع الشراكة، يبين أن الدول المغاربية لم تحقق ما كانت تطمح له ، بل خدمت مصالح الدول الأوروبية، و هذا ما سنوضحه كالآتي:

أ- <u>انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على الطرف الأوروبي</u>:

بالنسبة للطرف الأوروبي ، فإن أهدافه من وراء المشروع يمكن تلخيصها في النقاط التالية و التي من خلالها سنستنتج الآثار الإيجابية التي يجنيها من جراء مشروع الشراكة على المدى القصير أو البعيد:

- الشراكة كمشروع جاءت في شكل مبادرة أوروبية، كرد فعل على تزايد المبادرات و المشاريع الأمريكية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، لذا ندرك أن مسار برشلونة اعتمد في أساسه على خلفية سياسية لحصر النفوذ الأمريكي [1]،وحتى يتمكن الاتحاد الأوروبي من أن يلعب دوره كقطب مركزي في إطار العولمة [2]، كما أن طرح هذه المجالات في الشراكة يهدد الصورة و يخدم في الأساس المصالح الأوروبية في ظل اختلال التوازن السياسي و الاقتصادي و الثقافي بين الطرفين، و بالتالي يهدف الاتحاد الأوروبي إلى جعل منطقة المغرب العربي تابعة له عن طريق انفتاح اقتصادياتها و خوصصتها و تكييفها لحاجيات الاقتصاديات الأوروبية[3]. و من ثمة تصبح المنطقة سندا قويا لأوروبا في إطار تنافسها مع المركزين الآخرين للثالوث المهيمن و.م.أ ، اليابان ،أروبا، من هذا المنطلق نجد أن المنطقة تصبح بؤرة للتأثير الخارجي الأوروبي، تمرر عبره أوروبا ما يتوافق مع مصالحها من أطروحات لتعزيز مكانتها الدولية و جعل دول المنطقة دروعا واقية تتحكم في تحركات الهجرة،
- تعتبر دول جنوب المتوسط مصدر قلق بالنسبة للدول الأوروبية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و انتشار موجة الإرهاب الدولي الذي أصبح خطرا يهدد الأمن القومي للدول، مما دفع أوروبا إلى محاولة احتواء هذه الظاهرة و إجهاضها في مقرها الأصلي في الدول المغاربية، من خلال نشر مختلف المشاريع ذات الطابع الثقافي الموجهة لدول جنوب المتوسط

1) مصطفى عبد الله خشيم،**"علاقات التأثير و التأثر في إطار مؤتمر مالطا عام 1997 –دراسة تحليلية مقارنة-"**، في: **<u>مجلة المستقبل العربي</u>**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 401، فيفري 2024، ص 52.
2) سمير أمين، و علي الكنز، مرجع سبق ذكره، ص 55.
3) لعجال أعجال محمد الأمين ، مرجع سبق ذكره، ص 171.

و التي تسعى إلى تغيير منهجي و استئصال أسباب ظاهرة الإرهاب ، وتمثل هذا من خلال برنامج ميدا الذي سعى في شق منه إلى خلق نوع من التنمية الثقافية في أوساط المجتمعات الجنوبية، و تحويل منهج التفكير فيها.عن طريق تغيير مناهج الدراسة ...و تصحيح البنى الاجتماعية و المنظومة المعرفية. و بذلك تصبح الدول المغاربية تلعب دور حراس الحدود لحماية أوروبا من الهجرة و المد الإسلامي[1]، فتكون هده الدول بمثابة دول حاجزة و مانعة لصعود التهديدات خاصة الإرهاب ،المخدرات إلى أوروبا وبقاءها في موطنها الأصلي، أي تحقيق أمن أوروبا وليس مساعدة الدول المغاربية على مواجهة هذه المخاطر[2].

- تسعى أوروبا من خلال خلق تكييف قانوني لعلاقتها مع دول جنوب المتوسط و الذي يترتب عنه التزامات قانونية من هذه الأخيرة، إلى الحد من ظاهرة الهجرة الغير منتظمة و تجنب مخاطرها على اقتصاديات الدول الأوروبية، لذا عملت أوروبا على تنظيم هذه الهجرة و التقليل من حدتها، من خلال تعهد دول الجنوب باستقبال رعاياها المقيمين بصورة غير شرعية في دول أخرى أعضاء في المؤتمر ، و هذا يشكل مكسب آخر لهذا الطرف، و قد وضعت أوروبا لهذا استعدادات تمثلت في و ضع برامج محلية للتدريب المهني و إيجاد فرص عمل محلية[3]،لذلك فالاهتمام بالبعد الديمغرافي الذي جاء في نص برشلونة لدى الاتحاد هو ناتج عن خوف انتقال عدم الاستقرار الذي تعيشه هذه الدول إلى أوروبا خاصة عن طريق الهجرة التي تحمل تهديدات مجتمعية و ثقافية [4].
- و ما يدل كذلك على أن هذه الشراكة لا تخدم مصالح الطرفين هو عدم التكافؤ في المبادلات التجارية، حيث نجد أن أوروبا تعد الشريك الرئيسي لبلدان المغرب العربي إذ تستأثر بنسبة كبيرة، فتتراوح حصتها من الصادرات المغاربية بين 70% و 85% ، و كذلك من الواردات المغاربية حيث تتراوح بين 65% و 70% ،بينما لا تشكل واردات الدول المغاربية من المنتوجات ذات الأصل الأوروبي سوى 8.7 % من إجمال الصادرات الأوروبية و واردات الاتحاد الأوروبي ذات الأصل المغاربي لا تشكل سوى 3.8% من إجمال وارداته[5].

1) المرجع نفسه، ص 171.
2) سمير أمين، و علي الكنز، مرجع سبق ذكره، ص 56.
3) محمد الأطرش، **"حول التوحد الاقتصادي العربي و الشراكة الأورومتوسطية"**، في:**مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 502، أكتوبر 2025، ص 88.
4) عمار حجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 225-226.
5) عابد شريط، **"الاندماج الإقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الأوربي"**، في:**مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة، العدد 303، جانفي 2023، ص 288.

- من المؤكد أن التطور الذي شهدته أوربا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان من أبرز أسبابه التدفق المستمر و المنتظم لمصادر الطاقة من دول الجنوب تجاه أوروبا و قدرة هذه الأخيرة على استغلال هذه المصادر في دفع عجلة النمو و التقدم، نظرا لقدرتها في تلك الفترة على التحكم في أسعار مصادر الطاقة و على رأسها النفط لتجعل البرميل من النفط لا يتعدى 3 دولارات حتى 1973، هذه التبعية الأوروبية لمصادر الطاقة من دول الجنوب جعلها باستمرار تعمل على تطوير آليات جديدة لضمان التدفق المنتظم لهذه الطاقة، لتتوج علاقتها بالدول المعنية باتفاق شراكة خاصة مع الجزائر المصدر الأول للنفط في المنطقة، ليصبح هذا أكبر مكسب للدول الأوروبية من وراء هذا المشروع.
- بالإضافة إلى هذا يعتبر الهدف الرئيس وراء هذه الشراكة – حسب اعتقادنا– هو الوصول إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين و هو جوهر إستراتيجية الإتحاد الأوربي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ... إن منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبها تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى على التجارة مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء دول خارج المنطقة و ذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة[1].و الوصول إلى إنشاء هذه المنطقة حسب نص الاتفاقية بحلول 2010 سيمثل مكسب هائل للطرف الأوروبي، لأن هذا يعتبر بمثابة فتح نافذة سوق جديدة للسلع الأوروبية ، و التي ستستفيد بحكم المنطقة الحرة من تخفيض حجم الضرائب المفروضة عليها و بالتالي تنقص تكاليف التصدير مقارنة بما هي عليه قبل إنشاء المنطقة. و ستتمكن حينها من إغراق السوق للدول الجنوبية و خاصة العربية لافتقاد هذه الأخيرة إلى مؤسسات و قاعدة إنتاجية متطورة و متنوعة قادرة على منافسة السلع الأوروبية.

إذا فالنتيجة المباشرة للإنشاء منطقة للتبادل الحر ستكون عبارة عن فتح و ضمان أسواق جديدة و بأقل التكاليف بالنسبة للدول الأوروبية على حساب الدول العربية، و سيتجلى حجم هذا المكسب مقابل الخسارة للطرف العربي (المغاربي).

1) محمد يعقوبي، الأخضر عزي، مصدر سبق ذكره.

ب- <u>انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على مصالح الدول المغاربية</u>:

إن الطرف الأوروبي فعلا كان و مازال الطرف المستفيد و الأكثر تحكما في تحقيق المكاسب من وراء الشراكة، لكن هذا لا يلغي نهائيا إمكانية تحقيق الدول المغاربية لمكاسب لكنها تبقى بعيدة نوعيا عن الأهداف المسطرة من الشراكة.

و قد أثارت الشراكة الأورو – متوسطية مجموعة أسئلة من أهمها : ماهي المشاكل و الانفصامات التي يمكن أن تنتج عنها ؟ وما هي تأثيرات الشراكة وانعكاساتها على المغرب ؟ حتى نتمكن من استيعاب هذه الآثار الناجمة عن الشراكة على دول المغرب العربي ، ارتأينا أن نتناول ذلك من خلال:

1- آثار الشراكة على اقتصاديات الدول المغاربية و مستقبل التنمية الصناعية فيها.

إن الهيكلة المطروحة في الإعلان تقضي بإقامة منطقة تجارة حرة خلال مدة محدودة لا تتعدى 2010 للمنتجات الصناعية، و بالرغم من أهمية ما ينطوي عليه فتح الأسواق من تحفيز للاستثمار و الإنماء الاقتصادي و إطلاق مبادرة القطاع الخاص، إلا أن هناك آثار هامة يمكن إبرازها فيما يلي:

أ- إن إزالة التعريفات الجمركية بشكل متسرع قد يؤدي إلى مواجهة الشركات العربية لمنافسة جديدة من الشركات الأوربية لا قدرة لها على التكافؤ معها ، مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية مما سيضاعف فتح أسواق أمام المصنوعات الأوربية من اختلالات الموازين التجارية للبلاد العربية، و إذا تم إغفال مصلحة أحد طرفي الشراكة لن تكون منطقة التجارة الحرة سوى توسيع السوق الأوربية نحو الجنوب[1].

فمعظم المؤسسات الصناعية في منطقة المغرب العربي مثلا تعيش مرحلة إعادة هيكلة صناعية للتمكن و التكيف مع الاندماج داخل السوق الأوروبية، و ستعاني بدون شك من منافسة المنتوجات الأوروبية على المدى القصير، خاصة و أن أسعار المنتجات الصناعية ستعرف انخفاضا من جراء هذا الانفتاح و الدخول الحر للمنتجات الأوروبية التي تتميز بانخفاض تكلفة إنتاجها[2].

1) محمد يعقوبي، الأخضر عزي، مرجع سبق ذكره.
2) عابد شريط، **" واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي"**، مرجع سبق ذكره، ص 115.

فضعف النسيج الصناعي للدول العربية المنخرطة في الشراكة، وهو ضعف يجعل من منطقة التبادل الحر مجرد إزاحة للحواجز الجمركية الجنوبية أمام المنتوجات الصناعية الأوروبية، وبالتالي استفادة أوروبا من المزايا النسبية التي تتمتع بها في هذا المجال[1]

ب- إزالة التعريفات الجمركية تؤدي إلى إضعاف إيرادات الموازنات العامة للدول العربية، مما سيفوق مقدرة الإنفاق على مشاريع التنمية وعلى اتخاذ سياسات صناعية واجتماعية تعويضية للتخفيف من الأزمات الناجمة عن إزالة التعريفات الجمركية[2].

و لأن اقتصاديات الدول المغاربية مثلا تتميز بمساهمة كبيرة للرسوم على التجارة الخارجية في حصيلة الضرائب،و أن أي انخفاض لقيمة هذه الرسوم سيؤدي إلى الضغط على الأموال العمومية، هذا الاختلاف في الموارد الجبائية تختلف أثر من بلد لآخر حسب وزن الجباية الجمركية بالنسبة للإيرادات العامة في الميزانية.و حسب درجة تبعية البلد تجاه وارداته من الاتحاد الأوروبي. بالنسبة لبلد كتونس مثلا تمثل الرسوم الجبائية الكلية على الواردات حصة مهمة جدا بالنسبة للإيرادات العامة (22.2%)، أين الواردات من أصل أوروبي تمثل (71.5%) من مجموع الواردات للتجارة التونسية، و بالتالي فالنقص في التحصيل الجبائي سيصل إلى نسبة (15.9%) من الإيرادات الجبائية الكلية، أي ما يعادل (3.2%) من الناتج المحلي الإجمالي. بينما ينخفض التحصيل الجبائي للمغرب بنسبة (10.3%) من الإيرادات الكلية، أي ما يماثل (2.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة للجزائر سينخفض التحصيل الجبائي بنسبة (19.2%) من الإيرادات الجبائية الكلية و هو ما يعادل نسبة (2.2%) من الناتج المحلي الإجمالي[3].

إن انخفاض الرسوم الجمركية يؤدي إلى انخفاض قيمة التحصيل الضريبي و الذي سيترجم إلى انخفاض في مستوى الإنفاق العام، زيادة على انخفاضه من جراء التعديلات المفروضة على هذه البلدان في إطار سياسات التعديل الهيكلي. و هذا ما يحدث اختلالا في مستوى الطلب العام، و بالتالي اختلالا في مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية.

ج- ستبقى الأسواق الأوربية مغلقة أمام المنتجات الزراعية للدول العربية (المغاربية) التي ستخضع إلى نظام صارم، ولن تفتح إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للإتحاد الأوربي، و بعد تهميش الزراعة ، و الثغرة الرئيسية و المحورية في هذا المشروع هو أن

1) عبد الله تركماني، **"العرب والشراكات في عالم متغير(أسئلة لشراكة الأورومتوسطية)"**، نقلا عن: **http:hem.bredbaned.net**

2) محمد يعقوبي، لخضر عزي، مرجع سبق ذكره.

3) عابد شريط، **" واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي"**، مرجع سبق ذكره، ص 114.

الإتحاد الأوربي يطلب من الدول العربية المعنية أن تزيل القيود الجمركية عن الصادرات العربية الضئيلة من المنتجات الزراعية ومن جهة أخرى لا يزال الدعم يشكل المحور الرئيسي للسياسة الزراعية الأوربية، و المزارع الأوربي يمنح مزايا تنافسية لا مجال إلى مقارنتها مع أوضاع المزارع العربي ،و لو كانت الصادرات العربية من المنتجات الزراعية من الحجم ما يؤدي فعلا إلى المنافسة في الأسواق الدولية لربما كان للموقف المتصلب الذي يتخذه الإتحاد الأوربي ما يبرره ، لكن هذه الصادرات لا تشكل سوى 5% من إجمالي الصادرات العربية[1].

إذا يبدو أنّ المشروع المتوسطي يحمل في طياته انفصامات خطيرة، بل يمكن اعتباره بمثابة زلزال يهدد النسيج الاقتصادي للدول العربية، ويتجلى ذلك –بالإضافة إلى ما سبق ذكره فيما يلي– [2]:

- إقصاء المنتوجات الفلاحية من منطقة التبادل الحر، علما بأنّ هذا القطاع يلعب دورا جوهريا في التنمية، إضافة إلى أنّ دول الجنوب تمتلك فيها مزايا نسبية . و لا يقلل من مخاطر هذا الإقصاء ما تم من اتفاقات ثنائية في هذا المجال.
- ليس من المنطقي أن يتم تحرير حركة التجارة وتحرير حركة رأس المال في حين تُقَيَّدُ حركة عنصر العمل، فتحرير التجارة ينبغي أن يتم بالتوازي مع تحرير حركة عنصر العمل في إطار الشراكة .
- يتجاهل إزالة الحواجز أمام انتقال التكنولوجيا الأوروبية إلى دول جنوب المتوسط، وهو أمر لا يستقيم مع اتجاه الطرفين لإقامة شراكة استراتيجية.

– آثار منطقة التجارة الحرة على التنمية الصناعية في الدول المغاربية:

من المفترض أنه من بين أبرز أهداف الشراكة –نظريا– هي العمل على نقل التكنولوجيا للطرف النامي بهدف تنمية و تطوير قواعده الصناعية التي تتميز غالبا كونها تقليدية تفتقد للتقانة و التكنولوجيا، وسننتقل الآن إلى تقديم تحليل للآثار المحتملة على التنمية الصناعية العربية لقيام منطقة تجارة حرة في السلع المصنعة بين الاتحاد الأوروبي من جهة و البلدان العربية المتوسطية من جهة أخرى. و في هذا المجال ينبغي التفريق بين حالتين:

الأولى: أثر منطقة التجارة الحرة في الصناعات التحويلية العربية (المغاربية) القائمة، و **الثانية**: أثرها في مقدرة العرب في المستقبل على إقامة صناعات تحويلية غير موجودة في الزمن الراهن.

1) محمد يعقوبي، الأخضر عزي، مرجع سبق ذكره.
2) عبد الله تركماني، **"العرب والشراكات في عالم متغير(أسئلة لشراكة الأورومتوسطية)"**،، مرجع سبق ذكره.

و سيكون أثر منطقة التجارة الحرة في الصناعات العربية التحويلية القائمة إما القضاء على أغلبها أو التأثير فيها سلبيا نظرا إلى تقدم الصناعات التحويلية في الاتحاد الأوروبي، لأنها تستفيد من إقتصادات الإنتاج على نطاق واسع بسبب ضخامة سوق الاتحاد، و بسبب أن عددا مهما من شركاتها هو من نوع المتخطية القوميات. و سيستفحل الأثر السلبي في الصناعات التحويلية في البلدان العربية المتوسطية لأن الفئات الميسورة فيها تتصف بثقافة استهلاكية تفاخرية تجعلها تفضل ما هو مستورد من أوروبا، حتى و لو كان أعلى سعرا مما هو منتج محليا. و هذه الثقافة الاستهلاكية هي على طرفي نقيض من الثقافة الاستهلاكية في اليابان مثلا، أما المكاسب العربية المتمثلة في تحقيق نمو أكبر في الصادرات المصنعة من الأقطار العربية المتوسطية إلى الاتحاد فستكون في أحسن الأحوال محتملة و ليست مؤكدة[1].

إذا يبدو أن الأمر ليس فقط عبارة عن قضية خاسر و رابح بل يتعدى الأمر إلى زيادة تقدم طرف على حساب تخلف طرف آخر إذا ما استمرت العلاقة وفق هذا الميكانيزم المدمر.

و لكن الأثر الأخطر و الأهم لمنطقة التجارة الحرة هو الحيلولة في المستقبل دون تطوير صناعات تحويلية عربية غير قائمة حاليا أو قائمة على نطاق محدود. فانفتاح الأسواق العربية و المتوسطية و من دون حماية، أو من دون حماية لفترة كافية من الزمن، على استيراد سلع مصنعة متطورة و ذات تقانة عالية، كمنتوجات صناعة الكومبيوتر و الالكترونيات و الصناعة الطبية و الهندسية المتطورة سيشكل عقبة في طريق العمل على إقامتها في الأقطار العربية المتوسطية، و ستكون النتيجة على الأغلب أن تتكرر من حيث المبدأ، و إن لم يكن من حيث التفصيل[2].

<u>خطر تدفق الاستثمارات الأوروبية إلى الأقطار المغاربية:</u>

ترتبط هذه النقطة بمضامين الشراكة الاقتصادية و المالية،و المتعلقة بدعم القطاع الخاص و حرية الأسواق الداخلية في الأقطار العربية المعنية و انفتاح أسواقها و من دون قيود على تدفق استثمارات الاتحاد الأوروبي إليها. و يتضمن تحقيق هذه الأهداف الانتقال في الأقطار المغاربية المعنية إلى نظام رأسمالية حرية الأسواق أو الحرية الاقتصادية بدرجة كبيرة، و سيؤدي هذا النظام إلى تفاقم سوء التوزيع في الثروات و الدخول و الإخفاق في إشباع الحاجات الأساسية للناس و بأسعار قادرين على دفعها، و إلى انتشار البطالة و الفقر أكثر مما هي منتشرة حاليا. و هذه نتائج منطقية لنظام رأسمالية الحرية الاقتصادية بدرجة كبيرة، و هذه النتائج موجودة في الدول

1) محمد الأطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91.
2) محمد الأطرش ، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91.

الرأسمالية المتقدمة، و لكنها ستكون أكثر سوءا في البلدان العربية المعنية نظرا لظاهرة التهرب المتفشية من دفع الضرائب، كما أن بعضها يعفي قانونيا و لفترة من الزمن استثمارات القطاع الخاص في مجالات عديدة من دفع الضرائب، فضلا عن أن رأسماليتها تتصف بدرجة معتبرة من الرأسمالية الطفيلية غير المنتجة و التي لا تدفع ضرائب أصلا[1].

يبدو إذا أنه من الصعب جلب رأس المال الأجنبي لتحقيق تنمية مستدامة حسب ما هو مصرح به نظري في مشاريع و اتفاقية الشراكة، و يظهر هنا أكثر الانفصام بين ما خطط له عربيا لتحقيق مكاسب الشراكة و بين آليات تحقيق ذلك واقعيا، بل و يتجسد أكثر شراسة نظام الرأسمالية الأوروبية و استغلالها لمشروع الشراكة بما يخدم مصلحتها حتى و لو كان ذلك على حساب الشريك العربي.

فالاستثمارات المالية خطرة و تحقن إقتصادات البلدان العربية المعنية بعوامل عدم استقرار نتيجة إمكانية تصفية هذه الاستثمارات في لحظات، و تؤدي إلى أزمات مالية كتلك التي تتعرض لها البلدان الرأسمالية المتقدمة من حين لآخر، و التي تعرضت لها بعض البلدان الآسيوية في عامي 1997 و 1998 ،و تعرضت لها تركيا مؤخرا.

أما فيما يتعلق بتشجيع تدفق الاستثمارات الأوروبية المباشرة* و من دون حدود إلى الأقطار العربية المعنية، فقد تؤدي إلى سيطرة الأوروبيين على إقتصادات هذه الأخيرة و ممارستهم نفوذا اقتصاديا و سياسيا كبيرا بسبب الاختلاف الكبير في موازين القوى بين الاتحاد من جهة، الأقطار العربية المعنية من جهة أخرى. و نظرا لأن المستثمرين الأوروبيين يحصلون على دعم كبير من الاتحاد الأوروبي [2].

ب-آثار الشراكة على عملية التكامل و الاندماج الاقتصادي المغاربي:

ستؤدي إقامة منطقة تجارة حرة في السلع المصنفة إلى إجهاض عملية التوحد الاقتصادي المغاربي. و لإيضاح ذلك يتعين أن نذكر أن عملية التوحد الاقتصادي العربي أو المغاربي سواء اتخذت شكل منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة عربية تتضمن – ضمن أمور أخرى- إعطاء الأقطار العربية المنضمة إلى عملية التوحد الاقتصادي **معاملة تفضيلية** في حقل التجارة بالسلع المصنعة فيهما بينها و ذات المنشأ العربي. و لكن إعطاء هذه المعاملة التفضيلية لاستيراد السلع المصنفة من الاتحاد الأوروبي يتضمن إزالة المعاملة التفضيلية بين الأقطار المغاربية. و سيحدث

1) المرجع نفسه، ص ص 90-91.
2) محمد الأطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91.

هذا شرخا كبيرا في عملية التوحد الاقتصادي المغاربي يتمثل في تزايد التجارة المغاربية مع الاتحاد الأوروبي على حساب انخفاض نسبة التجارة المغاربية البينية في هذه السلع، باختصار إن إقامة منطقة تجارة حرة عربية في السلع المصنفة تتعارض جذريا مع إقامة إحدى الدول العربية أو عدد منها منطقة تجارة حرة في هذه السلع مع الاتحاد الأوروبي. و ينتفي هذا المبرر الاقتصادي فيما يتعلق بإنشاء منطقة تجارة حرة في السلع المصنعة مع الاتحاد الأوروبي حيث يوجد تفاوت كبير جدا في مستوى التنمية الصناعية و بالتالي القدرة على المنافسة[1].

إذا الواضح أن المعطيات الموضوعية لواقع المبادلات التجارية للدول المتوسطية بشكل عام يشكل عقبة كبيرة في تحقيق هذه الدول مستقبلا تكاملا اقتصاديا عربيا أو مغاربيا،من شأن هذه الأقطار أن تستفيد من إيراداته و تتجنب أخطار انضمامها إلى مشروع الشراكة المتوسطي.

بالإضافة إلى هذا نجد أن المساعدات المالية التي كان مقررا أن تتلقاها الدول المغاربية من الاتحاد الأوربي، لملا يتم تحقيقها كما كان ذلك مخططا، أن برنامج ميدا للتسهيلات المالية لتنفيذ الشراكة لم يستهلك منها إلا 26 % لان هذه المساعدات ارتبطت بتحقيق الديمقراطية و حقوق الإنسان،كما هو موضح في هذا الجدول [2]:

البلد	السندات	المدفوع	النسبة المئوية
المغرب	656	127	%19.4
تونس	428	168	%39.3
الجزائر	164	30	%18.2
المجموع	1248	325	حوالي 26%

إذا كنتيجة : نجد أن كل مؤتمر يعد له الاتحاد الأوروبي المشروع الكتابي ، الهدف منه هو توجيه هذه الدول نحو نقاط معينة تكون دون شك محل انشغال أوروبي بالمقابل تهميش كل النقاط التي تمس الدول المغاربية والعمل على تحقيقها أما التي لا تهم الجانب الأوروبي فإنها لم تخرج عن الخطاب الذي يميز عادة توصيات الأمم المتحدة حول الشعوب المستضعفة [3].و فيما

1) المرجع نفسه، ص ص 89-90.
2) لعجال أعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 181-183.
3) عمار حجار، مرجع سبق ذكره، ص 209-218.

يخص الأموال و المساعدة الصغيرة التي تقدمها أوروبا لهذه الدول غرضها تحقيق أمنها، فإذا كان الخطر ضد أوروبا يأتي من الجنوب، إرهاب، مخدرات ، هجرات، و نتيجة الظروف الاقتصادية المتدهورة، فمع تطبيق سياسة ناجعة للمساعدات من أجل التنمية للدول المغاربية، فإن الخطر سوف يتناقص طرديا مع نمو هذه الجهة. فالاتحاد الأوروبي يحقق أهدافه بناءا على المعادلة التالية:

التنمية الاقتصادية + الاعتماد المتبادل الاقتصادي ←العصرنة السياسية ← القضاء على التوترات الصراعية و التهديدات. كل هذا لتحقيق أمن أوروبا [1].

– وكل هذا أدى إلى تفاقم البطالة و مشكلة المديونية التي تثقل كاهل البلدان المغاربية حيث تمثل نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي 50 % في تونس، و حوالي 67 % في المغرب و بلغت المقادير المخصصة لخدمة الدين ما يناهز 3 ملايير دولار للمغرب و تونس وفقا لتقديرات ميزانية 1998 و هذه المشكلة ما تزال مهمشة ضمن اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد [2].

مما تقدم يمكن أن نصف العلاقات الأورو مغاربية بأنها شكل من أشكال هيمنة الدول الأوروبية و تبعية الدول المغاربية، فالعلاقات غير المتكافئة و هي امتداد للعلاقات ذات الطابع الاستعماري، و بهذه الطريقة تصبح مانعا لأي تطور بين الدول المغاربية خاصة بعد إبرام الاتفاقيات بشكل انفرادي مع الاتحاد الأوربي، و هذا ما يفقدها وزنها التفاوضي، عكس الحالة التي تدخل فيها شراكة ككتلة واحدة ممثلة في اتحاد المغرب العربي، وهذا يعني أن دول المغرب العربي و إن تمكنت من تقليل حجم التهديدات، لكنها لازالت ضمن هذه الإستراتيجية تعاني نفس التهديدات بل هناك بعض التهديدات زادت حدتها و مخاطرها أكثر من قبل في الحالة التي يتحول الطرف الأوربي نفسه من شريك إلى مصدر للتهديد،و بالتالي فهي إستراتيجية غير مجدية ما أدى إلى دخول دول المغرب العربي في شراكات أخرى كاستراتيجيات لمواجهة التهديدات التي تعاني منها و التي من بينها الاتحاد من اجل المتوسط و مجموعة 5+5 وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا.

1) المرجع نفسه، ص 221.
2) إبراهيم محمد، " مشروع الشراكة الأورو مغاربية– ملاحظات نقدية- "، في: **مجلة معلومات دولية**، مركز المعلومات القومية، دمشق، سوريا، العدد 59، 1999، ص 65.

المطلب الثاني: الاتحاد من اجل المتوسط.

بعد أن عجزت دول المغرب العربي على تحقيق أهدافها و مواجهة مخاطرها و تحدياتها في إطار الشراكة الأورومتوسطية، بدأت تبحث عن استراتيجيات أخرى و تدخل في تكتلات لعلها تصل إلى ما تريد من بينها الاتحاد من أجل المتوسط.

إن الاتحاد من أجل المتوسط هو مشروع يحمل لواءه الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي"، حيث انطلقت هذه الفكرة في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا، فرنسا، إسبانيا يوم 20 سبتمبر 2007 ،حسب نداء روما سيضم الاتحاد 19 دولة هي الدول 16 المطلة على الأبيض المتوسط اسبانيا ، فرنسا، إيطاليا، اليونان، قبرص، مالطا، تركيا لبنان، سوريا، إسرائيل ، لسلطة الفلسطينية، مصر ، ليبيا . تونس، الجزائر، المغرب ،وتضاف إليه الأردن ،البرتغال ، موريتانيا وهي دول سبق وأن دخلت في مسارات تعاونية متوسطية، خصوصا أنها عضو في الشراكة الأورومتوسطية[1]، و لقد دعا رئيس الدولة الفرنسي رؤساء دول و حكومات دول حوض البحر المتوسط للاجتماع في فرنسا خلال شهر جويلية 2008، لوضع لبنات اتحاد سياسي و اقتصادي و ثقافي قائم على المساواة بين الأمم تقتصر عضويته من الجانب الأوروبي على دول الاتحاد الأوروبي، ومن جانب الجنوب المتوسطي على دول الضفة الجنوبية، وتم الإعلان عنه رسميا في 13 جويلية 2008 في قمته التأسيسية بباريس بحضور 43 رئيس دولة وحكومة[2].

و نلاحظ أن دول المغرب العربي هي موجودة في هذا الاتحاد إذ نجد :المغرب، تونس، الجزائر، موريتانيا كأعضاء فيه و ليبيا كدولة بصفة مراقب.

ذو بطبيعة الحال هذا من أجل إيجاد حلول لمشاكلها، و وضع استراتيجيات ضد المخاطر التي تهددها .فساركوزي طرح هذا المشروع بعد حالة الجمود التي أصابت الشراكة الأورومتوسطية، بل ووصلت إلى حد الفشل رغبة منه في تحقيق عدة أهداف[3]،تتمثل في:

- توفير منطق تعاون بين الأطراف و ليس منطق إدماج، فالاتحاد حسب نيكولا ساركوزي سيكون محملا و ليس بديلا لما جرى من تعاون بين مختلف الدول المطلة على المتوسط، و تركز الفكرة الساركوزية على مبدأين: أ-الندية في التعاون بين مختلف الأطراف حيث

1) قسم الأخبار بالجزيرة،**"الاتحاد المتوسطي"**، نقلا عن:
http://aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1086080
2) مناعي ليديا، **الاتحاد المتوسطي: نحو جماعة أمنية متوسطية**،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009-2010)، ص 79.
3) المرجع نفسه، ص 79.

تقدم مشاريع التعاون الملموسة بشكل مشترك بين دول الجنوب و دول الشمال/ ب- الهندسة المتغيرة و تعني أن تنفيذ أي مشروع ملموس مشروط بتطوع أي دولة ترغب في تنفيذه[1].

- التركيز على التعاون في قضايا البيئة و التجارة و الهجرة في هذه المنطقة[2].
- الاهتمام بقضايا الأمن و الطاقة المتجددة و الحماية المدنية و التعليم و التكوين و الثقافة و تمويل المشاريع.
- تنمية الدول الواقعة جنوب المتوسط[3].
- خفض التلوث في البحر المتوسط لان نوعية البيئة في البحر قد تدهورت كثيرا و أشاد إلى برنامج أفق 2020 فان إزالة التلوث سيكون أمرا أساسيا لتحسين ظروف حياة السكان و سبل عيشهم و توفير فرص عمل أكثر.
- تكوين الطرق السريعة البرية و البحرية لتسهيل انتقال البضائع و الأشخاص مثل تحديث السكة الحديدية عبر المغرب العربي[4].
- تجهيز كل السبل لتحقيق تنمية مستدامة[5]، وهذه هي أهم أهداف المشروع الذي ستكون الرئاسة فيه ثنائية تتكون من إحدى دول الاتحاد الأوروبي المطلة على المتوسط و دولة من غير الاتحاد الأوروبي[6].

أما فيما يخص المؤسسات التي يمكن أن تضطلع بمهام الاتحاد المتوسطي فقد أكد ساركوزي في الخطاب الذي ألقاه في طنجا بالمغرب أن مؤسسات الاتحاد لن تكون صورة طبق الأصل لمؤسسات الاتحاد الأوروبي "لن نقيم الاتحاد المتوسطي على الشاكلة الحالية للاتحاد الأوروبي بمؤسساته و إداراته ... ومن المحتمل أن يكون الاتحاد بداية في شكل غير مشابه للاتحاد الأوروبي وما عرفه من تحولات كتجربة فريدة و أصيلة"[7]، فهو يتكون من مؤتمر تأسيسي ، مجلس متوسطي ، بنك متوسطي، أمانة عامة، سكرتاريا دائمة ... الخ.

---

1) قسم الأخبار بالجزيرة،**"الاتحاد المتوسطي"**، مرجع سبق ذكره.
2) خوليو غودوي ،**" الاتحاد من أجل المتوسط: ولادة عسيرة أم عملية إجهاض؟"**، نقلا عن:
http://ipsinternational.org/arabic/nota.asp?idnews=1260
3) قسم الأخبار بالجزيرة،**"الاتحاد المتوسطي"**، مرجع سبق ذكره.

4) مناعي ليديا، مرجع سبق ذكره، ص 103.
5) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، **"الاتحاد من أجل المتوسط"**، نقلا عن:**http://ar.wikipedia.org**
6) قسم الأخبار بالجزيرة،**"الاتحاد المتوسطي"**، مرجع سبق ذكره.
7) مناعي ليديا، مرجع سبق ذكره، ص 83.

هـذه المؤسسـات هـي المكلفـة بتحقيـق أهـداف المشـروع التـي لا تختلـف كثيـرا عـن أهـداف الشراكة"قضايا أمنية،إرهاب و جريمة و مخدرات،قضايا اقتصادية و اجتماعية و ثقافية.لهذا اعتبره البعض مشروع لإعادة تفصيل مسار برشلونة".

ودول المغـرب العربـي ككـل مـرة رأت فـي هـذا المشـروع إمكانيـة للـتخلص مـن مشاكلها.خصوصـا أن سـاركوزي قـال إن المشـروع سـيكون نفعـي براغمـاتي[1] ، بمعنـى العمـل للحصـول علـى أفضـل النتـائج فـي كـل المجـالات خاصـة الأمنيـة و الاقتصـادية و هـذا يعنـي أن الاتحاد من اجل المتوسط سيساعد دول المغرب العربي في قضية الهجرة بتوفير الشروط اللازمة للحد منها و في ظاهرة الإرهاب لتحقيق الأمن و الوصول إلى تنمية مستدامة بفضل المشاريع التي وضعها الاتحاد ...الخ.

ولكـن دول المغـرب العربـي لـم تصـل إلـى شـيء مـن وراء هـذا المشـروع الـذي اعتبرتـه إستراتيجية لمواجهة التهديدات و هذا لان الغايات الحقيقة لهذا المشروع هي ليست مساعدة الدول الجنوبية بل أهداف أخرى كرغبة فرنسا للاستفادة من النفط الموجود في هذه الدول، خاصة ليبيا و الجزائر كذلك زيادة مجالها الحيوي[2]، وفي نفس الوقت محاربة التفرد الأمريكي[3]،و تحقيق أكبر الفوائد عن طريق استغلال هذه الدول بكل الطرق. فالمشروع له نبرة استعمارية مفادها أننا أولى بالهيمنة"من القادم من بعيد، لأن الرئيس الفرنسي له تطلع إمبراطوري، فكل ظرف له حساباته و يبدو أن دول المغرب العربي هي الوحيدة التي لا تدرك جيدا رهانات و متاهات المشروع الجديد."

و بالتالي هذا يقودنا إلى القول أن دول المغرب العربي عن طريق هذه الإستراتيجية لم تضع حدا لمشاكلها كالبطالة، الأمن الغذائي ، تنمية مستدامة ، حكم راشد ، حقوق الإنسان، ولم تستطع مواجهة تهديد الإرهاب و الهجرة وغيرها من التهديدات. فهي إستراتيجية حققت أهداف الدول الكبرى فقط، ولم تقدم شيء لدول المغرب العربي التي كانت تعلق عليها آمال كثيرة للنهوض و التطور. و رغم هذا بقيت دول المغرب العربي تدخل في أي شراكة تلمح فيها أملا في تحقيق أهدافها أو على الأقل التخفيف من مشاكلها ولهذا نجد مبادرة 5+5.

1) مصطفى صايج ،" **الاتحاد المتوسطي-خلفيات و سيناريوهات-**"،في: العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 2008، ص ص 09-10.
2) يحيى اليحياوي ،" **رهانات ومتاهات الاتحاد من أجل المتوسط**"، نقلا عن:
http://www.arabrenewal.org/templates/Bright Light/Styles/fixed.css" type="text/css
3) صلاح نيوف ،" **الاتحاد من أجل المتوسط.. كيف نبدأ؟**"، نقلا عن:
http://www.alarabiya.net/views/2008/06/18/51683.html

المطلب الثالث: مبادرة 5+5.

إن رؤساء دول و حكومات بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط تونس ، الجزائر، ليبيا ، المغرب، موريتانيا ، فرنسا ، اسبانيا ، ايطاليا ، مالطا ، البرتغال المجتمعين في القمة الأولى لحوار 5+5 يومي 5 و 6 ديسمبر 2003 بتونس بدعوة من رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي و بحضور ضيفي القمة السيدين رئيس المفوضية الأوروبية و الأمين العام لاتحاد المغرب العربي وعيا منهم بأهمية ما يجمع بلدان من ارث تاريخي و حضاري مشترك ومن تطلعات إلى مزيد من السلم و الاستقرار و الازدهار يعتبرون حوار 5+5 منبرا إقليميا للتشاور و التعاون و التفكير الشامل من اجل خدمة المصالح المشتركة إذ تم الإعلان في هذه القمة على مايلي:

أ- في المجال الأمني:

تم التأكيد في هذا المجال على:

- ضرورة تلازم الأمن و الاستقرار و التنمية.
- إدانة الإرهاب بكافة أشكاله و الجريمة المنظمة عبر الوطن و لاسيما تجارة المخدرات و الأسلحة و تبيض الأموال.
- الالتزام بالعمل الجماعي لمكافحة هذه الآفات نظرا لما تشكله من خطر على الأمن و الاستقرار في المنطقة.
- التأكيد على ضرورة التنسيق الجيد بين هذه البلدان لتحقيق الأهداف المرجوة.

ب- في المجال الاقتصادي:

- تعميق الترابط فيما بينهم اقتصاديا من اجل إقامة منطقة مغاربية للتبادل الحر.
- إزالة الفوارق الاقتصادية لتسهيل التعامل بينهم.
- وضع سياسات معززة للتعاون[1] .
- تبادل المنافع في المجالات ذات الأولوية و لاسيما تطوير الاستثمارات من خلال إنشاء منتدى متوسطي للأعمال و الاستثمار في غرب المتوسط ينعقد سنويا و دعم الحركة السياسية و تيسير المبادلات و حماية المحيط ودعم البنية الأساسية و القدرات المتاحة في

1) **"إعلان تونس" للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حوار 5 زائد 5"**، مرجع سبق ذكره.

قطاعات الطاقة و البيئة و المياه و النقل و الاتصالات و دلك بهدف توفير القاعدة الضرورية للتنمية المستدامة بالمنطقة.

ج- في المجال الاجتماعي:

- اتفق الأطراف على ضرورة مجابهة الهجرة غير الشرعية و العمل على معالجة أسبابها في نطاق الحصر على احترام مبادئ الكرامة الإنسانية.
- تعزيز الحوار بين الثقافات و الحضارات لإشاعة قيم التسامح و الاعتدال التي من شانها أن تساهم في تطوير التفاهم المتبادل بين الشعوب على أساس التعايش و الوفاق في كنف احترام التنوع الثقافي في إطار كونية القين و الوحدة الترابية للدول.
- تشجيع الإبداع في مختلف الميادين الثقافية.

د- في المجال السياسي:

- ضرورة تكثيف التشاور فيما بينهم من اجل المساهمة في التسوية السلمية لمجمل القضايا.
- تجسيد الديمقراطية و حقوق الإنسان.
- تكريس دولة القانون[1].

وقد اعتمدت المبادرة على آلية تعاون في الميدان الأمني و الدفاعي و اتفقت على عقد اجتماع سنوي على المستوى الوزاري و على إيجاد لجنة توجيه و متابعة عالية المستوى تعتمد على أعمال الخبراء و تقترح على الوزراء خطة عمل سنوية بحثا عن الأمن و الاستقرار،وقد أكدت هذا "اليو ماري" وزيرة الدفاع الفرنسية "إن الغرض مما نقوم به هو إقامة مناطق سلام و امن و محاربة الإرهاب...." [2].

ويمكن أن نلاحظ أن مبادرة 5+5 قد شملت جميع قضايا و مشاكل المغرب العربي، ففي المجال الأمني تحارب الإرهاب و الجريمة المنظمة و المخدرات وهي من أهم المخاطر التي تهدد هذه المنطقة، وان استطاعت مواجهتها عبر هذه المبادرة فقد حققت شوطا مهما في مجال إرساء أمنها.

---

1) **" إعلان تونس" للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حوار 5 زائد 5** "، مرجع سبق ذكره.

2) ميشال أبونجم ،**" منتدى «5 زائد 5» يقيم آلية تعاون أمني في منطقة المتوسط ويركز على محاربة الإرهاب"**، جريدة الشرق الأوسط، نقلا عن: **http://www.5plus5.tn/arabic/declaration-tunis.htm**

كما أن تكريس الديمقراطية و حقوق الإنسان في الجانب السياسي و دولة القانون هو تجسيد للحكم الراشد و هذا مهم أيضا لأنه يساهم في تحقيق الأمن الإنساني و الاستثمار و التعاون الاقتصادي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة و بالتالي هي مبادرة لو حققت أهدافها لتخلص المغرب العربي من كل المخاطر.

ومن بين الأمور التي تم القيام بها عن طريق هذه المبادرة هو إرساء خمس سفن حربية بميناء الجزائر وهي السفينة الايطالية و أخرى اسبانية و فرقاطة فرنسية اسمها "ديسكو بيتا"، و فرقاطة مغربية تحمل اسمها الحسن الثاني و سفينة قرطاج التونسية إضافة إلى سفينة الصومام للقوات البحرية الوطنية، و القيام بمناورات بحرية عسكرية التي تعمل على تبادل المعلومات و الخبرات في مجال مكافحة الآفات العابرة للقارات كالإرهاب و التهريب و الهجرة غير الشرعية[1]،ومنحت هذه الدول لكل من تونس ،الجزائر،المغرب قروضا جديدة لتقوية أجهزة مراقبة الحدود ضد الهجرة و ما عدا هذا فان هذه المبادرة لم تقدم شيئا يذكر لدول المغرب العربي بل هي آلية فقط للحيلولة دون التسرب الأمريكي في المنطقة و يدل على فشلها أنها تركز فقط على ما يجمع الدول من ارث تاريخي و حضاري.تصر على التعاون الاقتصادي بوضع المبادئ العامة فقط دون العمل .كما أن هنالك خلافات بين الأطراف حيث عملت تونس على تقريب وجهات النظر بين ليبيا و فرنسا محاولة تبين مواقف العقيد القدافي الذي امتنع عن التعويض لضحايا تفجير الطائرة الفرنسية و الذي فسره المراقبين بعدم الاكتراث فكيف تتصور تعاون بين أطراف متعارضة ،كذلك الخلاف بين الجزائر و المغرب حول ملف الصحراء الغربية[2]، فهذه المعوقات و الخلافات تحول دون تحقيق أهداف هذه المبادرة و التي تخدم دول المغرب العربي الذي اعتمدها كإستراتيجية لمواجهة التهديدات.

إذن يمكن القول أن قمة 5+5 لم تحقق غير تدعيم المساعي الأمنية بين ضفتي المتوسط بما يستجيب لمشاغل أوروبا في الأساس.

أما اهتمامات الدول المغاربية فقد بقيت حبرا على ورق. فالدول الأوروبية تنفذ فقط ما يكون في صالحه، أما مصالح الدول المغاربية تبقى مهمشة إلى حين غير معروف متى يكون.

1) **" ست وحدات بحرية تمثـــل بلدان مبادرة الـ 5+5 بميناء الجزائر "**، نقلا عن: **http://www.el-massa.com/ar/content/view/13060/41**

2) **" النتائج الحقيقية لـ"قمة 5+5" : بين النوايا المضمرة والتصريحات المعلنة"**، نقلا عن: **http://www.albadil.org/spip.php?article88**

و من خلال كل ما سبق نلاحظ أن الاستراتيجيات السابقة الذكر و التي تم وضعها مع الطرف الأوروبي لم تحقق أهداف الدول المغاربية ولم تساعدها على مواجهة المخاطر التي تهددها، ما دفعهم إلى البحث عن شريك آخر خارج إطار الدول الأوروبية علهم يحققون أهدافهم و كانت و.م.ا ذلك الشريك الذي قد يحل مشاكلهم.

المبحث الثالث: استراتيجية مواجهة التهديدات عبر الشراكة مع الو.م.أ

بدأ الحديث عن علاقات تعاون و شراكة و تنسيق بين الدول المغاربية و الولايات المتحدة الأمريكية، في سياق التحولات الدولية، التي عرفت بروز الو،م،أ كقطب و قوة مهيمنة بعد نهاية الحرب الباردة، و تزايد اهتمام هذه الأخيرة بزيادة نفوذها في المناطق و الأقاليم الإستراتيجية، و سعت الدول المغاربية هي الأخرى للاستفادة من اهتمام الو،م،أ بالمغرب العربي، لتحقيق بعض المكاسب من خلال الدخول في علاقات تعاون و شراكة، و وضع استراتيجيات مشتركة للحد من الحجم التهديدات التي تواجهها المنطقة.

المطلب الأول: تفعيل العلاقات الاقتصادية المغاربية-الأمريكية "مبادرة ايزنسات*".

و قد اتضحت ملامح تلك السياسة منذ ستة 1998 حيث سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية مغاربية جديدة سميت هذه المبادرة بـ" **مبادرة ايزنسات** "[1]، تعد برنامجا إفريقيا يشجع الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول شمال إفريقيا الثلاثة (الجزائر، تونس، المغرب)، باستثناء ليبيا، يعتمد أساسا على تشجيع الخوصصة و التبادل التجاري و الاستثمار الأمريكي في منطقة المغرب العربي وذلك بغية الوصول إلى جعل بلدان المنطقة المغاربية أكثر جاذبية للاستثمارات الخارجية، و في المقابل دول المغرب العربي مطالبة لتحقيق هذا الهدف بان توحد ميكانيزماتها الاقتصادية[2]. و تسوي خلافاتها مع جيرانها، و تتخذ الخوصصة كمحرك أساسي للتنمية المستدامة كما تؤكد على الاستقرار في المنطقة.

و ترتكز مبادرة ابزنستات على أربعة محاور أساسية، يمكن عن طريقها تدعيم العلاقات الاقتصادية بين و.م.أ و بلدان منطقة المغرب العربي، و تتمثل في الأتي:

---

*) **إيزنستات**: نسبة إلى كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالاقتصاد و الشؤون الزراعية، و الذي قام بجولة في المغرب العربي من 12 إلى 18 جوان 1998، إذ أطلق المبادرة من تونس في 17 جوان من البلدان الثلاثة:الجزائر، تونس، المغرب.

1) وليام زرتمان، **" الولايات المتحدة الأمريكية، المصالح و الآفاق "**، في: **مجلة استقالية و استشفاف**،،2001، ص ص 33-38.

2) سعيد اللاوندي، **" الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة العالم، حرب باردة جديدة "**، نهضة مصر للطباعة و النشر، القاهرة،، 2003، ص ص 75-76.

1- دفع الحوار السياسي بين السلطات الأمريكية بمختلف مستوياتها مع الدول المغاربية.
2- العمل مع المنطقة المغاربية على مستوى جهوي من أجل تحقيق تعاون اقتصادي متميز، عن طريق تشجيع اتحاد المغرب العربي أو أية هيئة اندماجية أخرى بالمنطقة من أجل إزاحة الحواجز بين الدول المغاربية التي تعرقل التنمية الحقيقة في المنطقة.
3- إبراز الدور المركزي للقطاع الخاص كمحرك للتجارة و الاستثمار في المنطقة المغاربية على المدى البعيد.
4- تدعيم التوجهات الاقتصادية للأنظمة القائمة و المتمثلة في الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية، من أجل إنشاء أرضية للاستقرار الاقتصادي و خلق مناخ للاستثمارات في المنطقة المغاربية، و قد تكثفت العلاقات الاقتصادية منذ سنة 2001 عبر التعاون الاقتصادي بين و.م.أ و دول المغرب العربي الثلاثة تونس،المغرب،الجزائر. وذلك عن طريق ما يسمى بالبرنامج الأمريكي لشمال إفريقيا حيث اشتمل في البداية على تمويل نقدي مقدر بـ 4 مليار دولار أمريكي نصفها للجزائر أي 2 مليار دولار و 1 مليار أمريكي لكل من تونس و المغرب و ذلك لتدعيم الشراكة المغاربية[1].

وللوقوف على أهم المجالات الخاصة بالشراكة الأمريكية المغاربية فيمكن الإشارة للعلاقات الاقتصادية في كل من تونس،المغرب،الجزائر.

العلاقات الاقتصادية الأمريكية-التونسية:

تربط أمريكا و تونس علاقات اقتصادية، وذلك لمحاولة تشجيع الإنتاج و التنمية في المنطقة، حيث تستورد تونس من و.م.أ مواد التجهيز، الطائرات، آلات و معدات النقل، المواد الغذائية و تصدر المواد الطاقوية و المواد الفلاحية، صناعة النسيج كما هو موضح في الجدول:

السنوات	1998	2000	2003
الاستيراد	328.029	543.5	318.7
التصدير	32.296	57.5	58.9

كما بلغت الاستثمارات الأمريكية في تونس سنة 2003 حوالي 327 مليون دينار تونسي، وذلك في ميادين الاستيراد و التصدير ، الاتصالات و الاعلام الآلي و المعدات الكهربائية و

1) لعجال أعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 241-243.

الالكترونية و المواد الكيماوية، الجلود و النسيج .هذه الاستثمارات التي تساعد تونس على توفير مناصب شغل و جلب الأموال أكثر[1].

العلاقات الاقتصادية الأمريكية-المغربية:

يتمثل التعاون الاقتصادي المغربي-الأمريكي في اتفاقيات في المجال السياحي حيث نجد سنة 1997 قد زار المملكة المغربية قرابة 100.000 سائح أمريكي نتيجة توفر المغرب على خدمات سياحية ممتازة و تسهيلات وانفتاح اقتصادي، أما من ناحية الاستثمار الأجنبي فتوجد حوالي 120 مؤسسة أمريكية تستثمر في المغرب في مجالات الطاقة، الاتصالات، التكنولوجيا العالية، الصيدلة. وقد استفادت المغرب من واحد مليار دولار أمريكي في إطار مبادرة ايزنستات الخاص بالبرنامج الأمريكي لشمال إفريقيا[2].

كما نجد أنه في إطار برنامج المساعدات الأمريكية للتنمية، فقد استفادت المغرب بحوالي 11.9 مليون دولار لمدة أربع سنوات من 2004 إلى 2008 لتنمية مجالات النمو الاقتصادي ، التكوين و التدريب، إنشاء مناصب عمل، كما يستفيد المغرب منذ 1963 من مساعدة إنسانية أمريكية لتنمية المناطق الريفية بمبلغ 90 مليون دولار سنويا لترقية مجالات الصحة و البيئة و المؤسسات الصغيرة، وفي جوان 2004 صادق المغرب على اتفاقية التجارة الحرة مع و.م.ا يتم بموجبها تخفيض الإتاوة الجمركية ب 95% على السلع الاستهلاكية و المواد الغذائية.

ونلاحظ أن المغرب تساعدها الو،م،أ بنسبة كبيرة حتى تخفض من البطالة و الفقر ة تحقق امن غذائي لتصل إلى تنمية مستدامة.

العلاقات الاقتصادية الأمريكية-الجزائرية:

نسجت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الأمريكي و الجزائري منذ الاستقلال، و خاصة في مجال الطاقة و المحروقات، و تدعمت مع مبادرة إيزنستات لتشمل ميادين أخرى، حيث عرفت هذه العلاقة 30 عقدا تجاريا من قبل كبار الشركات الأمريكية، و هناك استثمارات كبيرة بين الجزائر و الو.م.أ بغرض تحسين الظروف و التقليص من البطالة و توفير الاستثمارات، كل هذا من أجل تحقيق تنمية مستدامة[3].

ومن خلال كل ما سبق نلاحظ أن دول المغرب العربي قد دخلت في شراكة مع الو.م.أ من أجل أن ترتقي و تطور بتفعيل عجلة الاقتصاد.

1) المرجع نفسه، ص 244.
2) وليام زرتمان، مرجع سبق ذكره، ص 36.
3) لعجال أعجال محمد الأمين ، مرجع سبق ذكره، ص 245.

و انطلاقا من مبادرة ايزنستات فان دول المغرب العربي تسعى للاستفادة من نتائج هذه المبادرة، حتى ستصل إلى ما تطمح إليه في الجانب الاقتصادي، أو على مستوبة تحقيق تنمية مستدامة شاملة.

المطلب الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير.

كما نجد – بالإضافة لمبادرة إيزنستات– أن الدول المغاربية دخلت في مرحلة جديدة في علاقاتها مع الو.م.أ، من خلال التنسيق و العمل المشترك في إطار **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، الذي روج له الساسة الأمريكيون سنة 2003 بدءا من الرئيس جورج بوش و نائبه ديك تشني مرورا بوزير الخارجية كولين باول، و كبار المسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية، هذا المشروع الذي يشمل المنطقة الممتدة جغرافيا من موريتانيا غربا إلى أفغانستان شرقا مرورا بإسرائيل و تركيا و إيران و بالتالي منطقة المغرب العربي[1].وطرح في قمة الثمان الكبار في الو.م.ا في عام 2004. ويطلق عليه اسم المعالجة بتضمين بعض المحاور للإصلاح، و هي تتمثل في[2]:

- **المحور الأول:** تشجيع الديمقراطية و الحكم الصالح و يأتي من خلال التأكيد على أهمية الديمقراطية و الحرية و الانتخابات الحرة.
- **المحور الثاني:** بناء مجتمع معرفي و يطرح التدني الكبير للمستوى المعرفي، و الإنتاج العلمي و المكتبي في المنطقة، مما يتطلب البحث عن إصلاح التعليم من حيث تقنياته و برامجه.
- **المحور الثالث:** توسيع الفرص الاقتصادية و ذلك بالاعتماد على نظم الخوصصة، و توسيع الاستثمار و مكافحة الفساد، و رفع دعم الدولة و إعادة تهيئة الاقتصاد من خلال برنامج البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، و منظمة التجارة العالية لمنطقة الشرق الأوسط بما في ذلك الدول المغاربية التي هي موضوع دراستنا.
- **المحور الرابع:** الاعلام الحر و المستقل حيث يطرح المشروع جانب كبير من مؤشرات الضعف في هذا الجانب لدى دول و شعوب المنطقة.

---

1) محمد سيد أحمد، **"الشرق أوسطية: الأبعاد السياسة والثقافية"**، في: نادية مصطفى (محرر)، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة: 7-9 ديسمبر 1996، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1997، ص 205.

2) محمد الجوهري حمد الجوهري، **الديمقراطية الأمريكية و الشرق الأوسط الكبير**،ط 01، دار الأمين للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005، ص 136.

- **المحور الخامس:** المجتمع المدني من خلال الدعوة إلى عمل منظمات المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية و الربط بين الديمقراطية و حقوق الإنسان. و العمل على إيجاد حلول لمختلف النزاعات بطريقة سلمية و محاولة إرساء الأمن في المنطقة.

وفي نفس هذا السياق أيضًا قدم كولين باول وزير الخارجية مبادرة الشراكة الأمريكية شرق الأوسطية، فإلى جانب القضايا الاقتصادية ، ذكر باول أن هذه المبادرة صممت لدعم الرجال والنساء و الشباب في الشرق الأوسط في سعيهم نحو الديمقراطية والحريات المدنية وحكم القانون، وتحدث عن برامج واشنطن في هذا الصدد والتي تتضمن ما يلي:

- مساعدة المنظمات غير الحكومية والأفراد المنتمين إلى جميع الفئات السياسية العاملين في سبيل الإصلاح السياسي من خلال آليات كصندوق ديمقراطية الشرق الأوسط.
- دعم إنشاء مزيد من المنظمات غير الحكومية وشركات وسائل الإعلام المستقلة، ومنظمات إجراء الاستفتاءات ومؤسسات الفكر والرأي وغيرها.
- برامج شفافية النظم القانونية والتنظيمية وتحسين إدارة العملية القضائية.
- التدريب للمرشحين لمناصب سياسية ولأعضاء البرلمانات وغيرهم من المسئولين المنتخبين.
- التدريب والتبادل للصحفيين في الصحف التقليدية والصحافة الإلكترونية[1].

ورغم أن المبادرة تعرضت لقضية الإصلاح التعليمي، فإنها أشارت فقط لبرامج لتعلم القراءة والكتابة وتحسين سبل اكتساب المعرفة ومنح دراسية للبكالوريوس في الولايات المتحدة، أما هدف تغيير نظم ومناهج التعليم والسياسات الثقافية والإعلامية فقد ورد غالبًا في تقارير كشف النقاب عنها، والغرض من وراء ضغوط وإغراءات إدارة بوش وراء ذلك متعدد من أهم جوانبه العمل على إنهاء الكراهية والتعصب ضد الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عمومًا باعتبار أن هذه النظم والسياسات كما تزعم إدارة بوش هي المسئولة عن تفريخ الإرهابيين وتشكيل وعيهم!!. ثم ذكر بوش في خطب أخرى له أنه مصمم على تقديم الدعم لأنصار الإصلاحات الديمقراطية في البلاد العربية، وامتدح بعض النظم العربية التي أدخلت بعض الإصلاحات الديمقراطية وخص مصر

1) أحمد ثابت ، **"الشرق الأوسط الكبير"**، نقلا عن:
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/03/article01.shtml

بالتحديد عندما ذكر أنه آن الأوان لكي تقود مصر جهود الديمقراطية بعد أن قادت جهود ما سماه السلام من قبل[1].

فمشروع الشرق الأوسط الكبير جاء وفق منظور شامل، يرتكز على الجوانب الاقتصادية و الثقافية و الأمنية و قضايا الإصلاح السياسي، و هذا ما صرح به جورج بوش الأب في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد حيث قال: "إن هدفنا ليس إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط و أن تحل محلها حالة عدم الحرب إن هذا لن يستمر لكننا نريد السلام الحقيقي إنني أتحدث عن الأمن و العلاقات الاقتصادية و التجارية و التبادل الثقافي".و بالتالي فهذا المشروع يعزز مبادرة ايزنستات ما يعني خدمة مصالح الدول المغاربية.

غير أن القراءات النقدية لهذا المشروع و المبادرات الأخرى، تبين أن أهدافه تخدم الطرف الأمريكي أكثر من الدول و الأطراف الأخرى، فمبادرة ايزنستات جاءت كرد فعل فقط على مسار برشلونة التي تم استبعاد للدور للو.م.أ، و حتى تثبت و.م.أ مكانها في المغرب العربي اقترحت هذه المبادرة و لمنع هيمنة الدول الأوروبية على إقليم المغرب العربي و لإثبات و جودها، واستغلال كل ما تملكه المنطقة من خيرات.

فمعظم النظم العربية بما فيها الدول المغاربية، قبلت الدخول في المشروع شرق الأوسطي عندما كان يقتصر على التعاون الاقتصادي والتنسيق الأمني، بل وتسابقت على المشاركة فيه، لكن عندما توالت تصريحات وأفكار إدارة بوش الابن عن أن الشرق الأوسط الكبير هدفه الرئيسي إدخال الشرق الأوسط في دائرة الدمقرطة العالمية، بعد إصرار بوش الابن و تصميمه على ضم الشرق الأوسط إلى دائرة الإصلاح الديمقراطي والسياسي ولو كان ذلك بالقوة، ولو أدى إلى إغضاب الأصدقاء والحلفاء من النظم العربية الموالية التي تعودت على تجاهل الولايات المتحدة لمثل هذه القضايا وتقديم مصلحتها الاقتصادية معها[2].

و من هنا عبرت هذه النظم عن غضبها واستيائها من التصميم الأمريكي، وذكرت أن الديمقراطية لا تفرض من الخارج.

إذا يبدو أن أما مشروع الشرق الأوسط الكبير لا يختلف في جوهره عن باقي المبادرات الأخرى، الأمريكية كانت أو الأوروبية، من حيث طبيعة أهدافه، و الفوائد المرجوة منه،فالو،م،أ تهدف من وراءه إلى تفتيت الروابط الثقافية و الحضارية بين الدول العربية و المغاربية و جعل

1) المرجع نفسه.
2) أحمد ثابت ، مرجع سبق ذكره.

المصلحة هي الرابط بين هذه الدول. ومنع قيام أي تكتل إقليمي يكون ضد مصالح و.م.أ [1]،ما جعل هذه المبادرات تفشل في تحقيق مصالح الدول المغاربية ،لأنها جاءت لتحقيق أهداف خاصة بالدولة المهيمنة.

المطلب الثالث: الشراكة الأمنية المغاربية مع الحلف الأطلسي(*).

حلف شمال الأطلسي، هو تكتل تأسس عام 1949 بناءا على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في العام نفسه ،يتولى الدفاع عن امن أوربا ضد الاتحاد السوفيتي[2]، و استمر هذا الحلف بعد نهاية الحرب البادرة لأن العالم عرف مجموعة تحديات أمنية جديدة: مثل النزاعات العرقية، انتهاكات حقوق الإنسان، انتشار الأسلحة النووية، الإرهاب،و مختلف المخاطر التي استدعت بقاءه[3]. و يهدف الحلف إلى حماية حرية الأعضاء بالوسائل السلمية و العسكرية، تدعيم القيم المشتركة بين أعضائه، و العمل على استقرار الأوضاع و نشر الرفاهية في منطقة شمال الأطلسي، و الحد من التسلح و الشراكة والتعاون[4]،مع أطراف أخرى للوصول إلى أفضل النتائج.

و نتيجة تطور مصادر التهديدات لأمن العالمي و الإقليمي، و تزايد حدة الاعتماد المتبادر الدولي،فإن حلف الناتو دخل في مسارات للتعاون مع أقاليم و دول أخرى لمواجهة التحديات العاملة الجيدة، و تعتبر الشراكة الأمنية مع المغرب العربي من أولويات هذا الحلف، نظرا للقرب الجغرافي و كذلك إعلان الدول المغاربية رغبتها في العمل المشترك مع هذا الحلف، سعيا منها لتجاوز بعض التهديدات التي تكون قد عجزت بسبب تواضع إمكانياتها لوضع حد لها، و يسعى هذه الشراكة الأمنية لتوفير الأمن و الاستقرار في حوض المتوسط ، و هذا ما سمي بـ "**الحوار المتوسطي**".

هذا الحوار الذي انطلق منذ 1994 أصبح جزءا متكاملا من نهج التعاون الذي سار عليه الحلف في مجال إرساء الأمن منذ انتهاء الحرب الباردة، و على مر السنين تزايد عدد البلدان المشاركة فيه مصر، إسرائيل ، موريتانيا، لمغرب و تونس التي قبلت الدعوة للمشاركة في الحوار

---

1) بن دايخة إبراهيم، ، **أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008-2009)، ص 126.

*) و قد أدرجنا هذا التكتل في استراتيجية المواجهة مع و.م.ا و ليس في استراتيجية المواجهة عبر الشراكة رغم وجود دول أوروبية داخل هذا الحلف لان و.م.ا تعتبر هي الزعيمة والمسيطرة و المسيرة للحلف الأطلسي.

2) حلف شمال الأطلسي، نقلا عن: **http://aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1070046**

3) سنطوح حسين ، **"الحوار الجزائري الأطلسي، من أين و إلى أين 1/2"**، في مجلة:دراسات إستراتيجية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر العاصمة،العدد الثاني، جوان 2020، ص 43.

4) المرجع نفسه، ص 45.

عام 1994 و تبعتها الأردن في 1995 و الجزائر عام 2000[1] ،و نلاحظ أن كل دول المغرب العربي هي مشاركة في هذا الحوار الذي يعمل على مناقشة و دراسة المشاكل الأمنية، إذ أصبحت المباحثات السياسية منذ ذلك الحين أكثر تكرارا و كثافة، و اكتسب الحوار بنية أكبر و فتحت أمامه تدريجيا فرصة جديدة لتعاون ملموس أكثر، حيث توسع برنامج عمل سنوي وضع عام 1997 بشكل متواصل ليضمن عددا متزايد من العناصر و الأنشطة المنبثقة عن برنامج الشراكة من أجل السلام و منها التعاون العسكري و التعاون العلمي و البيئي، **هذا الحوار تقوده مجموعة من المبادئ تتمثل في:**

1- أن الحوار لا يفرض أفكار على البلدان الأخرى لان كل دولة لها خصائص إقليمية و سياسية و ثقافية و هذا من اجل بناء علاقة تعاون تخدم المصالح المشتركة.
2- يحصل كافة الشركاء على نفس الأسس للنقاش أي عدم التمييز.
3- التكامل: فهو يكمل مبادرات أخرى مع زيادة التنسيق في السياسات و التعاون الأمني التي ركز عليها حلف الناتو[2].

هذه المبادئ الهدف من وراءها إرضاء جميع الأعضاء بتحقيق مصالحهم.

و هذا الاتصال الذي كانت وراءه عدة أسباب يعتبرها الناتو مهمة لتشجيع الحوار و تعزيز الاستقرار و الأمن في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط الموسع، و أحد هذه الأسباب هو أن عددا من التحديات الأمنية الحالية مثل الإرهاب ، و انتشار أسلحة الدمار الشامل، و الجريمة المنظمة، هي تحديات مشتركة بين الدول الأعضاء و هذه المناطق و بالتالي تستدعي ردود مشتركة.

وبعد مرور 10 سنوات من انطلاق الحوار بين الناتو و بلدان البحر الأبيض المتوسط، قرر زعماء الحلف دعوة البلدان المشاركة في الحوار لإقامة علاقات شراكة أوسع و أكثر طموحا خاصة مع البلدان السبع التي تمتد من شمال غرب إفريقيا مرورا بجنوب البحر الأبيض المتوسط حتى الشرق الأوسط و هي الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، فتقريبا كل البلدان المغاربية إضافة إلى إسرائيل ، الأردن، مصر لزيادة التشاور السياسي و التعاون العملي و المساهمة في أمن و استقرار المنطقة، و تشجيع العلاقات الحسنة بينهم، و لأجل تحقيق ذلك يعمل الحلف على عقد عدة قمم من بينها قمة اسطنبول 2004، و التي تعتبر مهمة جدا تم فيها التركيز على مايلي:

1) المرجع نفسه، ص 46.
2) حلف الناتو، **"التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط، و الشرق الأوسط الموسع"**، بروكسل بلجيكا، 2005.

- **التعاون العسكري:** بغرض تعزيز قدرات الحلف و بلدان الحوار للعمل سوية في المستقبل ضمن عمليات بقيادة الناتو[1].
- **مكافحة الإرهاب و التهديدات الأمنية الجديدة:** وذلك بتشجيع تقاسم المعلومات الاستخبراتية بشكل أكثر فعالية، إضافة إلى المشاركة في عملية المسعى النشط [*]، بالإضافة إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل و وسائل ترويجها.
- **امن الحدود:** بحيث يستطيع الناتو إعطاء النصائح الملائمة في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بالإرهاب و انتشار عمليات التهريب.
- **تخطيط الطوارئ المدنية:** و ذلك بتعزيز التعاون في مجال الاستعداد للكوارث، و بالأخص تحسين القدرة على التعاون مع تبعات أية عملية إرهابية، و في حالة حصول كارثة ستعطى أيضا لبلدان الحوار إمكانية طلب العون عن طريق مركز التنسيق الأوروبي الأطلسي لمعالجة الكوارث[2].فنلاحظ أن هذه القمة قد مست أهم ما يهدد المغرب العربي و هو الإرهاب.

وهذا ما جعل هذه الدول تركز على هذا الحوار و تأمل فيه كثيرا لأجل تحقيق أهدافها، فكل دولة في المغرب العربي دخلت الحوار و من ورائها أهداف عديدة أهمها تحقيق أمنها :أمن الدولة و أمن أفرادها، لأنها تدرك أن الاستقرار السياسي الداخلي سيدفع إلى الاهتمام بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها ما يساعد على تحقيق حكم راشد و تنمية مستدامة.

فالجزائر مثلا دخلت الحوار في 8 مارس 2000 بعد قبول الدعوة التي قدمت لها من طرف الأمين العام للمنظمة، و هي ترى أن هذا الحوار سيفتح لها أبواب مخازن الأسلحة الأمريكية و الأوروبية و أن و.م.ا ستقوم بمساعدتها في مكافحة الإرهاب [3] ،وان هذه العلاقة سوف تمكنها من الحصول على ما تحتاجه البلاد من معدات عسكرية و أسلحة لمواجهة المخاطر التي تهدد أمنها و تؤهلها للقيام بدور اكبر على الساحة الدولية[4]، هذا من جهة، و من جهة أخرى ترى أن حوارها مع الحلف الأطلسي و إقامة علاقة أعمق سيجعلها في مأمن من أي خطر أجنبي سواء كان ذلك من جاراتها أو من مكان آخر. و إن الجزائر بإقامتها تحالف مع منظمة الحلف الأطلسي

---

1) المرجع نفسه.

*) المسعى النشط: و هي دوريات بحرية يقودها الحلف للكشف عن أنشطة إرهابية محتملة في البحر الأبيض المتوسط، و ردعها و القضاء عليها.

2) حلف الناتو، **"التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط، و الشرق الأوسط الموسع"**، مرجع سبق ذكره.

3) سنطوح حسين، مرجع سبق ذكره، ص 46.

4) المرجع نفسه، ص 59.

سيكون قادرة على العودة إلى مرحلة النمو الاقتصادي و على القيام بدور جهوي أوسع بتزكية من أمريكا[1]، و كذلك تونس، المغرب، موريتانيا، كل دولة لها أهدافها الخاصة و لكنها تشترك في أهم تهديد و هو" الإرهاب" لهذا لجأت للحوار مع الحلف الأطلسي الذي تقوده اكبر دولة لها من القدرات الاقتصادية و العسكرية ما يمكنها من مواجهة التهديدات المشتركة.

غير أن الواقع لا يعكس مصالح متكافئة ناتجة عن هذه العلاقة، فالطرف المغاربي يبقى الطرف الأضعف من حيث النتائج، بينما النسبة الأكبر من المكاسب تعود على الحلف الأطلسي و على رأسه الو،م،أ التي تنفد و تقرر ما يخدم أمنها بالدرجة الأولى، و في حالة ما قامت و.م.ا بفعل رأت فيه الدول المغاربية أمرا ايجابيا فالهدف منه هو أمنها و ليس أمن هده الدول.

كما أن الحوار يتم بين المنظمة و كل دولة خارجة عنها على حدا، وان كان ممكنا اجتماع كل أعضاء الحوار مع المنظمة في بعض المناسبات دون أن يكون ذلك في أي حال من الأحوال حوارا جماعيا مع الدول المدعوة، و يعني أن دول المتوسط لن تكون قادرة على تنسيق مواقفها في مخاطبة المنظمة، بالإضافة إلى كل هذا يجب الإشارة إلى أن الأنشطة التي قد تشترك فيها دول الحوار ستكون تكلفتها على عاتقها.كما أن هذا الحوار فيه خبايا كثيرا منها القياس الذي يعتمد عليه لدعوة دولة ما إليه و حرمان دولة أخرى منه. فنظريا الحوار الأطلسي مفتوح لكل الدول المطلة على المتوسط و من المنطقي أن تحظى الدول التي تشكل مصدرا لأخطار أمنية على المنطقة بالاهتمام الأكبر إذا كان الهدف الحقيقي من الحوار هو الأمن و التفاهم، إلا أن هذه النظرة غائبة في المجال العملي فقد امتنعت المنظمة عن دعوة بعض الدول مثل ليبيا و سوريا[2]، وهما دولتان متوسطتان تحظيان بأهمية و نفوذ هامين في المنطقة، كما انه ليس للقيم الديمقراطية سوى تواجد رمزي إن لم يكن غياب تام في أغلبية تلك الدول التي تجمع الملكيات الدستورية مثل المغرب فهل الديمقراطية هي التي تدفع المنظمة لاختيار دولة ما[3]، و دول المغرب العربي معروفة بتطبيق ديمقراطية الواجهة و هذا يعني أن هذا الحلف يختار الدولة التي يضمن أنها ستحقق أهدافه ولا تشكل عائقا أمام مخططاته فقط.

فالجزائر مثلا لم تصلها أية مساعدات لمكافحة الإرهاب رغم أن و.م.أ قد أعربت عن نيتها في مساعدتها ولم تحقق أي هدف وضعته كان دافعا لقبول الدعوة و المشاركة في الحوار[4]،بل إن

1) المرجع نفسه، ص ص 58-59.
2) سنطوح حسين، مرجع سبق ذكره، ص 48.
3) المرجع نفسه، ص 48.
4) المرجع نفسه ، ص ص 58-59.

هذه الدعوة هي لاستغلالها لأكثر. فالجزائر تتمتع بمساحة شاسعة مطلة على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبره الحلف الأطلسي جزءا من مجاله الأمني يجب حمايته إضافة إلى ما تزخر به أراضيها من موارد تكتسي أهمية استراتيجية للغرب وعلى رأسها النفط و الغاز ، فالجزائر لها أهمية للغرب هي بالدرجة الأولى اقتصادية[1] ، ما يعني أن الجزائر سوف تنهب ثرواتها و خيراتها عبر هذا الحوار و ليس تقديم استراتيجيات فعالة لها لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة الإرهاب باعتبار أن الجزائر قد مرت بعشرية حمراء و كانت لها تجربة ميدانية في هذا المجال. كما أن فتح السوق الجزائري للاستثمار الأمريكي اثر على منتجاتها، و على و ضعها الاقتصادي و الاجتماعي، و الذي سيكون في مجمله سلبيا من شانه أن يزيد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

و سيترتب على ذلك زيادة الخطر الداخلي، و هذا يعني أن الجزائر ستبقى تتخبط في إشكالية الأمن و التنمية، و بالتالي لن تكون قادرة على القيام بدور الوكيل الإقليمي و لا تكون ذات جاذبية للاستثمارات الأجنبية، و يتحول الاقتصاد الجزائري إلى حالة أسوا مما هو عليها الآن و يزداد الفقر اتساعا[2] ، كما يقود هذا الحوار إلى جعل الجزائر بلد يدعو إلى تقديم التنازلات لإسرائيل كما يطلب منها من اجل التسوية إضعاف العرب لان أمريكا لها عداء مع ليبيا و ليس مستبعدا أن تطلب أمريكا و حلفائها في الأطلسي من الجزائر أن تقوم بعدوان محدود على ليبيا لضمان حسن نواياها باتجاه الحلف، وليبيا التي كانت سباقة في مديد العون للجزائر في أكثر من مرة،فقد يؤدي هذا الفعل إلى قطع العرب علاقتهم مع الجزائر[3]،و هذا له تأثير سلبي كبير على الدولة فماذا استفادت الجزائر إذن من هذا الحلف.نقول لا شيء سوى الخسائر و من خلال ما سبق نستنتج أن هذا الحوار لم يساعد الدول المغاربية على تحقيق أهدافها و مواجهة مخاطرها.فهو إستراتيجية فاشلة بالنسبة لها،بل أدى فقط إلى استغلالها من قبل الدول الكبرى و بالخصوص و.م.أ.

<u>خلاصة القول:</u> أن الشراكة مع و.م.ا لمواجهة التهديدات التي تعاني منها دول المغرب العربي سواء عبر مبادرة ايزنستات أو مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي ركز على الجوانب الاقتصادية و السياسية أو الحوار المتوسطي مع الحلف الأطلسي الذي ركز على المسائل الأمنية، فان الدول المغاربية لم تحقق شيئا من هذه المبادرات ساعدها على مواجهة التهديدات أو القضاء

1) سنطوح حسين، مرجع سبق ذكره، ص 60.
2) المرجع نفسه، ص ص 50-51.
3) سنطوح حسين ، **"الحوار الجزائري الأطلسي، سيناريوهات المستقبل 2/2"**، في مجلة:دراسات إستراتيجية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر العاصمة،العدد الثالث، فيفري 2007، ص 34.

عليها فهي غيرت الشريك الأوروبي بالأمريكي ضنا منها أن هذا سيحقق أهدافها، لكنها لا تدرك أن أمريكا تعاملت معها لتحقيق أهداف قومية، يمكن إيجاز أسباب اهتمام الو، م، أ بالمغرب العربي في الأسباب التالية:

الأسباب السياسية: فالولايات المتحدة الأمريكية في مسعاها ناحية المغرب العربي تحدوها عدة أهداف سياسية تتمثل في:

1- زحزحة النفوذ الفرنسي عن موقعه و إضعاف تأثيره في تلك البلدان مثلما عليه الحال في سوريا و لبنان.

2- تقويض أية محاولة قد يجدها الدب الروسي مناسبة لإحياء رغبته في استعادة دوره في المنطقة.

3- فرض الهيمنة على هذه الدول و احتوائها لخدمة أهداف قد تبدو قريبة.

الأسباب و الدوافع الأمنية و العسكرية:

هاجس تنظيم القاعدة الذي يشغل البال الأمريكي خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر دفعها للتقرب من هذه المنطقة[1].

لان الجماعة السلفية الجهادية تنشط في المغرب العربي و هي في منظومتها الفكرية و طريقة أدائها ليست بعيدة عن آليات تنظيم القاعدة و لذا فان متابعتها عن قرب ووأدها إقليميا قبل أن تتشعب قد يكون من أولوية و.م.ا كذلك الحديث عن تمركز القاعدة بمنطقة الصحراء الكبرى و استعدادها للانطلاق منها لتنفيذ عمليا تستهدف المصالح الأوروبية و خاصة الأمريكية. فهي لا تهدف للقضاء على الإرهاب لأجل المغرب العربي بل من اجل توفير الأمن لها و لا يهم أن يبقى الإرهاب في المنطقة إذا لم ينتشر إلى مناطق أخرى ،هذه المخاوف التي دفعت و.م.ا مثلا للقيام بمناورات أطلسية مشتركة مع قوات تسعة بلدان مغاربية ز افريقية للتدريب على مكافحة الجماعات الإرهابية ،ضف إلى ذلك الحاجة الملحة إلى تواجد أمريكي قوي في المنطقة يراقب عن كثب تطورات الأوضاع و ربما يأتي الحديث عن قواعد عسكرية أمريكية في موريتانيا فمن هذا التنسيق الأمني أضف إلى ذلك تلك التقارير الأمريكية التي تشير إلى تدفق الشباب من منطقة المغرب العربي إلى العراق للمشاركة في المعارك ضد القوات العسكرية الأمريكية و ما يسببه ذلك من تزايد

1) عصام زيدان،**"ماذا وراء الاهتمام الأمريكي بالمغرب العربي ؟ "**، نقلا عن:
http://www.almorni.com/index.php

معدل القلق الأمريكي من المنطقة.ولا يخفى بطبيعة الحال الدوافع الاقتصادية و راء هذه العلاقات لاستغلال الثروات الموجودة في المنطقة[1].

هذه الدوافع الخفية و غيرها هي وراء العلاقات الأمريكية المغاربية، و التي أدت إلى فشل كل الاستراتيجيات التي كانت ترى فيها دول المغرب العربي الحل لمشاكلها بعد أن وجدت شريك أخر غير الشريك الأوروبي.

ونستنتج من خلال كل ما سبق أن الدول المغاربية لم تنجح في تحقيق أهدافها ووضع حلول لمشاكلها و مواجهة المخاطر التي تهددها سواء مع الشراكة الأوروبية أو الأمريكية وذلك لان كل طرف دفعته المصلحة الخاصة فقط للتعامل مع هذه الدول، ما جعل المغرب العربي يصبح ساحة لصراع القوى الكبرى، و أولوية ضمن السياسة الخارجية لهذه الدول، و ليس شريكا استراتيجيا.و هذا ما أثر سلبا على مكاسب الدول المغاربية من هذه العلاقة. و سنتطرق فيما يلي لأثر هذا التنافس على نتائج الاستراتيجيات المغاربية المشتركة مع أوربا و الو.م.أ. و كيف أن الشريك نفسه أصبح خطرا و تهديدا على أمن الدول المغاربية، بعدما رأت فهخ هذه الأخيرة منفذا و طريق لتحقيق استقرارها.

التنافس و الصراع الأمريكي الأوروبي على منطقة المغرب العربي:

نلاحظ من خلال كل ما سبق أن دول المغرب العربي دخلت في عدة تكتلات مع عدة أطراف لوضع استراتيجيات لمواجهة الأخطار التي تهددها، و لكن في كل مرة تخفق في تحقيق أهدافها، وذلك لان كل طرف أو شريك سواء الو.م.ا أو أوروبا يسعى فقط لتحقيق أهدافه الخاصة في منطقة المغرب العربي، و هذا ما أدى إلى تنافس كبير بين الطرفين على المنطقة.

ويتجلى هذا في إصرار و.م.ا على أنها الزعيمة على العالم و هذا ما صرحت به وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين اولبيرايت: "**إن أمر قادة العالم بلا منازع هو من نصيب الو.م.ا و على جميع الدول أن تدرك إننا لو أردنا إحداث أي تغيير فلابد سنفعله فالعالم لنا العالم الأمريكان**"[2]. فكان الرد على هذا من قبل الرئيس الفرنسي جاك شيراك " **انه ليس من المعقول أو المقبول أن نتخيل**

1) المرجع نفسه.

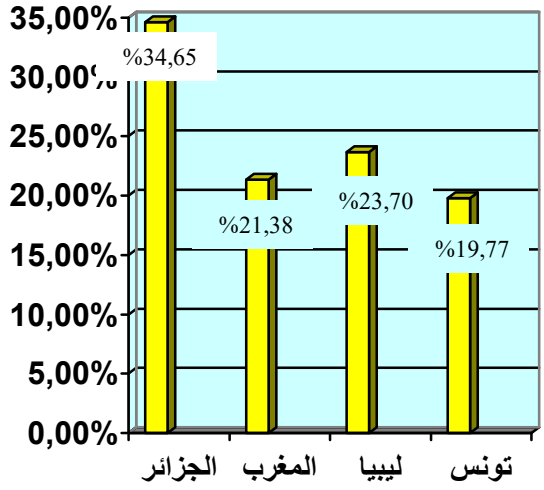
2) سعيد اللاوندي،**القرن 21، هل سيكون أمريكيا**، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، جانفي 2002، ص ص 4-6.

أن تكون الإرادة و القرار لأمريكا دائما بينما تقوم أوروبا بدفع فاتورة الحساب[1] !"، و من ثنايا هاته التصريحات يتضح كيف أن كل طرف يحاول إثبات مكانته ووجوده.

ومن مظاهر التنافس أيضا أن كل طرف سواء الأمريكي أو الأوروبي بقيادة ألمانيا و فرنسا يحاول قطع الطريق أما تعزيز الطرف الآخر لنفوذه في مناطق يعتبر نفسه و لأسباب جغرافية تاريخية أنه أولى بها، فيتحول التنافس إلى حرب مواقع اقتصادية و أسواق تجارية في إطار التنافس المصلحي حول مناطق النفوذ، و هذا ما يبرر التحرك الأمريكي عبر مبادرة ايزنستات القاضية بإيجاد شراكة أمريكية مغاربية مع الدول الثلاثة المغرب، تونس ،الجزائر[2]، هذا بالإضافة إلى طرح مشروع الشرق الأوسطي في هذه المنطقة من المتوسط و الذي سيضم إليه أيضا دول شمال إفريقيا، و الحلف الأطلسي في إطار الحوار المتوسطي الأطلسي. بينما نجد في المقابل التحرك الأوروبي لإقامة شراكة أورو–متوسطية عبر مشروع برشلونة 1995 ،و المشروعات هما عبارة عن تنافس خفي غير معلن بين أمريكا و الاتحاد للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة بحيث تشكل المنطقة سوق للسلع الأوروبية الأمريكية.

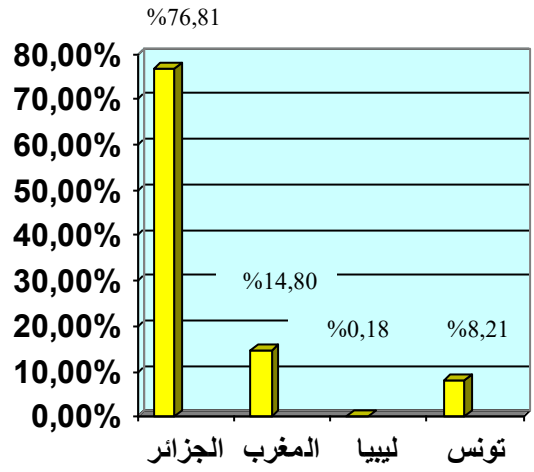
و من خلال، الرسمين البيانيين التاليين، سنوضح حجم هذا التنافس الاقتصادي بين الدول الأوربية و الو،م،أ، على السواق المغاربية خلال سنة 2000.

رسم بياني يوضح: حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوربي مع دول المغرب العربي، سنة 2000.
المصدر:
بلعيد منيرة، السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2004-2005).ص 109



1) المرجع نفسه، ص ص 7-8.
2) لعجال أعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 252.

رسم بياني يوضح: حجم المبادلات التجارية الأمريكية مع دول المغرب العربي، سنة 2000.
المصدر:
بلعيد منيرة، السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2004-2005).ص 109



وما يدل كذلك على هذا التنافس و كما ذكرنا سابقا أن كل طرف يريد جعل منطقة المغرب العربي سوقا لمنتوجاته من جهة و مصدر للموارد الأولية و الطاقوية و المعدنية من جهة ثانية و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول يوضح: الصادرات و الواردات للاتحاد الأوربي مع الدول المغاربية ، سنة 2000. بالمليون دولار
المصدر:
بلعيد منيرة، السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2004-2005).ص 107

	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	الإجمالي
الصادرات	5.603	7.303	06.686	02.308	21.900
الواردات	15.150	05.799	05.158	11.886	37.993
الإجمالي	20.753	13.102	11.844	14.194	59.893

جدول يوضح: الصادرات و الواردات الأمريكية للدول المغاربية، سنة 2000. بالمليون دولار
المصدر:
بلعيد منيرة، السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2004-2005).ص 108

	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	الإجمالي
الصادرات	1047.10	286.09	278	9.01	1620.20
الواردات	2694.40	434.59	121.65	0	3250.64
الإجمالي	3741.50	720.68	399.65	9.01	4870.84

وبالتالي من خلال هذه الجداول يتضح أكثر الاستغلال و التنافس على هذه المنطقة.

إذن فان الشراكة الأورومتوسطية تعتبر أداة أوروبية تضمن المصالح الأوروبية كقوة اقتصادية وسياسية منافسة للولايات المتحدة [1].

بينما نجد الطرف الأمريكي" بمشروع الشرق أوسطي و مبادرة ايزنستات[2] ،لإبعاد أوروبا من المنطقة"، والحوار الأطلسي، فكل طرف لا يبدي ارتياحه من مشاريع الطرف الآخر[3].

كما نلمس التنافس في الجانب العسكري، إذ إن الطرف الأمريكي يعمل ما في وسعه لمنع تكوين نظام أمني أوروبي يمكن أن يهدد توازن الحلف الأطلسي، حتى تكون و.م.ا فقط من لها القوة العسكرية الكافية لكي تردع لها أوروبا[4]،في حال إن أرادت زيادة نفوذها أكثر في منطقة المغرب العربي. كما إن كل طرف يرغب في نشر ثقافته حتى يكسب الولاء أكثر.

و نستنتج من خلال ما سبق أن التنافس هو في المصالح الاقتصادية و خاصة النفطية منها، وفي حالة الهيمنة و السيطرة على مناطق نفوذ في المغرب العربي و في السعي لإرساء الثقافة و اللغة الفرنسية أو الانجليزية، و هذا التنافس يؤدي إلى تهميش قضايا المغرب العربي و التركيز على المصالح الفردية فقط. ولكن الصراع لا يعني غياب موضوعات التحالف الأوروبي الأمريكي كمحاولة إرساء جميع المناطق في العالم إلى المنظومة الرأسمالية و محاربة الإرهاب

1) سمير صارم، **أوربا و العرب من الحوار إلى الشراكة**،دار الفكر، دمشق، 2000، ص 252.
2) فاروق يوسف أحمد،**" ما هو الشرق الأوسط المعاصر"**، في: مجلة الشرق الأوسط، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد 20 جويلية 2022، ص 69.
3) بخوش مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 66.
4) لعجال أعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 255.

بشتى الطرق باعتباره يهدد أمن كلا الطرفين، العمل على إرساء الأسس الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمفهوم الغربي[1] ، تحالف في مواضيع ترضي كلا الطرفين.

ولكن موضع المغرب العربي في كلا الحالتين صراع أو تحالف هو مهمش غير مستفيد، ففي حالة الصراع وكما ذكرنا سابقا كل طرف يريد أكبر فائدة، و في حالة التحالف يعملان على تحقيق مصالحهما في المغرب العربي دون الاكتراث بمصالح هذه الدول. وبالتالي في كل الحالات لا تحقق مصالح الدول المغاربية بل بالعكس تصبح و.م.ا و أوروبا مصدر تهديد في حال أن أراد كل طرف الانفراد بالمنطقة، فيصبح استعمار أو تحالف لإخضاع المنطقة تحت الهيمنة بصفة مطلقة فتكون كحصار حتى لا يدخل طرف ثالث أو شريك آخر كالصين، اليابان، روسيا و يتقاسم معهم الفوائد.

وهذا يقودنا إلى اعتبار هذه الدول التي تقدم استراتيجيات بحجة مساعدة هذه المنطقة هي في حد ذاتها مصدر تهديد لها. لأنها تصب في الشكل الجيد للامبريالية ،و هي أشكال جديدة للاستعمار تمارس على الدول النامية، و منها الدول المغاربية في إطار الدفاع عن النظام الدولي الجديد المنبثق عن الأحادية القطبية.

- الاندماج و خلق تكتل مغاربي هو الإستراتيجية الأنجح لمواجهة المخاطر و التهديدات الأمنية الجديدة:

إن التصدي للتنافس الأورو-أمريكي على منطقة المغرب العربي يستدعي بدل مجهودات متناسقة من أجل تحقيق التنمية الشاملة تتعدى الإمكانيات القطرية و تتطلب توحيد الجهود. و الاستفادة من الموارد المتاحة على مستوى الاتحاد المغاربي و خاصة ونحن نعيش عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى الذي تفتقد فيها الدول الضعيفة و المتشتتة وزنها، و تصبح مجرد تابعة في مجال العلاقات الدولية تتأثر بانعكاساتها السلبية. فلا سبيل أمام دول المغرب العربي لتحقيق أهدافها و مواجهة مخاطرها إلا المزيد من عمليات التكامل و التكاثف ونبذ الخلافات الجانبية و ذلك لأجل المصالح المشتركة. إذ نجد المقومات الأساسية للتكامل موجودة سواء أكانت ثقافية كوحدة الدين، اللغة،و تشابه العادات و التقاليد أو اقتصادية كوجود الموارد الاقتصادية من طاقة بشرية و خامات معدنية و موارد زراعية، هذا بالإضافة إلى التواصل الجغرافي و تنوعه. و يبقى فقط تفعيل كل هذه العوامل ووضع المصلحة المشتركة فوق كل الاعتبارات السياسية، و لنا في

1) لعجال أعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 256.

الاتحاد الأوروبي مثال حول طرحه جانبا اختلافاته العددية في جميع الميادين و الالتفاف حول المصلحة المشتركة[1].

و بطبيعة الحال لا يكون ذلك إلا عن طريق تدعيم الإطار المؤسسي للقضاء على التبعية و التخلص من مخاطرها السياسية[2] ، و بالتالي العمل داخل الاتحاد للوصول إلى الأهداف التي ترضي كل الأطراف بوضع استراتيجيات تشمل المخاطر و التهديدات التي تعاني منها الدول و العمل على تجسيدها على ارض الواقع دون البحث عن استراتيجيات من أطراف أخرى، لا تدرك ما تعانيه هذه الدول ولا تهتم أصلا لها. و بالتالي العمل داخل الاتحاد هو السبيل للتخلص من التهديدات و الوصول إلى تحقيق حكم راشد و تنمية مستدامة لهذه الدول. ولكن هذا لا يعني التخلي عن و.م.ا و أوروبا لأنهما شريكان استراتيجيان بينهم مصالح و منافع متبادلة. كما انه يمكن للدول المغاربية أن تستغل هذا التنافس لصالحها فهناك ثلاثة أطراف هي ا،ب،ج حيث نرمز للاتحاد الأوروبي بـ" ا"و الو.م.ا بـ "ب" ودول المغرب العربي بـ "ج".حيث يتنافس ا و ب على ثروة ج و ينتج عنه استفادة"ج" وفقا للحالات التالية:

1- يتحالف ج مع ا ضد" ب" مقابل الحصول على مكاسب.
2- يتحالف ج مع ب ضد" ا" مقابل الحصول على مكاسب.
3- أن سلوك ج يحول اللعبة التنافسية بين ا و ب إلى نزاع و صراع بينهما و النتيجة هي خسارة ا و ب مقابل استمرار ج في تحقيق مصالحه و الحفاظ على ثروته و هذا إذا عرفت التسيير بطريقة عقلانية.وان لم تعرف فان ذلك يؤدي إلى تحالف" ا" و" ب" للاستحواذ على ثروة "ج"[3].

وبالتالي فان الإستراتيجية القادرة على مواجهة التهديدات و مختلف المشاكل السابقة الذكر بدول المغرب العربي هي تفعيل الاتحاد المغاربي و تحقيق التوازن العقلاني في التعامل مع الطرف الأوروبي و الأمريكي.

1) مجدوب أسامة، **الغات و مصر و البلدان العربية...من هافانا إلى مراكش**، ط 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998، ص ص 245 260.
2) مطيع المختار، **"الاندماج الاقتصادي الإقليمي"**، في : **مجلة الوحدة**، العدد 100،فبراير 2022، ص 51.
3) لعجال أعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 261.

خاتمة

خاتمة:

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة، منعطفا في دراسة العلاقات السياسية الدولية، بحيث عرفت هذه المرحلة الجديدة سلسلة من التحولات مست العديد من النظريات و المفاهيم ، التي استخدمت سابقا في فهم سلوكات الفواعل ضمن النظام الدولي، و يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم التي عرفت تحولا في دلالاتها، بحيث خرج هذا المفهوم عن إطاره الضيق الذي استخدم خلال الحرب البادرة. و من خلال هذه الدراسة حاولنا الوقوف على أهم التحولات التي عرفها هذا المفهوم، و كيف انعكست لاحقا على الواقع الأمني في منطقة المغرب العربي، هذه المنطقة أو الإقليم التي لم تبقى بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد، بل تفاعلت معها بشكل كبير، نظرا للموقع الاستراتيجي و الحساس الذي تتمتع به، الأمر الذي جعلها تدخل في مسار هذه التحولات، خاصة على المستوى الأمني، بحيث عرفت الدول المغاربية مصادر جديدة لتهديد أمنها، فرضت عليها ضرورة التفاعل معها، و محاولة وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها و الحد منها، ضمن التحولات التي عرفها النظام الدولي و كذا مفهوم الأمن، و من خلال هذه الدراسة المتواضعة، توصلنا –في هذا الإطار– إلى مجموعة من النتائج و الاستنتاجات ، يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- نستنتج أنه لا يوجد تعريف شامل و جامع لمصطلح الأمن، بل هناك عدة تعاريف للأمن تختلف باختلاف الانتماءات و المنطلقات الفكرية لكل جهة، غير أن المتفق عليه بين مختلف الدارسين هو أن الأمن يتضمن التحرر من التهديد أو الخوف، مهما اختلفت أشكاله و مصادره.
- عرف مفهوم الأمن نتيجة التحولات بعد الحرب الباردة، تحولا في مضمونه، حيث ظهر إلى جانب الأمن القومي المرتبط بالدولة كفاعل في العلاقات الدولية، طرح جديد للأمن من زاوية مغايرة، حيث أصبح الحديث عن الأمن الإنساني المرتبط بالأفراد، و تطورت هذه النظرة مع النظريات و المقاربات النقدية ذات التوجهات المابعد وضعية هذا من جهة، و من جهة أخرى أصبحت الفواعل في العلاقات الدولية في عصر العولمة تعرف مصادر جديدة و معقدة للتهديد أمنهم: قضايا البيئة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الأمراض...، الأمر الذي يستدعي ضرورة وضع آليات و استراتيجيات قادرة على استيعاب هذا الكم الهائل من التهديدات، التي تجاوزت المصادر التقليدية التي اقتصرت فقط على التهديد العسكري أو العدوان الخارجي.

- هذه التحولات جعلت مفهوم الأمن يتسع ليشمل أبعادا متنوعة:اقتصادية و اجتماعية، سياسية و أمنية و بيئية. و على مستويات متباينة.

- أما هذه التحولات الأمنية الجديدة، دخلت منطقة المغرب العربي كباقي الدول و المناطق الأخرى في العالم في مرحلة جديدة، مليئة بالتهديدات الأمنية المستعصية و المتعددة من حيث طبيعتها أو مصادرها، فقد عرفت هذه المنطقة العديد من التهديدات و المخاطر، و رأينا كيف أن من أهم و أكثر هذه التهديدات خطورة هو الإرهاب، الذي سبب أزمات و حالة من الفوضى للنظم الحاكمة و كذلك للمواطنين، خاص بعد تطوره و ارتباط التنظيمات المحلية في الجزائر و المغرب و كذلك ليبيا بتنظيم القاعدة في إطار ما عرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، التي باتت اليوم تشكل تحدي كبير للنظم السياسية المغاربية، بالإضافة إلى الإرهاب تشهد المنطقة بل تعج بالكثير من التهديدات الأخرى، و قد ذكرنا منها، المشاكل الاجتماعية من آفات و مخدرات، و كذلك مشاكل البيئة و التلوث، و عجز النظم الحاكمة على تأمين الغذاء و المستلزمات الضرورية للعيش من سكن و صحة و تعليم، مع غياب مؤشرات مرضية للتنمية المستدامة و الحكم الراشد و الديمقراطية، بالإضافة إلى التداعيات السلبية للهجرة السرية، كل هذه المشاكل تعتبر بمثابة قنبلة موقوتة أو بركان خامد قد يهز كيان هذه الدول و يهدد استقرارها.

- لذلك وعت النخب الحاكمة و كذا المجتمعات المغاربية بخطورة الوضع و تأزمه، ما دفعها للبحث عن الطرق و السبل الناجعة و المناسبة للخروج من هذه الدوامة المستمرة من المخاطر و التهديدات، و رأينا كيف أن هذه الدول لم تسعى للعمل المشترك ضمن مؤسسات الاتحاد المغاربي، بسبب هشاشتها و كذلك غياب الإرادة السياسية لإحياء هذا الدور للاتحاد الذي يعتبر تجربة تكاملية فاشلة بكل البعاد، خاصة في ظل سيطرة النزعة القطرية على الدول المغاربية في وضع استراتجيات لحل و تجاوز المشاكل الأمنية التي تعيشها هذه الدول، و على هذا المستوى رأينا أن الدول المغاربية تعاملت مع هذه التهديدات بشكل منفرد، كل دولة تضع استراتيجيات محلية لمواجهة المخاطر،(مثال الجزائر و سياسة مكافحة الإرهاب.

- كما نستنتج في هذا الصدد أن إمكانات و قدرات هذه الدول، لم تؤهلها لتجعلها قادرة على إيجاد الحلول و الاستراتيجيات الفعالة لوضع حد لمختلف التهديدات، ما دفعها لتدخل في شراكات بعدما عجزت عن إحياء دور الاتحاد المغاربي كإطار للعمل المشترك، و نتيجة

المعوقات البنيوية و السياسية التي تحول دون ذلك، كل هذا جهلها تتجه للبحث عن شركاء خارج الإقليم المغاربي، كخطوة لتطوير آلياتها الدفاعية أمام هذه التهديدات.

- بناءا على هذا توجهت الدول المغاربية إلى أوربا باعتبارها شرك استراتيجي، فلم تتردد الدول المغاربية في قبول الانضمام في تفعيل مختلف المبادرات و المشاريع المقترحة من الجانب الأوربي، و قد تبلورت هذه السياسة عبر مشروع الشراكة الأورومتوسطية، و الاتحاد المتوسطي، و كذلك مختلف التفاعلات في ضمن مبادرة 5+5. غير أن النتائج الواقعية التي ترتبت على هذه الشراكة، بينت أن الاعتماد على الطرف الأوربي لم يحقق كل الأهداف المرجوة، بحيث بينت التجربة أن المكاسب لم تكن متكافئة، بل كانت لصالح الطرف الأوربي على حساب الطرف المغاربي، ما جعل العلاقة تخرج عن إطار الشراكة و التعاون إلى شكل التبعية و الهيمنة.

- كبديل لهذه الاستراتيجيات الفاشلة، عملت الدول المغاربية حتى تجد الشريك المناسب، فنسجت وفق هذه القناعات المتمثلة في أن الإستراتيجية المناسبة ستكون عبر العمل المشترك مع طرف قوي خارجي، دعمت الدول المغاربية التوجه نحو الو،م،أ، فعرفت علاقات الطرفين العديد من أوجه التعاون و العمل المشترك على الصعيد الاقتصادي (مبادرة إيزنستات) و على الصعيد السياسي (مشروع الشرق الأوسط الكبير، و على الصعيد الأمني (التعاون الأمني ضمن حلف الناتو)، غير أن هذه الشراكة لم تختلف عن نظيرتها الأوربية، فالدول فسياسات الدول الكبرى سرعان ما تعلن عن نياتها و أهدافها الحقيقية في منطقة المغرب العربي، بحيث استنتجنا أن المصالح القومية الأوربية أو الأمريكية كانت لها الأولوية على حساب مصالح الدول المغاربية المتمثلة في القضاء على مصادر التهديدات، الأمر الذي جعل المغرب العربي يتحول لساحة لصراع القوى الكبرى على خاصة على الصعيد الاقتصادي، بحيث سعت كل من الو،م،أ و أوربا لإثبات وجدها و نفوذها الاقتصادي على حساب وجودها كشريك لإعانة الدول المغاربية على مواجهة مختلف التهديدات، و حتى وإن بدت هناك محاولات جادة من الشريك الأوربي في مواجهة الإرهاب و مخاطر الهجرة و تسلط النظم الحكمة، فهي ستدعم الدول المغاربية للحد من هذه المظاهر لأن مصلحتها تملي عليها القيام بمثل هذه التحركات، فتتعامل مع الدول المغاربية كدول حاجزة أو مانعة خوفا من انتقال هذه المخاطر إلى أقطارها.

- بناءا على هذا جاءت اتفاقيات الشراكة و العمل المشترك مع أوربا أو الو،م،أ، مخيبة لآمل الدول المغاربية و شعوبها. لأنها لم تحد من هذه المخاطر و التهديدات بل تحولت هي

نفسها إلى مصادر لتهديد أمن هذه الدول المغاربية و مجتمعاتها، من خلال تكريس التبعية و استغلال ثرواتها، و بالتالي تكريس الفقر و البطالة بل إن وجودها و حضورها القوي في المغرب العربي سيشجع أكثر قيام الحركات الإرهابية المناهضة لهذا التواجد للقوى الإمبريالية أو الكافرة في بلاد المسلمين.

- وهكذا، يبدو جليا اليوم أنه بات من المستحيل للدول المغاربية التعاطي المجدي مع أهم التحديات بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية، أو عبر اللجوء لأطراف و شركاء خارجيين في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، مما يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في العمل التكاملي والاندماجي المغاربي .فلم يعد معقولا ولا مقبولا، ونحن نشاهد ما يجري في العالم، أن نواصل التعامل مع قضايانا التاريخية وإشكالاتنا السياسية بالطرق التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه اليوم. إنّ ما يبعث على الاطمئنان – نسبيا – أنّ أكثر الإكراهات تحديا يفرض النزوع إلى معاودة تفعيل البناء المغاربي، فبعد أن كانت الخلافات إزاء التعاطي مع تنامي التطرف والإرهاب تضع مفارق طرق بين العواصم المعنية أصبحت " مغربة " هذا الهاجس قضية مشتركة بين الأطراف كافة، إلى درجة أنّ الفرقة السابقة باتت تحتم المزيد من التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات. وبعد أن كان نزاع الصحراء حاجزا أمام أي انفراج في العلاقات المغربية – الجزائرية، الطرفين الرئيسيين في معادلة البناء المغاربي، صار في الإمكان ترحيل خلافاتهما إلى المفاوضات المغربية – الصحراوية تحت رعاية الأمم المتحدة.

- وهكذا، يحدونا الأمل بأنّ دول المغرب العربي، التي تتوفر على إمكانيات مهمة ومؤهلات هامة، ستكون قادرة على التعاطي المجدي مع التحديات والصعاب، إذا كثّفت جهودها من أجل إقرار الآليات الكفيلة بالسير قدما نحو الاندماج. و ذلك إن التزمت بمجوعة من التوصيات، نوجزها فيما يلي:

  - ضرورة الإيمان بضرورة التعاون و التفاهم حول كيفية مواجهة المشاكل و طرح الحلول المناسبة. و العمل على حل جميع المشكلات البينية القائمة عبر إحياء الاتحاد المغاربي، و التركيز في ذلك على التركيز على تحقيق التكامل الاقتصادي، لأن العلاقات الاقتصادية و تشابك المصالح المادية بين الدول و كذلك الشعوب سيؤدي إلى تراجع دور القضايا السياسية التي عادة ما تكون مصحوبة بحساسية كبيرة، والحقيقة أن الأساس الاقتصادي في أي تجربة تكاملية سيلعب دورا كبيرا و أساسيا في نجاح مسار التكامل مثل التجربة الأوربية التي أسفرت عن تبلور الاتحاد الأوربي.

- إعادة النظر في محتوى المعاهدة المنشئة للاتحاد المغاربي و معالجة ما يشوبها من نقائص.
- ضرورة تحقيق التوازن و الانسجام بين متطلبات الأمن القومي و الأمن الفردي الإنساني، من خلال الاهتمام بالقضايا و المشاكل التي تهدد أن الأفراد و بالتالي الأمن الإنساني، الذي سيدعم استقرارا الدولة داخليا و خارجيا، لتحقق هي الأخرى أمنها القومي.
- ضرورة أن تأخذ القوى المجتمعية مكانتها ودورها بفاعلية لبناء المغرب العربي، باعتبارها واجهات للرأي العام الضامن لأي خطوة تعبر عن أمانيه وتطلعاته ومصالحه، وهنا يتعين أن تتركز الجهود على إقامة أنظمة حكم ديمقراطية معبّرة عن الإرادة الحرة للشعوب المغاربية، تحرص على سلطة القانون وتوفير الحريات للمواطنين، وتحترم حقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني، وتتفاعل معه كشريك حقيقي في إدارة شؤون البلاد وتنفيذ برامج التنمية.
- تبقى التنمية المستدامة والحكم الصالح و الديمقراطية في المغرب العربي الآليات الضرورية لإحداث التغيير داخل الأنظمة المغاربية، التي ستجد نفسها –إذا التزمت و طبقت آليات الحكم الراشد و التنمية المستدامة– مؤهلة للدخول في مسار تكاملي مع توفر إرادة سياسية، وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل ، و مختلف مظاهر الممارسة الديمقراطية الرشيدة،هكذا، **فإنّ التنسيق والتكامل المغاربيين** يمكن أن يخلقا إمكانية تنمية حقيقية تلبي الحاجات الأساسية للشعوب المغاربية.

قائمة المراجع

أولا: الكتـب

1- باللغة العربية:

1- إبراهيم نافع، **كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة**، ط 1، مركز الأهرامات للترجمة والنشر، ، القاهرة، 1994.

2- أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية**. المكتب العربي للمعارف، القاهرة ، 2003.

3- أحمد ولد داداه وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

4- إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، ط1، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1979.

5- إسماعيل قيرة و آخرون ، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

6- إسماعيل الشطي(وآخرون)، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004.

7- مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة-دراسات في الرهانات و الأهداف-**، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006.

8- بلقزيز عبد الإله(وآخرون)، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2001.

9- بوادي حسنين المحمدي، **حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب**، ، دار الفكر الجامعي، شركة جلال للطباعة العامرية ، الإسكندرية.

10-جوزيف ناي وجون دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد الشريف الطرح، دار العبيكان، القاهرة ، 2002.

11-جمعية الأطلس، **الموارد البشرية ودورها في بناء اتحاد المغرب العربي**، ج 1. جمعية الأطلس، جامعة القاضي، مراكش، المغرب.

12-حسن قرنفل، **المجتمع المدني و النخبة السياسية – إقصاء أم تكامل** ؟-،ط1، مطابع أفريقيا الشرق، المغرب – الدار البيضاء،1997.

13-سعد زغلول عبد الحميد، **تاريخ المغرب العربي**، دار المعارف، القاهرة، 1965.

14-سعيد اللاوندي، " **الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة العالم، حرب باردة جديدة** "، نهضة مصر للطباعة و النشر، القاهرة،، 2003.

15-سعيد اللاوندي،**القرن 21، هل سيكون أمريكيا** ، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، جانفي 2002.

16-سمير صارم، **أوربا و العرب من الحوار إلى الشراكة**،دار الفكر، دمشق، 2000.

17-صلاح وزان، **تنمية الزراعة العربية – الواقع و الممكن** -، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

18-عبد الحميد الزيات، **التنمية السياسية**، ج 2، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

19-عبد الغفار رشاد القصمي، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي**، ط 2، مكتبة الآداب، القاهرة، 2006.

20-عبد الناصر جريز، **الإرهاب السياسي**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1996.

21-عبد الله عبد العزيز اليوسف،"**الأنساق الاجتماعية ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف**" ،جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض،2006.

22-عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

23-علي الدين هلال، **المجتمع المدني والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد**، مؤسسة عبد الحميد تومان، الأردن ، 1999.

24-لواء أحمد بلال عز الدين، **تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**، مركز الدراسات العربية، القاهرة ، ص 288.

25-مارتن غريفيش وغيره، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.

26-مجدوب أسامة، **الغات و مصر و البلدان العربية...من هافانا إلى مراكش**، ط 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998.

27-محمد فهيم درويش، **الجريمة في عصر العولمة**، ط2، النشر الذهبي للطباعة ، ،القاهرة،2000.

28-محمد علي داهش، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي،** منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، 2004.

29-محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة، و وسائل الحماية منها،** ط1، مكتبة و مطبعة الشعاع، الإسكندرية، 2002.

30-محمد صالح المسفر، **الاتحاد الأوربي و أبعاد مشاريعه المتوسطية، في العلاقات العربية الأوربية حاضرها و مستقبلها،** مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1997.

31-محمد مصطفى الأسعد، "**التنمية و رسالة الجامعة في الألفية الثالثة**"، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2000.

32-محمد مقدم، **الأفغان الجزائريون من الجماعة الى القاعدة ملفات تحقيقات الارهابية،** منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002.

33-مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، **سيادة القانون في الأردن- قراءات في متناول الشباب،** مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الأردن، جوان 2007.

34-مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

35-مصطفى الكثيري، **الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية،** منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية، الأردن.

36-نبيل حلمي، **الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام،** دار النهضة العربية، القاهرة.

37-يوسفي آمال، **بحوث في علاقات التعاون الدولي،** دار هومة، الجزائر، 2007.

2- باللغة الأجنبية:

1- André CHARLES JULIEU, **l'Afrique du Nord, en** marche , gollimard, paris, 1975.
2- Michel Dillon, **politics of security**. Routledge London, 1996.
3- John BURTON, **Global Conflicts**, wheat sheaf books, Brighton, 1984
4- Peter Hough, **understanding global security**. London routledge, 1ed, 2004.
5- John BAYLIS and Steve SMITH,**Globalization of World Politics**,second ed. oxford university press. New york, 2001.
6- James N. ROSENAU , **The United Nations in a Turbulent World**, Lynne Rienner publishers.London, 1992.
7- Jean jaque ROCHE et Charles Philippe DAVID, **Theories de la Sécurité**. Montchrestien, Paris, 2002.

ثانيا: الموسوعات القواميس و المعاجم

- باللغة العربية:

1- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة سياسية**، ج 7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

2- هيثم اللمع، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي-فرنسي-انجليزي**. المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، 2005.

ثالثا: المجلات و الدوريات

1- إبراهيم محمد، " مشروع الشراكة الأورو مغاربية- ملاحظات نقدية- "، في: **مجلة معلومات دولية**، مركز المعلومات القومية، دمشق، سوريا، العدد 59، 1999.

2- أحمد ناجي، "**الاتحاد المغاربي، طموحاته و إشكالياته**"، في: مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 111 سنة، 1993.

3- أحمد ثابت، "**الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته**". في: **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، العدد 196، جويلية 1995.

4- الأخضر عزي و جلطي غالم ، "**قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد**"، في:**مجلة العلوم الإنسانية**،مديرية النشر و التنشيط العلمي، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 21، 2005.

5- الأخضر عزي و جلطي غالم، "**قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد(إسقاط على التجربة الجزائرية)**"، في مجلة:**دراسات إستراتيجية**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر العاصمة،العدد الأول،جانفي 2006.

6- أمحمد مالكي، "**ديناميكية الاندماج الجهوي والتعاون الغذائي في إطار اتحاد المغرب العربي 1989 . 1996**"، في:**مجلة شؤون عربية**، القاهرة، العدد 191، 1997.

7- آنا بالاثيو فاليلير سوندي، ترجمة : عادل زقاغ،" **مسار برشلونة: الشراكة بين ضفتي المتوسط**"، في: **مجلة علم السياسة و العلاقات الدولية: قراءات عالمية**، باتنة، المجلد 1، العدد 2، 2005.

8- بوزغاية جمال، "**مفهوم الدفاع**". في:**مجلة الجيش**، مديرية الإعلام والتوجيه، الجزائر، العدد 462، جانفي 2002.

9- جميل الطاهر، "الامننة قضايا واشكاليات"، في: **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 20، 2022.

10-خالد عبد اللطيف ، "**مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط**"، **في: مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 398جانفي 2023.

11-سامي إبراهيم، "**هل للسلفية الجهادية جذور فكرية**"، في: **مجلة المغرب الموحد**، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 15 ، 17 فيفري2023.

12-سنطوح حسين ، "**الحوار الجزائري الأطلسي، من أين و إلى أين 1/2**"، في مجلة:دراسات إستراتيجية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر العاصمة،العدد الثاني، جوان 2006.

13-سنطوح حسين ، "**الحوار الجزائري الأطلسي، سيناريوهات المستقبل 2/2**"، في مجلة:دراسات إستراتيجية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر العاصمة،العدد الثالث، فيفري 2007.

14-زايري بلقاسم، "**منطقة التبادل الحر-الأورومتوسطية و الفقر في الدول المتوسطية**".في: **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، العدد 401، ديسمبر 2022.

15-عابد شريط،" **واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي**"، في:**مجلة العلوم الإنسانية**، مديرية النشر و التنشيط العلمي، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 21 جوان 2019.

16-عابد شريط، "**الاندماج الإقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الأوربي**"، في:**مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة، العدد 502، جانفي 2023.

17-عبد الحكيم أبو اللوز، " **السلفية الجهادية في المغرب: الولادة و المسار**"، في: **مجلة المغرب الموحد**، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 12 ، 17 فيفري 2020.

18-عبد العزيز شرابي، "**فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة**"، في:**مجلة العلوم الإنسانية**، مديرية النشر و التنشيط العلمي، جامعة منتوري، قسنطينة ،العدد 105،2019.

19-عبد الله العروي، "**المغرب العربي: نظرة مستقبلية**". في: **مجلة قضايا عربية**،مطبعة المتوسط، لبنان، العدد 10، أوت 1975.

20-عبد المنعم المشاط، "**نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي**".في: **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 102، أوت 2008.

21-عمار جفال، " **القاعدة في بلاد المغرب العربي: الإسلام السياسي الثالث، من تنظيم محلي إلى الارتباط بالقاعدة**"، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05 ، 17 فيفري 2010.

22-كمال السيد، "**جنون العولمة ، اتجاهات جديدة في الفكر الإنمائي**"، مجلة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الرباط، ،العدد 22، 2000.

23-محمد الأطرش، "**حول التوحد الاقتصادي العربي و الشراكة الأورومتوسطية**"، في:**مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 405، أكتوبر 2021.

24-محمد الميلي، **الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي، في:** الأمن **العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**، مركز الدراسات العربي الأوربي ، باريس، 1996.

25-محمد سعيد أبو عامود، "**الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر**"، في : **مجلة السياسة الدولية** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 1350 سنة، 2023.

26-مصطفى صايج ،" **الاتحاد المتوسطي-خلفيات و سيناريوهات**-"،في: العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 2008.

27-مصطفى عبد الله خشيم،"**علاقات التأثير و التأثر في إطار مؤتمر مالطا عام 1997 -دراسة تحليلية مقارنة-**"، في: **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 406، فيفري 2024.

28-مصطفى كمال طلبة، "**الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي**".في: **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة، العدد 202، جانفي 2023.

29-ميلاد مفتاح الحراثي، "**الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن 21**"، في: **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، العدد 403، سبتمبر 2023.

30-نزيه الأيوبي، "**جيران متباعدون: العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا**".في: **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 202، أفريل2022.

31-نعمان بن عثمان، " **هذه مراجعات الجماعة المقاتلة**"، في: **مجلة المغرب الموحد**، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05، 17 فيفري 2010.

32-وليام زرتمان، " **الولايات المتحدة الأمريكية، المصالح و الآفاق** "، في: **مجلة استقلالية و استشراف**،،2001.

رابعا: الجرائد

1- ب.ج، "**مروحيات وكاميرات لمواجهة تهريب الوقود إلى المغرب**"، **الخبر اليومي**، 5236العدد، 5 فيفري.

2- ف.ع، "**الباخرة صوفيا تهدد السواحل الشرقية بكارثة بيئية**"، **الخبر اليومي**، العدد 5274، 20 مارس 2014.

خامسا: التقارير

1- باللغة العربية:

1- المرصد الوطني لحقوق الإنسان، **التقرير السنوي 2016-2017**.

2- باللغة الأجنبية:

1- UNDP: "**Human Development Report**", New York: UNDP, 2015.

سادسا: الرسائل الجامعية

1- أحمد جاجان الجميلي، **الأبعاد الجغرافية السياسية لمشكلة الأمن الغذائي في دول المغرب العربي**، (مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم التربية، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 1997).

2- النان ولد المامي، **اتحاد المغرب العرب و آفاقه المستقبلية**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ،1996).

3- بن دايخة إبراهيم، ، **أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008-2009).

4- خالد معمري ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2009).

5- خير الدين العايب، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995).

6- طارق رداف ، **الاتحاد الأوربي-من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2004-2005).

7- عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي**. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، جوان 2002).

8- عليلي مونة، **السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بد الحرب الباردة**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001-2002).

9- غالية بن زيوش، **الهجرة والتعاون الأورومتوسطي منذ التسعينات**. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005).

10- لامية فريجة، راضية لعور، سميرة شرايطية، **تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية**. (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006-2007).

11- لعجال أعجال محمد الأمين، **استراتيجية الإتحاد الأوربي تجاه دول المغرب العربي**،(مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، 2006-2007).

12- مختار بن هيبة، **استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية -حالة البلدان المغاربية-**، (مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، 2007-2008).،

13-مناعي ليديا، **الاتحاد المتوسطي: نحو جماعة أمنية متوسطية**،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009-2010).

14-نصيرة رداف، **المعالجة الصحفية لظاهرة الإرهاب السياسي محليا ودوليا**،(مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2002-2003).

خامسا: المؤتمرات و الملتقيات

1- بلعيد منيرة، "**الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**". مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم:جامعة منتوري – قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2021.

2- بشير مصطفى، "**الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح و الإدارة الراشدة**"، مداخلة ضمن: الملتقى العلمي حول "الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات"، تنظيم:جامعة ورقلة، 2021.

3- بن صايم بن بونوار،"**تطور المقاربة الأوربية للأمن في المتوسط**"، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"،تنظيم:جامعة منتوري، قسنطينة، قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر 2018.

4- حمدوش رياض، "**تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**". مداخلة ضمن:الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق". تنظيم: جامعة منتوري – قسنطينة-،قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2018.

5- زايري بلقاسم، "**الحكم الاقتصادي الرشيد و الكفاءة الاقتصادية**"، مداخلة ضمن: الملتقى العلمي حول "الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات"، تنظيم:جامعة ورقلة، 2015.

6- صالح صالحي، "**الإتحاد المغاربي: الإمكانات المتاحة و الإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة، و الشراكة المتوازنة** "، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي حول " التكامل الاقتصادي

العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية "، تنظيم:جامعة سطيف، بتاريخ 09/08 ماي 2018.

7- عكاش فضيلة ، " **الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر** "، مداخلة ضمن: الملتقى الوطني الأول حول " التحول الديمقراطي في الجزائر "، المنعقد بتاريخ 11/10 ديسمبر 2005، تنظيم:جامعة الجزائر، دار هومة للنشر ، 2016

8- عمر فرحاتي، فريجة أحمد، "**مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر**"، مداخلة ضمن: الملتقى الوطني الأول حول " التحول الديمقراطي في الجزائر "، المنعقد بتاريخ 11/10 ديسمبر 2005، تنظيم:جامعة الجزائر، دار هومة للنشر ، 2016.

9- عياد محمد سمير، "**الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل و السايسات**"، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم:جامعة منتوري – قسنطينة–، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2016.

10-غريب محمد، "**الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر إستراتيجية**"،مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم:جامعة منتوري – قسنطينة–، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2018.

11-محمد سيد أحمد، "**الشرق أوسطية: الأبعاد السياسة والثقافية**"، في: نادية مصطفى (محرر)، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة: 7–9 ديسمبر 1996، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1997.

12-معلم يوسف، "**تأثير البيئة على الأمن في المتوسط**". مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم:جامعة منتوري – قسنطينة–، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2018.

13-ناجي عبد النور، "**الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**"، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق". المتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم:جامعة منتوري –

قسنطينة–، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2018.

سابعا: مواقع الإنترنت

1- باللغة العربية:

1- أحمد ثابت ، "**الشرق الأوسط الكبير**"، نقلا عن:
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2024/03/article01.shtml
2- أسامة شحادة،"جذور فكر القاعدة"، مجلة العصر، نقلا عن:
http://www.alasr.ws/includes/alasrmain.css
3- أكرم حجازي، "**القاعدة تكسب الجماعة الإسلامية المقاتلة**"، نقلا عن :
http://www.tawhed.ws
4- الأخضر عزي و جلطي غالم ، " **التنمية البشرية للحكم الراشد**"، نقلا عن:
http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-202605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm
5- الوقت – ميدل إيست أون لاين، "**القاعدة في المغرب العربي – عدو مجهول صحة الفراغ السياسي–** "، نقلا عن: **http://www.alwaqt.com/art.php?aid=45130**
6- المرصد العربي للإصلاح والديمقراطية،" **بوتفليقة يشن حملة ضد الرشوة والفساد**"، 2016/12/10،نقلا عن:
http://www.awrd.net/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=1177&NrIssue=1&NrSection=11
7- المركز الوطني للمعلومات ، " **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**"،جمهورية اليمن، أفريل 2018، ص ص 32-34 ،نقلا عن: **http://www.yemen-nic.info/contents/Agric/studies/4.pdf**
8- الموسوعة الحرة ويكيبيديا، "**الهجرة**", نقلا عن موقع:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%/d8%a7%d9
9- أمحمد الداسر، "**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**"، ص 01. نقلا عن:
www.shebacss.com/docs/poadt009-09.pdf - Yémen
10-أمحند برقوق، "**الأمن الإنساني ومفارقات العولمة**"، نقلا عن موقع الأستاذ:
berkouk-mhand.yolasite.com/research.php
11-أمحند برقوق، "**الأمن الإنساني: مقاربة ايتمو–معرفية**"، نقلا عن موقع الأستاذ: **berkouk-mhand.yolasite.com/research.php**

12-أمحند برقوق، "**الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط**"، نقلا عن موقع الأستاذ:
berkouk-mhand.yolasite.com/research.php
13-أمحند برقوق، "**العولمة وإشكالية الأمن الإنساني** "، نقلا عن موقع الأستاذ:
berkouk-mhand.yolasite.com/research.php

14-أيمن حسن ، "**الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج على القاعدة وتقدم وثيقة لنبذ العنف**"، نقلا عن : **http://www.muslm.net**

15-بومدين طاشمة،" **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**"، نقلا عن:
http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-t197.htm

16-جوزيف ناي، "**مكافحة الإرهاب الجديد**". نقلا عن موقع:
http://www.project-syndicte.org/commentarirs/commentary-text.prp?id=1624.lang=m=series

17- خديجة عرفة، "**مفهوم وقضايا الأمن الإنساني تحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين**". نقلا عن موقع:
http// :www.emax.com/content.asp ?contents=2630

18-جريدة البيان، "**الأمن الغذائي والبيئي والعمل العربي المشترك**". نقلا عن موقع: **www.albayan.com/image/am.arabwork.doc**

19-حسين يوسف القطرونى،" التنمية المستدامة : أبعادها وتحدياتها العربية "، نقلا عن الموقع الإلكتروني لـ: صحيفة الوطن الليبية نسخة للطباعة تاريخ النشر : 2010/2/24
http://www.alwatan-libya.com/default.asp?mode=more&NewsID=8705&catID=22

20-خالد إبراهيم المحجوبي، "**الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي والإسلام العسكري**"، نقلا عن موقع :
http://www. Ahewon.org / debst / show.art. asp raise= 200651

21-خالد الحراق ،" **التزام متعدد الأوجه للمغرب من أجل تنمية مستدامة و مسؤولة** "، نقلا عن:**http://www.almaghribia.ma**

22-خوليو غودوي ،" **الاتحاد من أجل المتوسط: ولادة عسيرة أم عملية إجهاض؟**"، نقلا عن:
http://ipsinternational.org/arabic/nota.asp?idnews=1260

23-خيري عبد الرزاق جاسم ، " التحول الديمقراطي في الجزائر"، عن موقع: مجلة الإسلام والديمقراطية(العدد13)، في:
http://www.demoislam.com/modules.php?name=News&file=article&sid=491

24-دنيا الوطن، "**الجماعة السلفية الجزائرية تغير إسمها إلى قاعدة الجهاد في بلاد المغرب**، نقلا عن: **http://www.alwatanvoice.com**

25-رانيا أحمد المليجي، "**الإرهاب الدولي توجهات جديدة**"، نقلا عن:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2021/1/1/READ60.HTM

26-رشيد خشانة، "**قاعدة المغرب تنطلق من الجزائر**"، نقلا عن:
http://www.20at.com/20at/politics/3259.html
27-ريما صالحة، "**صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي**"، لبرنامج على قناة العربية، 8 جانفي 2025 المتحصل عليه من: **www.alarabia.net**
28-زكريا حسين، "**الأمن القومي**":
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml
29-شبكة النبأ المعلوماتية، "**تنظيم القاعدة في المغرب العربي حاضنات ثرية ووجوه متعددة**"،8 جانفي 2025 ، نقلا عن موقع:**http://www.annabaa.org/nbanews/62/25.htm**
30-صلاح نيوف ،" **الاتحاد من أجل المتوسط.. كيف نبدأ؟**"، نقلا عن:
http://www.alarabiya.net/views/2008/06/18/51683.html
31-عادل زقاغ، "**إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي**". نقلا عن موقع:**http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/links.html**
32-عادل زقاغ، "**مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**"، نقلا عن موقع:
http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/secpt.htlml
33-عبد الفتاح البتول ، "**تنظيم القاعدة وفكر الخوارج**" ، نقلا عن:
http://www.nashwannews.com
34-عبدالله تركماني، "**التنمية المستدامة وأمن الإنسان في البلدان العربية**"،خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، نقلا عن موقع المركز:
http://www.mokarabat.com/s7388.htm
35-عبدالله تركماني،" **تحديات مغاربية**"، الحوار المتمدن - العدد: 2500 -جانفي 2025 ،المحور: اليسار , الديمقراطية والعلمانية في المغرب العربي، نقلا عن:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=15678 5article
36-عبد الله تركماني،"**جدل التنمية والديمقراطية في المغرب العربي**" ، خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، نقلا عن: **http://www.dctcrs.org/s5150.htm**
عبد الله تركماني، "**العرب والشراكات في عالم متغير(أسئلة لشراكة الأورومتوسطية)**"، نقلا عن:**http:hem.bredbaned.net**
37-عزيز باكوش، "**مؤشر الحكم الراشد في إفريقيا**"، الحوار المتمدن - العدد: 2819 - 2023 / 11 / 3 المحور: **العولمة وتطورات العالم المعاصر، نقلا عن:**
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=190348
38-عصام زيدان،"**ماذا وراء الاهتمام الأمريكي بالمغرب العربي ؟** "، نقلا عن:
http://www.almorni.com/index.php

39-عمار بن عزيز، مرصد الإرهاب، " **أي علاقة تربط بين الجماعات المغربية المتشددة وأوروبا**" نقلا عن: **http: // www. Alerhab . net**

40-عمراني كربوسة،"**الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**"، نقلا عن: **http://www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires.pdf**

41-عمرو الشوبكي، "أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة"، نقلا عن : **http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram1/1/SB2K25.HTM**

42-قاموس المحيط الالكتروني، على الموقع التالي: **www.moheet.com**

43-كاترين ماكونيل ، نشرة واشنطن ، مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، "**هناك تحول عميق نحو الديمقراطية في أنحاء العالم**" ، واشنطن يوم 26ماي 2005 ، نقلا عن:**www.usinfo.state.gou/xarchives/display.htm**

44-كمال رزيق،" **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية**"، نقلا عن: **http://www.uluminsania.net/b33.htm**

45-محمد الأشهب، "**المغرب العربي و الهاجس الأمني**"، نقلا عن: **525. htmhttp://www.aqlem.com/article**

46-مرصد الارهاب، "**من الارهاب الاعمى الى العنف العدمي**" ،مرصد الإرهاب نقلا عن: **http://www.alerhab.net.2008**

47- مرصد الإرهاب، قراءة في كتاب: جابريال ويمان، "**الإرهاب على الشبكة العالمية**"، الناشر بوتومك بوكس تاريخ النشر 2020 ، نقلا عن: **http://www.alerhab.net**

48-مرصد الإرهاب، "**الإرهاب هل يحول شمال إفريقيا إلى أفغانستان جديدة**" .نقلا عن: **http://www.alerhab.net**

49-مرصد الإرهاب، "**قاعدة دول المغرب العربي يهاجم قيادات بلدان المغرب**"، نقلا عن: **http://www.alerhab.net**

50-محمد الأشهب، "**المغرب العربي و الهاجس الأمني**"، نقلا عن: **525. htmhttp://www.aqlem.com/article**

51-محمد بن عبد الله بن حجر الغامدي، "**الإرهاب جدلية التعريف**"،نقلا عن موقع: **http://www.shura.gov.sal/arabicsite/majalah64/roaya.htm**

52-محمد ولد عبد الدايم، "**مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي**"، نقلا عن موقع: **http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9C5C4F51-74D4-40B9-A119-AD6F4EB44AAB.htm**

محمد يعقوبي، الأخضر عزي، "**الشراكة الأورومتوسطية و آثارها على المؤسسة الاقتصادية**"، نقلا عن:**www.falsteen.com**

53-موقع قناة DW الألمانية، "**الإرهاب يدق أبواب أوربا عبر نافذة المغرب العربي**"، ، نقلا عن: **http://www.dw-world.de/dw/article/0,,2374386,00.html**

54-ميلاط عبد الحفيظ ،" **الآليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر و العالم العربي**"، نقلا عن:
http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f4/topic-t1108.htm
55-ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، "**الاتحاد من أجل المتوسط**"، نقلا عن: **http://ar.wikipedia.org**
56-نبيل درويش،" المغرب العربي .عودة الهاجس الأمني" .نقلا عن:
http//www.uawast.com.pletails.asp?section=45.article=407596
57-يونس زكور، "**الإرهاب والإجرام أية علاقة**"، نقلا عن موقع: **http://.ahewar.org**
58-يحيى اليحياوي ،" **رهانات ومتاهات الاتحاد من أجل المتوسط**"، نقلا عن:
http://www.arabrenewal.org/templates/BrightLight/Styles/fixed.css" type="text/css

2- باللغة الأجنبية:

1) Annette JUNEMANN, **Euro-Mediterranean relations after 11September**. Frank Cass, London, 2004. from**: www.gigapedia.org**
2- James ROSENAU, **Globalization and governance**. governance. Blesk for suslsbution , in site: **http://www.fes.sle/apg/online.2023/ ARTRO.senau.PDF**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

التهديدات الجديدة كمعضلة أمنية وتأثيرها على استقرار منطقة المغرب العربي

مقدمة.....01

الإطار النظري للدراسة: مفهوم الأمن وتطوره في نظريات العلاقات الدولية 07

المبحث الأول: ماهية الأمن وعلاقته ببعض المصطلحات المشابهة.....07

المطلب الأول: مفهوم الأمن.....07

أولا: التعريف اللغوي.....07

ثانيا: التعريف الاصطلاحي.....08

ثالثا: تحول مفهوم الأمن وتوسيع مجالاته.....11

المطلب الثاني: المصطلحات المشابهة للأمن.....14

أولا: الدفاع.....14

ثانيا: الرفاهية.....14

المبحث الثاني: خصائص الأمن وأبعاده.....15

المطلب الأول: خصائص الأمن.....15

أولا: النسبية.....15

ثانيا: الانعكاسية.....15

ثالثا: الديناميكية.....15

المطلب الثاني: أبعاد الأمن.....16

أولا: البعد العسكري.....16

ثانيا: البعد السياسي.....17

ثالثا: البعد الثقافي.....17

رابعا: البعد الاقتصادي.....18

خامسا: البعد النفسي.....19

سادسا: البعد البيئي.....20

المبحث الثالث: مستويات الأمن.....21

المطلب الأول: المستوى الوطني.....21

المطلب الثاني: المستوى الإقليمي.....22
المطلب الثالث: المستوى الدولي.....23
المطلب الرابع: المستوى الفردي.....24
المبحث الرابع: آليات الأمن.....25
المطلب الأول: الآليات العسكرية.....25
المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية.....26
المطلب الثالث: الآليات السوسيو– سياسية.....**27**
المبحث الخامس: مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية.....27
المطلب الأول: النظريات التقليدية الكلاسيكية.....28
أولا: المدرسة الواقعية.....28
ثانيا: المدرسة الليبرالية.....29
المطلب الثاني: النظريات التكوينية/النقدية.....30
أولا: النظرية البنائية.....30
ثانيا: المنظور النقدي للأمن.....31

الفصل الثاني: مصادر المعضلات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي.37

المبحث الأول: الموقع الجغرافي للمغرب العربي وأهميته الإستراتيجية.....37
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي.....37
المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي.....38
المبحث الثاني: نظرة عامة حول مصادر التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي.....39
المطلب الأول: المشاكل الاجتماعية.....40
المطلب الثاني: قضايا البيئة.....40
المطلب الثالث: الأمن الغذائي كمصدر لتهديد الأمن في المغرب العربي.....42
المطلب الرابع: الهجرة و تأثيرها على أمن و استقرار المغرب العربي.....48
المطلب الخامس: انعكاسات العولمة السلبية على الأمن في المغرب العربي.....49

المبحث الثالث: الجماعات الإرهابية و تأثيرها على استقرار وأمن الدول المغاربية.....51

المطلب الأول: التأصيل المفاهيمي و المقاربات المفسرة لظاهرة "الإرهاب"....51

أولا: ماهية الإرهاب (خصائصه مظاهره ، دوافعه).....51

ثانيا: المقاربات النظرية المفسرة للإرهاب عبر الوطني.....56

المطلب الثاني: تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.....58

أولا: الحركات الإرهابية في الجزائر.....59

ثانيا: الحركات الإرهابية في المغرب.....62

ثالثا: الحركات الإرهابية في ليبيا.....63

رابعا: المرجعية الفكرية والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها فكر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.....67

المبحث الرابع: تحدي الحكم الراشد والتنمية المستدامة في المغرب العربي.....75

المطلب الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لـ "الحكم الراشد والتنمية المستدامة".....75

أولا: ماهية الحكم الراشد (تعريفه، أبعاده وآلياته).....75

ثانيا: ماهية التنمية المستدامة(تعريفها ومؤشراتها).....83

المطلب الثاني: واقع الحكم الراشد والتنمية المستدامة في المغرب العربي.92

أولا: واقع الحكم الراشد والديمقراطية في المغرب العربي.....92

ثانيا: واقع التنمية المستدامة في المغرب العربي.....116

الفصل الثالث: تأثير المعضلات الأمنية الجديدة على منطقة المغرب العربي واستراتجية مواجهتها.

المبحث الأول: حجم تأثير التهديد وإستراتيجية المواجهة من خلال العمل المشترك في إطار اتحاد المغرب العربي.....132

المطلب الأول: نشأة الاتحاد المغاربي وأهدافه.....133

المطلب الثاني: دور الفعلي لاتحاد المغرب العربي في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة.....138
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتفعيل دور الاتحاد المغاربي والعمل المشترك في مواجهة التهديدات الأمنية.....143
المبحث الثاني: إستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية من خلال الشراكة مع الطرف الأوربي.....148
المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية.....148
المطلب الثاني: الاتحاد من اجل المتوسط.....167
المطلب الثالث: مبادرة 5+5.....170
المبحث الثالث: استراتيجية مواجهة التهديدات عبر الشراكة مع الو.م.أ.....174
المطلب الأول: تفعيل العلاقات الاقتصادية المغاربية–الأمريكية "مبادرة ايزنسات".....174
المطلب الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير.....177
المطلب الثالث: الشراكة الأمنية المغاربية مع الحلف الأطلسي.....180
خاتمة.....193
قائمة المراجع.....199
فهرس المحتويات.....216

مـلخص المذكرة

تروم هذه المدكرة الى معالجة اشكالية التهديدات الجديدة كمعضلة أمنية وتأثيرها على استقرار منطقة المغرب العربي حيث شهد هذا الإقليم العديد من التهديدات على كافة المستويات الأمر الذي أدى إلى ضرورة وضع العديد من الخطط والبرامج والاستراتيجيات لمواجهتها خاصة التي برزت بعد الحرب الباردة والتي استدعت إعادة النظر في التصورات النظرية حول الأمن حيث وصف ***ستيفن وولت*** هذه المرحلة ***بالنهضة للدراسات الأمنية***، وبالتالي تستدعي طبيعة الموضوع والجوانب المرتبطة به.

الكلمات المفتاحية:1/المعضلات الأمنية. 2/الإستقرار. 3/الهيمنةلإقليمية 4/المواجهة. 5/الأمن 6/الحركيات الأزموية.

Abstract:

This study aims to address the issue of new threats as a security dilemma and their impact on the stability of the Maghreb region. This region has witnessed numerous threats at all levels, necessitating the development of various plans, programs, and strategies to counter them, particularly those that emerged after the Cold War. These threats have prompted a re-evaluation of theoretical frameworks on security, a period Stephen Walt described as a renaissance in security studies. This context, therefore, warrants a comprehensive examination of the subject matter and its related aspects.

Keywords: 1/Security dilemmas. 2/Stability. 3/Regional hegemony. 4/Confrontation. 5/Security. 6/Crisis dynamics.